جـامعة الجزائر - بن يوسـف بـن خـدة -
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد
أنموذج المنطقة العربية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
فرع التنظيم السياسي والإداري

إعـداد الطالبة :
خيـرة بن عبد العزيز

إشراف:
أ.د /صالـح سعود

أعضاء لجنـة المناقشة :

د/ ذيـب عبـد الحفيـظ	جامعة الجزائر	رئيـسا
أ.د / صالـح سعـود	جامعة الجزائر	مشرفا مقررا
د/ سريـر عبدالله رابـح	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
د/ مـرازقـة عبد الغفـور	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا

السنة الجـامعية
2006/2007م - 1427/1428 هـ

كلمة شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله ".

من هذا المنطلق فإنني أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور "صالح سعود" والذي قدم لي يد المساعدة طوال مدة البحث وخاصة في توجيهي وإرشادي إلى الطريق العلمي السليم .

كما أتوجه بشكري الخالص إلى اللجنة الموقرة لتحملها عبء مناقشة هذه الرسالة، وإلى كل الذين أمدوني يد المساعدة خاصة منهم الأستاذة بوربار نعيمة، والأستاذة دامية سكينة، والأستاذ أمحند برقوق والأستاذ مصطفى بن عبد العزيز.

وأتقدم بشكر الجزيل إلى كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل المتواضع جزاهم الله عني خير جزاء.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواȓع إБ كل Ʈب للعلم ومقدر للمعرفة Û إБ الذين أǵبهم من أعماة ƋلƑ.

إБ قرة عيƗ " أمي الحبيبة".

لقد رأيƘ ينابيع الرƥة تتدفƾ من قلبƮ الرǵيمÛ فتعلمƘ منƮ أȁ الرƥة هي مفتاǳ كل خيرÛ فكم تعلمƘ علƑ يديƮ واقتبسƘ من أخلاقƮ النبيلةÛ فǲزاƿ الله عƗ خير الجزاءÛ وأمدƿ بطوƩ العمر ودوام العافية.

- إБ تاǰ رأسي " أƑ الحبيب"

أسأƩ الله أȁ ƶفظƮ ƅ وبارƿ فيƮÛ وأȁ يعينƮ علƑ طاعتƅ وأȁ يرزقƮ الƬƸة والعافية وأȁ ƶعل كل أعماƅ في ميزاȁ ǵسناتƮ.

*إБ كل أسرŹ الكرƹة خاصة جدŹ الحبيبة.

*إБ كل صديقاŹ وزميلات الدرāة.

*إБ كل هƚƛء أهدي ƣرة جهدي هذا.

Ɓ.بن عبد العزيز

تواجه الدول العربية أزمة على صعيد الحكم سببه الأساسي متمثل في فشل أنظمة الحكم الراهنة فيها على تحقيق طموحات الشعب المشروعة، فهي لا تعد بإصلاح عميق، وإعادة تأسيس ممارسة القوة في نسق مؤسسي للحكم الصالح ، مما أدى إلى استفحال أزمة التنمية مع تعثر أفق العمل السلمي الفعال لحلها، كمصلحة عامة الناس ويرجع ذلك إلى استبداد السلطة التنفيذية والتضييق على الحرية ولا سيما على ثلاثية الحريات (الرأي، التعبير، التنظيم) المتجسد في المجتمع السياسي والمدني انطلاقا من محاولة احتواء ما ينشأ من منظمات مدنية لخدمة الحكم القائم ، غير أن مظاهر مستقبل المجتمع المدني تظهر بداية من اللحظة التاريخية الراهنة، انطلاقا من الدور القوي والحيوي الذي يمكن أن تلعبه في التحول نحو مجتمع الحرية والحكم الراشد في البلدان العربية، خاصة وأنه يعد آلية من آليات الحكم الراشد القادر على تأطير االمواطنين للعمل الطوعي في الشأن العام، وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية المستدامة.

أهمية الموضوع ومبررات اختياره:

إن الوضع الذي تعيشه الدول العربية والمتسم بعدم مقدرتنا على مكافحة الفساد الذي تشابكت حلقاته وترابطت آلياته، وعدم قدرتنا أيضا على تحقيق التنمية المستديمة انطلاقا من تجنيد إمكاناتنا وفق نسق الحكم الراشد، مما يعطي مضمونا قيميا لإدارة السلطة الحاكمة والمجتمع، باتجاه تطويري تنموي وتقدمي، خاصة وأن هذا الأخير وضعته أجهزة دولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي كمقياس لديها في التعامل مع الدول كمنح القروض والهبات للدول النامية بمفهوم المشروطية.

لهذا فإن أهمية الموضوع العملية والتي تطرح في جانبه الآخر أهميته العلمية هي التي دفعتنا لاختياره، لاسيما وأن التعامل مع مفهوم المجتمع المدني والحكم الراشد انطلاقا من بيئة عربية يطرح عدة إشكاليات يصعب الإجابة عنها لحداثة التجربة من جهة وقلة الدراسات التي تناولت هذا الجانب من الموضوع من جهة أخرى.

أما فيما يخص الأسباب الذاتية فتتمثل في الرغبة في تناول هذا الموضوع لأنه يدخل ضمن اهتماماتنا الخاصة المتعلقة بالتحول الديمقراطي والتنمية في البلدان العربية وأننا نؤمن بأن التغير والتحديث ينبع من الداخل.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل العلاقة بين المجتمع المدني والحكم الراشد، وإبراز الدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني في ترقية هذا الأخير لتفعيل وتقوية النسق السياسي للدول العربية انطلاقا من مقوماته الذاتية المعنوية منها والمادية.

إشكالية الدراسة:

إن عملية التحديث المتسارعة عبر العالم والناتجة عن التطور العلمي كان لها تأثيرا بالغا على المستوى العالمي، ومنها البلدان العربية التي أصبحت ملزمة عل مواكبة هذه التطورات انطلاقا من عملية عقلنة وترشيد السلطة والسلوك السياسي، وإدخال قيم سلوكية ديمقراطية وسلمية، وفتح المجال أمام مشاركة اجتماعية وسياسية لمعظم فئات المجتمع، في إطار نسيج جمعوي مؤسساتي متنوع يستوعب المشاركة الاجتماعية على اختلاف مصادرها، ويكون هذا النسيج بمثابة وسيط بين المجتمع والدولة من جهة، والقائمة على تنظيم وتحقيق وترشيد وترقية السلطة والسلوك السياسي من جهة أخرى.

انطلاقا مما تقدم وتماشيا مع طبيعة العنوان المقترح فقد ارتأينا طرح المشكلة البحثية التالية:

كيف و يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون قادرة من أجل تجسيد الحكم الراشد؟ خاصة إذا علمنا أننا تربطها علاقة استبدادية تسلطية بالنظام السياسي.

ولفك غموض هذه الإشكالية نعالجها بطرح التساؤلات التالية:

*ما المقصود بالمجتمع المدني و بالحكم الراشد، وما هي طبيعة العلاقة التي تربطها؟

*ما هو واقع المجتمع المدني العربي وما هي الوسائل اللازمة لتفعيله بغية ترقية الحكم الراشد؟

فرضيات الدراسة:

لقد تناولنا هذا الموضوع انطلاقا من الفرضيات التالية:

*كلما كان هناك مجتمع مدني قوي كلما كانت هناك إمكانية بناء نظام حكم راشد.

*إن ضعف الأنظمة السياسية العربية في تحقيق رشادة سياسية أدى إلى ضرورة تدخل مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق ذلك.

*إن هشاشة مؤسسات المجتمع المدني وعدم فاعليته أدت إلى بروز مبادرات خارجية وداخلية تحث على تفعيله من أجل تجسيد حكم راشد.

وعليه فإن الفرضية الأولى تبدو لنا أكثر انسجاما مع طبيعة الموضوع.

الدراسات السابقة:

لقد تناول الدارسون لموضوع الحكم الراشد ولموضوع المجتمع المدني في البلاد العربية من جوانب مختلفة، فلقد تطرق الدكتور **إسماعيل الشطي وداود خير الله** وآخرون في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، إلى استفحال ظاهرة الفساد في هذه المنطقة وكيفية مكافحة هذه الظاهرة انطلاقا من ترسيخ أسس الحكم الصالح وتفعيل منظمات المجتمع المدني لتحد من سلطة الدولة، وتفعيل دور المشاركة السياسية.

كما تطرق لهذا الموضوع الدكتور **زهير عبد الكريم** من خلال كتابه: الحكمانية، بحيث قدم صورة واضحة على مفهوم الحكم الراشد ومختلف الجوانب المتعلقة به، وهذا لتعرضه لبعض التجارب العربية في هذه البلدان.

لقد أشار الدكتور **أحمد شكر الصبيحي** في كتابه: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، إلى واقع المجتمع المدني ودوره في إرساء أسس الديمقراطية من جهة وإعادة صلة الرحم بين المواطنين ومجتمعهم ودولتهم من جهة أخرى.

أما الدكتور **حسن قرنفل**، فقد تناول هذا الموضوع من زاوية واقع المجتمع المدني في الدول العربية من خلال كتابه: المجتمع المدني والنخبة السياسية، ولقد خلص إلى أن بروز المجتمع المدني يعد من أهم التحولات السياسية التي عرفتها الدول العربية، كما اصبح لمفهوم المجتمع دولة الحق والقانون دلالة أكثر وضوحا وتجسيدا تماشيا مع التطورات الخارجية.

وعلى الرغم من توفر هذه الدراسات وغيرها، إلا أن طبيعة الموضوع التي تتسم بالحداثة والتسارع في تفاعل متغيراتها تتطلب مزيدا من الدراسة وباستمرارية لمعرفة مسارها في الوطن العربي وإدراك مدى قدرة الشعوب العربية على توظيفها بما يحقق الأمن والرقي.

مناهج الدراسة:

إن طبيعة الإطار النظري والمنهجي لهذه الدراسة، ولكون الظاهرة السياسية والاجتماعية عموما ظاهرة معقدة، مركبة، ومتعددة الأبعاد والمتغيرات يتطلب الاعتماد على عدة مناهج منها المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي.

-المنهج التاريخي: هو أحد مناهج البحث العلمي، الذي يعبر عن الطريقة التاريخية التي تعمل على تفسير الظاهرة والحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، فالمنهج التاريخي يضطلع بدور حيوي وأصيل في ميدان الدراسات والبحوث العلمية، وهذا ما يساعدنا على التعرف على نشأة المجتمع المدني وتطوره عبر مراحل تاريخية على المستوى الفكري والممارساتي، والتعرف على خلفيات الحكم الراشد، انطلاقا من بيئة معينة بالشكل الذي يسمح بتحليل وتفسير مختلف الجوانب المتعلقة به.

-المنهج المقارن:ويظهر استخدامه في مجال المقارنة بين مختلف النظريات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني، في وحدات زمنية ومكانية مختلفة ومحاولة معرفة واقع الأنظمة العربية ومقارنتها بتجارب مجتمعات أخرى.

-المنهج الوصفي: وتبرز أهميته من حيث قدرته على تحليل المعطيات المتعلقة بالمفهوم والنظرية والشروط الموضوعية له، من خلال تحليل ظروف الواقع العربي وهذا ما يساعدنا على الفهم السليم للمعطيات الخارجية ومحاولة تكييفها بما يتماشى والمتغيرات الداخلية.

أما فيما يخص الإطار النظري لهذه الدراسة فقد اعتمدنا على المقترب النسقي، وتوضيح علاقة النظام بمحيطه، بحيث يندرج هذا الاقتراب تحت مظلة التوجهات السلوكية التي سعت لاقتفاء مناهج العلوم

الطبيعية التي حققت نتائج مشرفة في ميادينها خاصة عندما يتعرض الاضطراب سواء من داخل حدوده أو خارجها مع بيئته الأوسع، وهذا إطار التحليل للنظام السياسي في أبسط صوره، باعتباره دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية المتوجهة بصفة أساسية نحو التخصص السلطوي للقيم في ا لتمع.

من خلال كل هذا سوف تكون للمقاربة النسقية مكانة ضمن المنطلقات حيث تستخدم آليات التحليل النسقي وعناصره، لتحليل وتفسير ظاهرة الحكم في الدول العربية والتحولات والمستجدات الجديدة باعتبارها متطلبات للنظام السياسي للتكيف مع متطلبات البيئة، كما أن هذه المقاربة تظهر جليا من خلال زاوية استعمال الدول للقوة في علاقاتا مع ا لتمع المدني.

الدراسة ا#بتيمولوجية:

تقدم تعاريف متوافقة للمفاهيم المحورية المستخدمة في البحث فنجد أن:

ا لتمع المدني:

يعني أنه عبارة عن أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات غالبا ما يطلق عليها مجموعات تطوعية أو مؤسسات ثانوية مثل المنظمات الدينية، اتحادات العمال جماعات المساعدة، الجمعيات...إلخ، وهذه التنظيمات التي توجد خارج الهيكل الرسمي لسلطة الدولة تشير إلى حيز مستقل يوفر للأفراد حرية الانضمام إليها ويعمل كمصدر ضد سلطة الحكومة المركزية.

معا الحكم:

يعتبر الحكم محايدا يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتا لشؤون ا لتمع وموارده وتطوره الاقتصادي، والاجتماعي والحكم هو أوسع من الحكومة لأنه يتضمن بالإضافة إلى أجهزة الدولة الرسمية عمل كل من المؤسسات غير الرسمية أو المنظمات الاجتماعية بالإضافة إلى القطاع الخاص.

الحكم الراشد:

استخدم هذا المفهوم منذ عقدين من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون التمع، باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي، أي أن الحكم الراشد في فلسفة الحكم يستند إلى قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير التمع، وبتقديم المواطنين، وتحسين نوعية حياتم ورفاههم وذلك برضاهم ومشاركتهم ودعمهم.

محاور الدراسة:

تتوزع هذه الدراسة على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة تستند إلى الانتقال من الكل إلى الجزء، البداية من مفهوم التمع المدني في صيغه النظرية والفكرية، إلى تحديد معنى الحكم الراشد وتحديد العلاقة بينهما، وصولا إلى واقع كل منهما في بيئة معينة وهي البيئة العربية ومحاولة إعطاء تصور حول تفعيل التمع المدني حين يقوم بدوره في ترقية الحكم الراشد.

لهذا سوف نتناول في **الفصل الأول**: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم التمع المدني، لفهم واستيعاب مفهومه وإحاطة شاملة بجوانبه، ومختلف التحولات والتطورات التي مر با، كما سنتناول مفهوم التمع المدني من الزاوية الفكرية العربية لإبراز مكانته الفكرية والممارستية في التاريخ العربي حتى تكون لنا مرجعية واضحة تعد كمحصلة ننطلق منها في تحليلنا للظاهرة المدروسة، ثم نتطرق بعدها إلى مفهوم الحكم الراشد بمختلف جوانبه وأبعاده، وأسباب ظهوره، التي نستطيع من خلالها تحديد العلاقة بين الحكم الراشد والتمع المدني.

أما **الفصل الثاني**: سنتناول من خلاله واقع التمع المدني العربي وعلاقته بالنظام السياسي وهذا من منطلق التعرف على الإطار العام للمجتمع المدني، والنظام السياسي العربي، وإبراز التحديات التي تواجه النظام العربي ومتطلبات الترشيد السياسي، ومن ثم التطرق إلى العلاقة التي تربطه به استنادا إلى الواقع العملي.

في **الفصل الثالث**: وهو جوهر هذا البحث لكونه يتضمن دراسة إشكالية مساهمة المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد من خلاله نحاول تحديد الدور الذي لعبته المبادرات الخارجية والداخلية في تفعيله، ثم إبراز المهام المطلوبة من المجتمع المدني لتجسيد الحكم الراشد خاصة وأنه يعد آلية من آليات هذا الأخير، انطلاقا من خصائص بيئة معينة، تسمح بتطبيق معايير الفعالية على المجتمع المدني ومعرفة استيعابا لها.

وختاما سنحاول تقديم بعض الاقتراحات التي تساهم في تفعيل المجتمع المدني في الدول العربية حتى يؤدي دوره الحقيقي الذي يعد دعما للحكم الراشد.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والحكم الراشد

لقد برز مفهوم ا لتمع المدني في سياق البحث عن صيغة للانتقال السلمي إلى الديمقراطية وتحقيق نسق الحكم الصالح في الدول الشمولية والتسلطية، وعني هذا المفهوم بانتزاع فضاء للنمو التلقØائي للروابط التحتية للمجتمع، وتحقيق حد أدbى من الاستقلالية لهذه الروابط بعيدا عن سطوة الدولة، وإيجاد بنيات يمكنها الدفاع عن الفرد والجماعات الصغيرة ضد تسلطها، وتمكين ا لتمع من صياغة الدولة بما يعزز الحرية والتطور للمجتمع ككل.

ويطرح نقل هذا المفهوم إلى المنطقة العربية إشكاليات أكثر عمقا تتراوح بين الوضØع القØائم والوضع المنشود، تتميز باحتكار السلطة وسيطرة الدولة على المؤسسات الاجتماعية، مما جعلØها عبارة عن منظمات هشة شكلية تفتقر إلى نشطاء ومناضلين مدنيين وسياسيين يكافحون من أجل تحقيق الديمقراطية، هذا الأمر أدى فيما بعد إلى فساد نسق الحكم وخضوعه للاستبداد السياسي.

ولهذا فإن هذا الوضع يستدعي بالضرورة إصلاح سياسي يمس طبيعØة السØلطة السياسØية وشرعية تمثيلها، من خلال فلسفة حكم رشيد يقوم على إشراك منظمات ا لتمع المدني التي تتØولى تحقيق الرشادة السياسية انطلاقا من البنية التحتية للمجتمع، و إشراك الفئات الاجتماعية للمشاركة في نسق الحكم للدولة العربية.

إن هذا الطرح يستوجب إلماما دقيقا بجملة من المتغيرات والمفاهيم وهي ا لتمع المدني، الحكم الراشد، والعلاقة بينهما.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني:

تقتضي الإحاطة بموضوع دراسة المجتمع المدني والمفاهيم العلمية المرتبطة به باعتبارها محصلة للتفاعل الفكري مع الواقع، العودة إلى السياق التاريخي، الذي يشكل عاملا مهما في فهم الظاهرة المدروسة، كما يستدعي تفحص مختلف النظريات والمدارس التي تناولتها، الأمر الذي يسمح بتحليل وفهم الموضوع والإحاطة الشاملة بتطوراته، على المستويين النظري والتطبيقي.

ولهذا سوف يتم التطرق إلى السياق التاريخي لنشأة المجتمع المدني، وهذا بالرجوع إلى المدارس الفكرية والسياسية التي تناولته ، لاسيما في الفكر الغربي ومن ثم محاولة إسقاطها على التجربة العربية، وهذا للتمكن من معرفة الظروف المحيطة بهذا المفهوم والتي أدت إلى تطوره وكيفية تطبيقاته.

1 - نشأة المجتمع المدني:

لقد عرفت أوروبا قبل القرن الثامن عشر نظاما اجتماعيا تراتبيا، استند إلى مبدأ توزيع الأرض بالتميز الواضح بين ملاك الأراضي الذين يشكلون الطبقة الأولى التي احتكرت الملكية والطبقة العاملة التي تمثل الأقنان الذين يشتغلون مقابل ضريبة عيشهم على جزء من تلك الأرض، كما يتقاسم في إطاره النبلاء ورجال الدين السلطة والمكانة الاجتماعية، بحيث كانت السلطة تستمد قدسيتها ومشروعيتها الدينية من الكنيسة القائمة على نظرية الحق الإلهي، التي أضفت صفة الحكم الإلهية على الملك، باعتباره حاكما مطلقا يتمتع بهالة من القدسية والاحترام الديني، وبكل

السلطات، فأصبح ينظر إلى الملك بأنه صورة حية لله*، وبأن سلطاته تضاهي سلطات الله في السماء.[1]

وبهذا فإن الملك أصبح يمثل سلطة مرجعية وزعامة روحية على مجتمع الدول المسيحية وعلى سلطات الكنيسة الديني والقانوني، والتي كانت تدعي بالحق المطلق والعدالة المتناهية اعتمادا على الحق الإلهي، وبالتالي فهي تتحكم في مصير الأفراد وحياتهم الخاصة والعامة وما عليهم سوى الإذعان والطاعة العمياء والخضوع المطلق بداعي المصلحة العامة.

ولقد تمكنت هذه الاعتقادات الدينية السائدة البابا وأعطته الحق في اختيار أو خلع الأباطرة عن عروشهم استنادا إلى نظرية الحق المطلق.

كما شكلت الأوضاع السائدة في المجتمع الأوروبي آنذاك والتي تميزت بسيطرة الجانب الديني على جميع الجوانب الأخرى عائقا أمام أي إصلاح أو تغيير داخلي، كونها سيطرت على حرية الأفراد وأفكارهم، لأن الأفكار التي عمل رجال الدين على ترويجها ترى في أي نشاط هدفه الربح المادي بمثابة الخطيئة التي لا تغتفر ، فالأخلاق الدينية لا تسمح للفرد أن يمارس نشاطا غير الذي تسمح به الكنيسة شرط أن لا يؤدي إلى تحقيق منفعة وربح ماديين.[2]

---

* في هذا الصدد يقول الملك جيمس الأول أمير اسكتلندا آنذاك :" هؤلاء الملوك صورة حية لله على الأرض ولا خيار للشعب في هذه الحالة".

[1]انظر في هذا الصدد:

توفيق المدني: المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، بيروت:منشورات اتحاد الكتاب العربي 1997،ص41.

[2]بوجيب مليكة: ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام 1997،ص18.

لكن مع نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، دخلت أوروبا عصرا جديدا شكل بداية تحول في الوعي الأوروبي، خاصة مع بداية عصر النهضة، الذي تميز بإنتاجه الفكري والفلسفي الغزير، والذي شكل ثورة ضد مقومات المجتمع القديم ورفض سيطرة رجال الدين والكنيسة على الحياة السياسية والفكرية، ومقاومة الحكم المطلق وأقر بسلطة الملك المستمدة من الشعب، وأكد على حرية الفرد، وهذا ما يتجلى بشكل واضح مع الاتجاه الإصلاحي التنويري، الذي دعى إلى مقاومة الحق المطلق للملك ونظرية الحق الإلهي، وطالب بأن يكون القانون هو العقل والحكمة نفسها والحد من سلطة الملك وخضوعه للقانون. (1)

ولقد كان للثورات الفكرية التي عرفتها أوروبا الداعية للإصلاح الديني والاجتماعي دورا في إحداث بذور التغيير الجذري على المستوى السياسي والاجتماعي، وكذا على مستوى التنظير الفكري، وهذا ما يتجلى بوضوح مع المذهب الإنساني الذي عارض سلطته وطالبت بمبدأ تفتح الشخصية الإنسانية، وأكد على حق التمتع بملذات الدنيا وإشباع مختلف الحاجات، أي دافع عن كرامة الإنسان وأرجع له مكانته الإنسانية، وتوسع فيما بعد ليجعل منه مركز العالم.

إن هذا التحول الفكري انعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي والاقتصادي، فصار البحث عن الموارد واستغلالها عاملا مهما في بناء النشاط الاقتصادي وتشجيع التجارة وتوسيع اقتصاد الأسواق، ولقد صاحب هذا النمو تطور اجتماعي تمثل في نمو برجوازية المدن، وكذا برجوازية الريف التي أصبحت تشغل أموالها في الصناعة. (2)

وهكذا دشنت الثورة الصناعية نظام إنتاج جديد وحياة جديدة، الأمر الذي استدعى البحث عن أسس نظام حكم قادر على تنظيم الحياة، وحماية البنية الاقتصادية، بمعنى آخر إيجاد نظام يحمي

---

(1) المرجع نفسه، ص20.

(2) توفيق المدني: مرجع سبق ذكره، ص46.

مصالح الطبقة البرجوازية، ويكرس المبادرة الفردية والبحث عن الربح، ويعطي للأفراد حرية أكبر لتسيير شؤونهم وأحوالهم عن طريق تشكيل علاقات جديدة بينها ، وهذا ما تجسد مع الثورة الفرنسية، بحيث أعطت نمطا جديدا في العلاقات بين الأفراد وبين السلطة المركزية، ولقد اقر قانون 22 ديسمبر1789 حق إنشاء جمعيات أولية وجمعيات إدارية ولا مركزية لم تكن معروفة من قبل[1]، وهو ما أدى إلى ظهور مجتمع جديد يختلف تماما عن المجتمع القديم سواء من جانبه الفكري أو الوظيفي، فقد أعادت الثورة صهر جهاز الدولة مع المبادئ العامة للمجتمع البرجوازي الجديد.وهكذا فقد تشكل مجتمع لا يقتصر على كونه منظومة مبادلات داخلية وخارجية، بل هو قبل كل شيء عامل إنتاج لذاته، وخلق اتجاهات العمل الاجتماعي انطلاقا من الممارسة وإنتاج الشغل. [2]

وفي الأخير يمكن القول انطلاقا من كل ما تقدم أن المجتمع المدني لم يولد من العدم، بل جاء نتيجة صراع طويل تمخض عنه ثورة فكرية تزامن مع تفجر الثورة الصناعية، التي استطاعت أن تنير العقل الأوروبي وتخلصه من سيطرة الكنيسة وجبروت الملوك، كما أعادت الاعتبار للإنسان ومكانته، وساهمت في بروز أنماط اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة، الأمر الذي تطلب وجود تنظيم جديد يحدد وينظم علاقات الأفراد فيما بينهم ويضمن حرياتهم.

---

(1) المرجع نفسه، ص45.

(2) Touraine Alain,production de la société, édition seuil, paris 1973,p8.

2/ المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث (الليبرالي / الماركسي):

إن التطرق إلى معرفة وفهم التأصيل النظري للمجتمع المدني الغربي سيتم من خلال اختيار الفكرة القائلة: بأن المجتمع المدني في الفكر الغربي جاء نتيجة صراع طويل بين ما هو ديني ومدني، وبين النظام الرأسمالي والإقطاعي القديم، ليتبلور خلال النهضة العلمية والفكرية التي عرفتها أوروبا والتي ساعدت على تنظيم المجتمع وتوسيع مؤسساته.

إن مفهوم المجتمع المدني جاء نتيجة تزامن النهضة الفكرية مع الثورة الصناعية إلى جانب فصل الكنيسة عن الدولة، وبذلك تجاوزت هذه المجتمعات الحالة الفطرية (الطبيعية) إلى المجتمع المدني، ولقد تبلور هذا المفهوم لأول مرة مع نظرية العقد الاجتماعي وبعض منظري الحقوق المدنية أمثال **فرانسوا هوبز** "**Hobbes**" وهذا استجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفتها أوروبا في تلك الفترة، فحسب هذه النظرية فإن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع المتحرر من دور الدين في بنائه، والقائم على الحرية الفردية والتعاقد الإنساني الحر، وفي هذا الصدد يقول **جون لوك** "**John locke**": "لما كان البشر بالطبيعة أحرارا متساوين ومستقلين، فلا يستطيع أي أحد أن يخضع أي كان سلطته السياسية دون اتفاق خاص معه، لأن الاتفاق هو الطريقة الوحيدة التي بها يسلب الفرد حريته الطبيعية ويدخل في التزامات المجتمع المدني، باتفاقه مع البشر على خلق حكومة واحدة، وبذلك يتعاونون على خلق جسم سليم واحد، وبهذا تكون السلطة كجسم واحد وتكون القرارات للأغلبية".[1]

إن تحول المجتمع المدني الأوروبي من مرحلة إلى أخرى تميز بتطور المجتمع وظهور حاجات جديدة أدت إلى بروز الصراع داخله، الأمر الذي أدى إلى ضرورة التنازل عن جزء من السيادة

---

[1] فريال حسن خليفة: المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، بيروت: مكتبة مدبولي2005، ص48.

لفرد أو جماعة لحفظ الأمن والتمتع بالحقوق داخل ا لتمع، وبذا يتم الانتقال من ا لتمع الطبيعØي إلي ا لتمع السياسي أو ا لتمع المدني، بحيث يرى هوبز بأن قيام سلطة الحكم على الاتفاق، هØو أساس وحدة ا لتمع المدني، والعقد هو الأسلوب الوحيد لتأسيس تلك الوحدة[1]، وبذا يكØون مفهوم ا لتمع والدولة كل متكامل، ومن ثم فإن ا لتمع المدني لا يعرف المراتب الاجتماعيØة ولا التدرج الاجتماعي، كما ان تركيبته الداخلية لا تعرف السيطرة ولا التبعية بمعØنى أنØه التجمØع الإنساني العالي الذي ينشأ عن إرادة الأفراد وهو مؤسس للمصلحة العامة بشكل يسمح للأفØراد والأسر تفادي حالة الطبيعة. [2]

و عليه فإن نظرية العقد الاجتماعي هي انعكاس لمرحلة تاريخية نوعية في عملية انتقال ا لتمع الأوروبي من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية، كما أنا أسهمت إسهاما كبيرا في القضاء على سلطة النظام الإقطاعي وسلطة الكنيسة حتى وإن كانت من وحي برجوازي.

هذا وتشكل كل من مساهمة " فرغسون وتوماس باين" بداية مرحلة فصل ا لتمع المدني عØن الدولة، وكيفية þايته من سيطرة النظام السياسي بعدما كان يشكل في نظر العقد الاجتماعي كلا متكاملا ولا فرق بينهما.فحسب **فرغسون** فإن ا لتمع المدني هو ذلك ا لتمع المحكØوم بقØوانين تسمح بالمشاركة الفعالة للمواطنين في حياتم العامة، وهذا يتجسد من خلال تعØدد الجمعيØات بالنسبة للمواطنين في مختلف ا الات الاجتماعية، كمحتوى شامل للمجتمع المدني.

---

[1] المرجع نفسه، ص46.

[2] جون لوك: في الحكم المدني، ترجمة: ماجد فخري، بيروت: اللجنة الدولية للترجمة 1959،ص189.

وبذا يكون فرغسون قد وسع مجال المجتمع المدني في جانبه المؤسستي، الأمر الذي يسمح بتنظيم نشاط الأفراد وحماية حقوقهم، وهذا ما يؤدي إلى توسيع جانب المشاركة الجماعية المنظمة للأفراد داخل الدولة، وبالتالي حماية المجتمع المدني من تسلط النظام السياسي. (1)

وعليه فإن الروابط الوثيقة بين الملكية الخاصة والمواطنة التي بناها فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر أدت إلى تأسيس العقد الاجتماعي بوصفه مبدأ جامعا في المجتمعات الصناعية الأوروبية الجديدة، وكان المجتمع المدني قد استمد قوته في العصر الكلاسيكي من هذا السياق المنطقي ومن الشرعية السياسية القوية.

لقد عرفت المجتمعات الأوروبية تحولات عميقة تمخضت عنها بروز علاقات اجتماعية جديدة ترتب عنها نشوء مؤسسات ومنظمات، برز من خلالها ناشطون في المجال الاجتماعي، فتجاوز مرحلة الانطواء على الفردية لأنهم اكتشفوا أهميتهم في الحياة العامة والمشاركة الجماعية والمساهمة في بناء رأي مؤثر، وذلك بدء بالمرحلة التي طرحت فيها قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا ما أضاف بعدا جديدا للتفريق بين الدولة والمجتمع المدني،*فأصبح ينظر للمجتمع المدني بأنه مجتمع قادر على تسيير ذاته خارج إطار الدولة (2).

إلا أن مفهومه اتخذ صيغة جديدة مع بداية القرن السابع عشر خاصة مع مساهمة هيجل الذي أعطى له مفهوما جديدا ، وأهمية استثنائية للدولة بقصد تدارك ظاهرة التأخر التي كانت تعيشها ألمانيا في تلك الفترة، بالمقارنة مع بريطانيا وفرنسا، فبالنسبة لهيجل فإن المجتمع المدني هو الذي يضم

---

(1) بوجيت مليكة: مرجع سبق ذكره، ص25.

*وفي هذا المجال يشير الفيلسوف فرغسون في كتابه مقال في تاريخ المجتمع المدني(767) إلى السمات الأساسية عند الانتقال من الأشكال البدائية أو الخشنة للحياة البرية نحو مجتمع متحضر تنتشر فيه المبادلات التجارية في إطار مبدأ تقسيم العمل،وهذا ما ذهب إليه كذلك توماس باين في كتابه حقوق الإنسان(1791).

(2) عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي والمجتمع المدني،ط1،سوريا:دار المدى للثقافة والنشر2003،ص72.

كافة الأفراد والطبقات والمؤسسات الاقتصادية التي تنظم في ظل القانون المدني، وهو مجال تقسيم العمل والتنافس بين المصالح الخاصة المتضاربة، وهذا يعني أن المجتمع المدني هو حقل تنافس وصراع لتحقيق المصالح الذاتية غير المستقرة التي تشكل تهديدا مستمرا، وعليه فهو هيئة عاجزة تتطلب المراقبة الدائمة من الدولة، ومن هنا خلص إلى أنه لا يقوم إلا عبر الدولة المؤهلة لحل إشكالياته الداخلية، لذلك وجب خضوعه إلى سلطة الدولة. (1)

إن هذا التحليل يسمح بتصور المجتمع المدني عند **هيجل** من خلال منطقه الجدلي بأنه نقيض للقضية الأولى المتمثلة في الأسرة التي تتهدم في إطاره، ثم تأتي الدولة كتركيب آخر مرحلة، وكقوة مستقلة عن المجتمع المدني.

وبالنتيجة فإن هيجل لم يبد حماسا شديدا للمجتمع المدني على عكس أصحاب نظرية الحق الطبيعي، كونه اعتبره بأنه وحدة عاجزة في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة، كما أنه ناتجا تاريخيا يتموضع بين مؤسستي العائلة والدولة. (2)

لقد كان تصور هيجل للمجتمع المدني بهذه الصورة نابع من تأثره بظروف مجتمعه، خاصة وأنه كان يطمح نحو تحقيق وحدة ألمانيا، وهذا لن يتم إلا في ظل دولة قوية تتجاوز صراع المجتمع البرجوازي.

أما بالنسبة **لدو توكفيل** فإنه انطلق من التجربة الأمريكية في الديمقراطية لتجديد تحديد مفهوم المجتمع المدني، حيث ركز على الدور الكبير الذي تلعبه الجمعيات داخل مجتمع ديمقراطي متحضر يبحث عن تجسيد معاني العدل والحرية والمساواة، وقد لفت انتباهه إقبال الأمريكيين على تأسيس الجمعيات ، حيث يقول "...الأمريكيون على اختلاف ظروفهم وميولهم وأعمارهم يسارعون إلى

---

(1) حسن قرنفل:المجتمع المدني والنخبة السياسية ، إقصاء أم تكامل؟ بيروت:دار إفريقيا الشرق 2000،ص20.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد: مرجع سبق ذكره،ص65.

إنشاء جمعيات ، فليس عندهم شركات تجارية وصناعية يشاركون فيها جميعا فحسب، بل عندهم كذلك جمعيات شتى من آلاف الأنواع، فثم جمعيات دينية وأخلاقية ، وجمعيات عامة للمجتمع وأخرى خصوصية...". (1)

لقد أعجب توكفيل كثيرا بالجمعيات الأمريكية لأنها تملك المبادرة، بل أنها الوسيلة المثلى للحد من الاستبداد ، الذي يختفي وراء القوانين والتشريعات.

أما العلاقة بين الجمعيات المدنية والسياسية فيقول:"...هكذا الجمعيات المدنية هي السبيل لقيام الجمعيات السياسية وتقويتها...". (2)

وبالنتيجة فإنه أبرز أهمية المجتمع المدني بكل مؤسساته في الحياة المدنية وما تلعبه من دور مهم في الحياة السياسية، خاصة بعد التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التي عرفها المجتمع الأمريكي ،بعد إرساء قواعد الديمقراطية الليبرالية، ويكون بذا قد أعطى للمفهوم بعدا مؤسسيا يمكنه من التأثير في الوظيفة السياسية لدعم وتطوير الحريات والديمقراطية، وهنا يتفق معظم المهتمين بهذا الجانب مع توكفيل على أن تقدم العالم المعاصر جاء نتيجة التطورات المؤسسية التي وجدت بتعبيرها الأكثر وضوحا في الاقتصاد الرأسمالي.

أما بالنسبة **لكارل ماركس** فقد وضع المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد بحيث اعتبره ساحة للصراع الطبقي، واعتبره نتاج التطور التاريخي البرجوازي متميزا بالتنافس والصراع بين المصالح الاقتصادية الفردية ومتماثلا مع الاقتصاد البرجوازي الصاعد ومع النزعة الفردية ، وهو أساس الأخلاقية البرجوازية، ويعتبره بأنه الأساس الواقعي للدولة التي تستمد وجودها واستمرارها من

(1) دو توكفيل: الديمقراطية في أمريكا ،ط3،ترجمة أمين مرسي، قنديل، القاهرة:عالم الكتب 1991، ص48.
(2) المرجع نفسه،ص488،
-لمزيد من التوضيح انظر:
-Moustafa kharoufi:gouvernance et sociétés civiles,Maroc:Afrique orvent 2000.

ظاهرة انقسام المجتمع إلى طبقات فيقول:" إن النظام الذروي الذي يتجلى بواسطة المجتمع المدني، عندما يعبر عن ذاته سياسيا ناتج بالضرورة عن كون المحيط الجماعي الذي يعيش فيه الفرد فعلا هو المجتمع المدني المفصول عن الدولة...الدولة السياسية".[1]

والملاحظ أن هناك اختلافا في الرؤية بين ماركس وهيجل فيما يخص العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، لأن ماركس لا يعتبر الدولة مستقلة، بل هي تابعة له.

والجدير بالذكر أن هذا المفهوم الذي ترك لعقود عديدة لم يستقر كفكرة حتى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية وزوال الفاشية المعادية لفكرة الديمقراطية حيث عاد بعد ذلك إلى دائرة الجدل السياسي مع الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي **Gramsci** .

لقد تجاوز غرامشي الصراع الهيجلي والماركسي كونه نقل هذا الأخير من مجال التنافس الاقتصادي إلى مجال التنافس الإيديولوجي،حيث رأى انه جزءا لا يتجزأ من مستوى البناء الفوقي وذلك بالتوازي مع المجتمع السياسي،فالمجتمع المدني الذي يتموقع على مستوى بناء الإيديولوجيا الفوقي ذو وظيفة هيمنية، وهي وظيفة يتم القيام بها بواسطة المثقفين والتي تحدث بطريقة غير مباشرة في حين تمارس الدولة وظيفة السيطرة والقيادة عن طريق مؤسساتها. [2]

إن نظرته هذه ارتبطت كثيرا بظروف المحيط الذي عايشه، حيث كانت فكرته ناتجة عن المقارنة بين الثورة التي نجحت في روسيا والثورة التي لم تنجح في أوروبا، فأراد أن يدل الماركسيين إلى طريقة أخرى تمكنهم من تحقيق دولة عمولية دون اللجوء إلى العنف الثوري الذي أوصل البلاشفة إلى السلطة حيث يرى أن أحسن الطرق هي التي تتمثل في احتلال المواقع المؤثرة في

---

[1] توفيق المدني، مرجع سبق ذكره، ص84.

[2] سعيد بن سعيد العلوي وآخرون: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية،ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية1992،ص220.

القضاء الخاص با لتمع المدني واستخدامه لتحقيق الهيمنة الإيديولوجية والثقافية، ومن ثم التخلي عن القوة والعنف. [1]

ويرى غرامشي أن هناك علاقة تفاعلية بين ا لتمع المدني والدولة، بحيث تمارس هذه الأخøيرة وظيفة السيطرة المباشرة عبر مختلف مؤسساتا، ونتيجة لذلك فإن ا لتمع المøدني يحøوي علøى الإيديولوجيا بمكوناتا المتعددة يخلق إيديولوجيا مضادة، ونتيجة لعلاقة الصراع تتمكن مؤسسøات ا لتمع المدني من تحقيق استقلاليتها ومراقبة الدولة والضغط والتأثير في السياسات العامة.

ولهذا عرف ا لتمع المدني تطورا خاصا ، فأصبح يعبر عن مجال للتنافس الإيديولوجي من أجل الهيمنة ، كما أنه استخدم مفاهيم جديدة لم تكن معروفة مثل الهيمنة والإيديولوجيøة، وا لتمøع السياسي، وبذلك تعتبر آراء هذا الفيلسوف مساهمة كبيرة وتطورا فكريا ونوعيا باŊ الأهمية.

وعليه فإن ميلاد مفهوم ا لتمع المدني ونشأته وتطوره في الفكر الغربي ارتبط بمøيلاد ونشøأة وتطور الدولة الحديثة، فهو مفهوم جاء في سياق تاريخي خøاص نتيجøة للøتغيرات السياسøية والاقتصادية والاجتماعية، التي حدثت في أوروبا خلال عصر التنوير والثورة الصناعية.

أما على مستوى المرجعية الفكرية والنظرية للمفهوم فقد كان محل اهتمام الكثير من الفلاسفة والمفكرين الغربيين الذين أسهموا في بلورة مكوناته المعرفية والنظرية، بداية من فلاسøفة العقøد الاجتماعي التي مهدت للمنطلقات الرئيسية المرتبطة با لتمع عامة وا لتمع المدني خاصة، امتøدادا إلى الفكر الهيجلي والماركسي الذي اعتبره مجøال للتنøافس الاقتصøادي، وصøولا إلى الفكøر الغرامشي[2]، الذي نقل هذا الأخير إلى مستوى البناء الفوقي بالتوازي مع ا لتمع السياسøي، إلى

---

(1) شادي رياض: الممارسة السياسية عند الجمعيات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر1999، ص27.

(2) لمزيد من التوضيح حول مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي انظر:

-Sophia Moppa: développer par la démocratie! Paris, karthola boulevard argo 1995, pp286-287.

جانب هذا يأتي التصور التوكفيلي والذي أضاف له بعدا مؤسساتيا وهو ما يوضح بøأن مفهøوم اΙلتمع المدني لم يولد من فراȟ بل جاء نتيجة صراع فكري عبر مسيرة طويلة من الزمن.

3/المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي:

1 - إشكالية المفهوم:

في البداية يجب الإشارة إلى أن مفهوم المجتمع المدني وليد الفكر الغربي، أي أن نشأته واستخدامه المعاصر شديد الالتصاق بالتجربة الغربية، الأمر الذي جعل الحديث عن جذوره ومظاهره في الفكر العربي يطرح صعوبات منهجية، كما يثير الكثير من التساؤلات والتحفظات ، خاصة وأن مسار عملية تطور المجتمع العربي ليست هي بالضرورة مماثلة مع المسار التاريخي الأوروبي، وهذا ما يؤكد صعوبة عقد مقارنة بين التجربتين ، فمن الناحية الاصطلاحية نجد أن هذا المصطلح في الفكر الغربي يفيد القطع بين الدولة والدين ، كما أن مصطلح المجتمع المدني مشتق من مواطنة (**citoyenneté**) ومواطن **citoyen** ومدينية **cité** ومدينة **civile** ، فهذه الاشتقاقات متصلة كلها بالتجربة الغربية. (1)

كما يثير استخدام هذا المصطلح إشكاليات مفهومية هامة، فقد وضع للتميز بين المؤسسات التقليدية والحديثة، فتضمن هذا التميز أبعاد وإسقاطات وميولات إيديولوجية وثقافية معينة، مما أدى إلى احتدام الصراع والجدل بين المفكرين على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية.

ولتجنب هذا الإشكال فقد اقترح المهتمون بهذا المجال مصطلحا بديلا يتلاءم مع الظروف الخاصة بالثقافة العربية، وهو المجتمع الأهلي الذي له جذور لغوية أعمق، كما أنه لا يقيم تمييز بين الريف والمدينة، ولا بين التكوينات الاجتماعية التقليدية والتكوينات الاجتماعية الحديثة، خاصة وأن بنية المدن العربية هي بنية ريفية، متصلة بالتكوينات الاجتماعية، ذات الامتدادات المناطقية أو

(1) بوجيت مليكة،مرجع سبق ذكره،ص37.

العائلية أو الريفية أو خليط منها[1]،كما أن علم الاجتماع الإسلامي يؤكد علØى أن مضØمون ا لتمع المدني ليس جديدا على الحضارة الإسلامية، فالدولة وا لتمØع والحكومØة وفقØا للØنص والممارسات في الإسلام هي مدينة ولا قدسية لأحد. [2]

لهذا يبقى هذا المصطلح في الفكر الإسلامي يواجه صعوبات منهجية على اختلاف الاتجاهات الفكرية العربية، وهو ما يدفع إلى تجنب الغوص في هذا الجانب، تفاديا للصعوبات التي تعتريه، وما يتطلب التركيز على نقطة تبدو غاية في الأهمية والتي تتعلق بالدور الذي يقع على عØاتق ا لتمØع المدني في تكريس وترقية نسق الحكم الصالح، بمعنى التركيز على الجانب الوظيفي لهذه المنظمات.

2-ا لتمع المدني في الفكر العرŸ الإسلامي:

يشير التاريخ العربي الإسلامي إلى أن ا لتمعات العربية كانت تتشكل من علمØاء وحØرفيين وتجار ومتصوفة وقيادات الملل وتكوينات اجتماعية تتفاوت بصورة ملحوظة كالقبائل والطوائØف والأقليات العرقية والمذاهب الدينية، والتي كانت تدير شؤونا بنفسها، كما كان الأفراد يعتمدون عليها في الحفاÛ على هويتهم والوفاء باحتياجاتم الأساسية وهذا عن طريق زعماء منتخØبين أو معينين، بحيث يستند إليهم أمن السلطة القضائية والإدارية داخل جماعتهم الخاصة[3]، وهذا ما عبر عنه ابن خلدون في مقدمته إذ نقرأ: ما سمعه من السياسة المدنية (في مقابل السياسة المحكومة بوازع

---

[1] حسن توفيق إبراهيم:النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية2005،ص164.

[2] عبد الغفار شكر ومحمد مورد:المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية،الجزائر: حصاد الفكر، العدد147يوليو 2004،ص17.

[3] وجيه كوثراني:"المجتمع المدني العربي" شؤون الأوسط،العدد104،خريف2001،ص13.

الحاكم) ومعناه عن الحكماء ما يجب أن يكون عليه كل واحد من ذلك ا لتمع في نفسه وخلقØه حتى يستغنوا عن دور الحكام. [1]

وهذا ما يدل على مستوى التنظيم والوعي الطبقي والاجتماعي والتكافل الاجتماعي القØائم على أساس المهنة والدين والمذهب، إلا انه بقدر ما كانت هذه الحركات منظمة وبقدر إسهامها في أحداث التاريخ، بقدر ما أصاب الكثير منها الوهن والاندثار في المراحل اللاحقة، وهو ما يعØزى بالدرجة الأولى إلى الاستبداد الذي مارسته الدولة السلطانية، الذي ينتج عنه جمود فكري وانحدار حضاري شامل أدى إلى الضعف وإلى تدهور ا لتمع وركائزه الأساسية، ووصل الضعف أشØده حين تغلغل الاستعمار الأوروبي في المنطقة العربية، وما تركه من تأثيرات بالغة علØى ا لتمعØات العربية، خاصة وانه هو من قام بإنشاء الدولة العربية، بل غرسها غرسا.

لهذا فإن الدولة الحديثة قامت بإنشاء المؤسسات الجديدة التي تحتاج إليها، فهي الØتي تغØذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ، من هنا فقد ظهرت مؤسسات جديدة حلت محل المؤسسØات التقليدية، التي لم تعد قادرة على أداء وظائفها الاجتماعية حسب الاتجاهات والتطلعات الحديثØة، وهو ما جعل الدولة مؤسسة خاصة توظف لسيطرتا المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا ا لتمع من أجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة وليست تعظيم المصالح العامة. [2]

إن هذه الوضعية التي آلت إليها المؤسسات التقليدية ساهمت في بروز محاولات وإسØهامات فكرية رغبة منها بتحقيق النهضة وهذا خلال القرن التاسع عشر، حيث عØرف الفكØر العØربي

---

[1] أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، بيروت:دار الكتاب،لبنان 1967،ص303.

[2] ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004،ص285.

* لا سيما إسهامات كل من الطهطاوي والتونسي، وإضافات رواد الإصلاح والتجديد كالأفغاني وتعبده والكواكبي .

مشاريع نهضوية قدمها جماعة من المفكرين* بحيث شكلت في وقت مبكر البنى الأساسية التي قام عليها الفكر العربي الحديث.

ولقد كان دورا كبيرا للنموذج الغربي في التأثير على المفكرين العرب، خاصة الذين عايشوا التجربة الغربية وتأثروا بنظام الحكم الأوروبي ، ومبدأ الفصل بين الدين والدولة، وبالقانون المدني العام، ولذلك حاولوا العمل بالأسس والمبادئ العامة التي تستطيع إدخال النظرية السياسية الأوروبية في إطار النظرية السياسية الإسلامية. (1)

وخلصوا إلى أن الأخذ بالنظام السياسي والقانوني للدولة الحديثة لا يتناقض مع الشريعة الإسلامية، بل يحقق المثل الذي نادى بها الإسلام من العدالة الاجتماعية وتحقيق الحرية والمساواة.

فيرى **رفاعة الطهطاوي** (1801-1873) أن الحرية هي احد الأسس العامة للحقوق المدنية في الدولة الحديثة، وهي سر نجاح التمدن والتقدم، وكما دافع عن حقوق الإنسان، بحيث يرى أن ليس من حق القوة الحاكمة أن تنقص حق المواطن في ممارسة حريته إلا ضمن القانون، والمواطن الحر يطمئن على حماية القانون لحريته هو المواطن الذي يسعى لرفع شأن مجتمعه ووطنه، انطلاقا من هذا يصل إلى تعريف المجتمع المدني بأنه مجتمع المواطنة المطمئنة بفعل سيادة الحرية والمساواة القانونية، فالحرية والمساواة هما أساس الاستقرار الداخلي في الدولة الحديثة. (2)

أما **خيرالدين التونسي** (1810-1887) فيرى أنه لا يجوز بحال من الأحوال الاستبداد بالسلطة والانفراد بها، ويجب أن تقيد تصرفات الحاكم في الدولة بالقانون الضابط والأنظمة المقيدة، ولا يسوغ أبدا أن يسلم أمر المملكة لإنسان واحد، فهو بهذا يطالب بالنظام الديمقراطي القائم على

(1) أحمد الصبحي شكر: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،ط1،القاهرة:مكتبة مدبولي 2005،ص56.
(2) نفس المرجع،ص57.

التداول والمساءلة والقانون ووجود المعارضة، لذلك يؤكد على وجود مثل هذه العناصر في دولته الدستورية .

انطلاقا من هذا فإن المجتمع المنشود عنده هو المجتمع الذي تسوده الحرية ومبادئ الشورى.

وفي نفس السياق فقد تطرق **محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي** إلى موضوع الاستبداد وكيفية معالجته، وإلى كيفية الوصول إلى الدولة العادلة، التي يعيش فيها الفرد حرا ويخدم المجتمع بحرية، لذلك يرى محمد عبده أن المجتمع المدني هو مجتمع المواطنين الذين قد يختلفون في العقيدة والمذاهب، إلا أنهم يتكلمون لغة واحدة، الجميع إخوان حقوقهم في السياسة والقوانين متساوية.[1]

وعليه كان مفكرو العصر الحديث قد توصلوا إلى أن الحد من الاستبداد ومواجهته، يتطلب نوعا من تنظيم السلطة السياسية،طبقا لمفاهيم الديمقراطية.

وبالرغم من هذه المحاولات لبناء اجتماع متماسك وقائم في ظل الحرية الاجتماعية، إلا أن المجتمع المدني الحديث في المنطقة العربية لم يقم ويتسع بالشكل الذي قام به في المجتمعات الغربية، وهذا طبعا راجع إلى الظروف التي مرت بها المنطقة العربية، خاصة حينما نشأ هناك انفصام بين الدولة ومؤسساتها الاجتماعية، وهذا ما دفع بها إلى احتواء جميع القوى الاجتماعية داخل نظمها السياسي.

إن التحول الديمقراطي الحاصل في العالم، وازدياد المطالبة بدمقرطة الأنظمة العربية ساعد على بروز مؤسسات المجتمع المدني، والتي تمثلت في النقابات ومنظمات حقوق الإنسان وأعمال المعارضة...إلخ، وتمتعها بالقيام بالوظائف الاجتماعية في حدود يضبطها القانون.

(1)- - - - - -:"جدليات الثورة والديمقراطية" مصر:السياسة الدولية،مجلة فصلية،العدد256-2001،ص26.

ونظرا لأهمية هذا الأخير وضرورته فلقد ازدادت الحاجة إلى إحيائه وتنميه ا لتمع العربي، وهذا لمسايرة الظروف التي يمر ىا في الوقت الحاضر ، خاصة وأنه اʻذ كمؤشر تقاس به درجة ديمقراطية كل نظام سياسي، وكآلية للحد من تسلط النظام السياسي وتفعيل نسق الحكم.

وبناء عليه فإن مفهوم ا لتمع المدني لم يحظ باهتمام كبير كما حدث في الفكر الغربي، إلا أن إسهامات بعض المفكرين العرب في العصر الحديث والتي تناولت هذا الأخير انطلاقا من خصائص تثبته، وصولا إلى محاولة تكيفه مع التغيرات الحاصلة في العالم كشفت عن مدى أهميته في الØدول العربية الإسلامية.

وعليه فإن ا لتمع المدني على هذا النحو هو عبارة عن شØبكة مØن المؤسسØات (القبيلØة، العائلة،الكنيسة،والنقابات والاتحادات والجماعة) التي تقع بين الدولة والفرد والتي في الوقت نفسه تصل أو تربط الفرد بالسلطة وتحميه من السيطرة السياسية الشاملة. (1)

إذا فقد انصب اهتمام الفكر العربي المعاصر على ضرورة إحياء المؤسسات المدنيØة التقليديØة وتشكيل مؤسسات حديثة وتكيفها مع المتغيرات الجديدة، تماشيا مع الشكل الجديد للدولة العربية الحديثة انطلاقا من المقومات الذاتية والخصائص البيئية للنظام السياسي.

---

(1) متروك الفالح: المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية2002،ص ص27-28.

المبحث الثاني: مفهوم الحكم الراشد

يجب الإشارة إلى أن مفهوم الحكم الراشد كباقي المفاهيم الاجتماعية التي تعتريها عدة إشكالات منهجية، منها إشكالية الترجمة، فلا يوجد هناك ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس الدلالة التي تعكسها اللغة الإنجليزية والفرنسية، فعلى سبيل المثال هناك عدة دلالات للمفهوم منها، الحكم الراشد، أسلوب الحكم، الحاكمية، إدارة شؤون الدولة والمجتمع...إلخ.

إلى جانب هذا لا يوجد هناك تعريف واحد وموحد يعبر عن المعنى الدقيق للمفهوم، بل هناك أكثر من تعريف وهذا ما يثير الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم.

لهذا فإن دراسة الحكم الراشد دراسة ابستمولوجية ، أي دراسة علمية للمصطلحات تعد من أساسيات الفهم والإدراك لأبعاده المتعددة، بالإضافة إلى أن إبراز بعض التعاريف التي تناولت مفهوم الحكم الراشد سواء من طرف المؤسسات المالية الدولية أو من قبل بعض المفكرين تساعد على إبراز المتغيرات التي أحاطت بتطوره، ومن ثم التمكن من ضبط تعريفه بما يتلاءم مع الظواهر الممكن حدوثها في المستقبل.

1 - الحكم الراشد دراسة ابستمولوجية:

إن دراسة مفهوم الحكم الراشد ابستمولوجيا تعني تحديده للمصطلح من ناحية وضبط المفاهيم المرادفة له انطلاقا من فكرة مفادها أن لكل مفهوم جنسيته وتاريخ ميلاده، ومنظومته المعرفية التي تسنده وترعاه. [1]

وعليه فإن تحديد مصطلح الحكم الراشد وإرهاصات استعماله تتطلب ضرورة تحديد معنى الحكم (Gouvernance) ، وعلى العموم فإن هذا التحديد بين أنه مفهوم محايد وأنه يعبر عن

[1] قاسم حجاج: العالمية والعولمة،نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية،ط1،الجزائر:جمعية التراث2003،ص44.

ممارسة السلطة السياسية، وإدارة شؤون المجتمع على مختلف المستويات المركزية واللامركزية، وأنه قديم قدم الحضارات البشرية ، وانه أوسع من الحكومة ، لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية عمل المؤسسات غير الرسمية كالقطاع الخاص والمجتمع المدني. (1)

أما بالنسبة لمصطلح الحكم الراشد فإنه كان يستخدم قبل توظيفه في الأدبيات السياسية والاقتصادية، في القرن الخامس عشر من قبل شارل دوليان للدلالة على إدارة وفن الحكم ودلالته-لغة: انه مشتق من كلمة gulvernare والتي تعني قيادة السفينة كما تعني إدارة الشؤون العامة، من هنا جاء اشتقاق gouvernail.

ولقد استخدم مصطلحgouvernance في اللغة الفرنسية كمرادف لمصطلح حكومة gouvernement ثم استعمل بعدها للتعبير عن تكاليف التسيير (charge de gouvernement).(2)

كما أنها تعني في اللغة الإنجليزية مجمل تقنيات تنظيم المنشأة وإدارتها، ثم انتقل هذا المصطلح لاحقا إلى الشؤون العامة.

في أواسط السبعينات استخدمت كلمة good governance للتعبير عن أداة التسيير الاجتماعي والسياسي(3)، وذلك إلى غاية دخوله في تقرير اللجنة الثلاثية التابعة للأمم المتحدة في ماي 1975.

كما استعمل في الثمانينات من طرف المؤسسات المالية الدولية، بحيث أعطى البنك العالمي سنة 1992 للمفهوم مكانة مهمة،من خلال التقرير السنوي الذي صدر تحت عنوان

---

(1)حسن كريم:" مفهوم الحكم الصالح"،المستقبل العربي،بيروت:العدد509،نوفمبر2004،ص40.

(2) Bonne combell:gouvernance; http://www.cedin.uqom.ca/couver.T.utionnelles et redifinition13/6/2004.

(3)بيار كالام: تفتت الديمقراطية من أجل ثورة في الحاكمية، ط1،ترجمة: شوقي الدويهي،بيروت:دار الفارابي2004،ص14.

good governance and development، وهذا بغرض إعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي. [1]

أما في اللغة العربية فكلمة الحكمانية أو الحكم تعني أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفØة الحØق لذاته، ومعرفة الخير لأجل العمل به، مثلما تعني العلم والتفقه، حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى:" ولقد آتينا لقمان الحكمة....". [2]

كما تدل كلمة الحكم على العدل. [3]

أما فيما يخص الفرق بين الحكومة والحكم الراشد فإن الحكومة هي الإطار النسقي والوظيفي لشؤون الدولة ، أما الحكم الراشد فهو فلسفة حكم لهاته المنظمة الوظيفية.

مما سبق نستنتج أن هناك جملة من المصطلحات التي تصب في سياق هذا المفهوم، وهذا يعØني أنه كمصطلح لم يظهر من عدم بل جاء نتيجة سياق تاريخي طويل ليأخذ بعدها شكلا جديدا من أجل التماشي مع التطورات الحالية.

2/معا الحكم الراشد:

لقد بدأ استخدام مصطلح الحكم الراشد مع بداية عقد التسعينات حيث تزايØد اسØتخدامه بشكل واسع فيما بعد، وأصبح شائع الاستخدام من قبل خبراء الإدارة، خاصة من قبل المنظمات الدولية ومشروع الامم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، وغيرها من المنظمات الدوليØة والإقليميØة والمحلية[4]، كآلية لإدامة التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية، وهو ما أدى إلى أعضائه كفكرة وكمصطلح أكثر من معنى وذلك نتيجة لعدم وجود تعريف واحد

---

[1] حسن كريم: مرجع سبق ذكره،ص42.

[2] سورة لقمان،الآية12.

[3] الكايد زهيرعبد الكريم: الحكمانية قضايا وتطبيقات، عمان:المنظمة العربية للتنمية الإدارية2003،ص8.

[4] الكايد زهير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره،ص09.

وموحد حول مفهومه، وهو ما يدعو إلى سرد مجموعة من التعاريف التي أعطيت له، وهذا بغرض تقريب الفهم أكثر من المعنى والإحاطة بكل الجوانب المتعلقة به، والتي من بينها:

1- **تعريف البنك العالمي**: إن العديد من المنظمات الدولية بادرت إلى استخدام مضامين الحكم الراشد بشكل واسع كآلية لإدامة التنمية من خلال العناية بتحقيق السير الجيد للموارد البشرية وإدامتها، والعناية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام، إضافة إلى التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية، ويعد البنك العالمي واحدا من بين تلك المؤسسات، والذي عرف الحكم الراشد على انه " الطريقة أو الحالة التي تمارس بها الحكم في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بهدف التنمية".[1]

ويظهر هذا التعريف: أن الحكم الراشد في نظر البنك العالمي هو الطريقة التي تتبعها السلطة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية، التي تملكها بغرض تحقيق التنمية، لكن ما هو ملاحظ أن البنك على الرغم من أنه أقر باتباع طريقة لترشيد التسيير داخل الدولة، لكنه لم يحدد ويبين نوع هذه الطريقة وكيف يتم استخدام الوسائل وما هي الطرق المتبعة في ذلك، وهذا يعكس بشكل كبير غموض مفهوم الحكم الراشد في نظره، كما أن عدم دقة هذا التعريف يصب في الزاوية الاقتصادية والتنموية فقط دون الاكتراث بالجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية الأخرى، بل أكثر من ذلك لم يراع بيئة النظام السياسي نفسه.

2- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)**

أما برنامج الامم المتحدة الإنمائي فقد عرف الحكم الراشد على أنه ممارسة السلطات الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، أي أنه يتكون من الآليات،

---

[1] paco service: les nom-ditis de la bonne gouvernance,France: nouvelle impranail la ballery 2001,p92.

والعمليات والمؤسسات التي من خلالها نستطيع أن نشكل مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويؤدون واجباتم وحل خلافاتم"[1]،وهذا التعريف يركز على استخدام كل الآليات والطرق القانونية والمؤسسات المدنية لاحترام حقوق الإنسان والحفاظ عليها.

3-**تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)**

لقد عرفت الحكم الراشد على أنه استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع العلاقة يثير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. [2]

وهو تعريف ركز بالأساس على قدرة السلطة السياسية في توفير الإجراءات القانونية والبيئة اللازمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4-**تعريف الأمين العامة للأمم المتحدة: كوفي عنان**

أما الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان فقد أكد أن الحكم الراشد لا يمكن فرضه سواء من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية، ولا يمكن خلقه بين عشية وضحاها، وغنما هو إنجاز ونتيجة لحد ذاتا، وبدون دولة القانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياستها والسلطة الشرعية، لا يمكن تحقيق حكم راشد كما يؤكد على إعداد البيئة المساعدة والمناسبة، وهو ما يتطلب قناعة ومشاركة المحكومين إضافة إلى الاندماج الكامل والمستمر لكافة المواطنين في مستقبل أوطانم. [3]

---

[1]) United Nations: development broganne (la bonne gouvernance et la développement humain durable,W.Y:1994,p3.

[2]بوبكاري مايغا: إشكالية الحكم الراشد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو، رسالة ماجستير غير منشورة،الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام 2002،ص20.

[3]الكايد زهير عبد الكريم: مرجع سبق ذكره،ص17.

والمتعارف عليه فإن الحكم الراشد قد طرح على المجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكن حسب كوفي عنان فإن تجسيده يتوقف على عدة شروط منها دولة الحق والقانون ، وهذا ما لم يتحقق بعد في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة.

ولهذا فتعريف الحكم الراشد يختلف من مؤسسة إلى أخرى كما هو الحال بالنسبة للمفكرين والكتاب، حيث انه يختلف من مفكر إلى آخر ، ومن بين هؤلاء : F.X.MARRIEN الذي حصر مفهوم الحكم الراشد في إشكالية فعالية ونجاعة التدخل العمومي، والانتقال من المركزية إلى اللامركزية، من الدولة المتدخلة إلى دولة ضبط، ومن تسيير المرفق العام إلى السير على أساس مبادئ السوق، من السلطة العمومية إلى الفاعلين العموميين والخواص. (1)

أما Rhdes فقد لخص تعريف الحكم الراشد في العناصر التالية:

- التنسيق بين المنظمات الحكومية ومنظمات قطاع الأعمال الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات.
- إسناد قواعد التعامل بين مختلف المنظمات إلى التفاوض.
- تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.
- قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء الشبكة لما لها من موارد.

أما F.X.MARRIEN فيعرف الحكم الراشد على أنه الحكم الذي يتكون بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبقة كانت بما فيها المؤسسات العمومية، تشارك بعضها

---

(1) انظر:عزي الأخضر: قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد ،إسقاط على التجربة الجزائرية، www/ulum unsania.com/pdf.2006/06/16.

بعضا، وتجعل مواردها وبصفة مشتركة، وكل خبراتنا وقدراتنا، وكذلك مشاريعها لتخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات. (1)

وبالنسبة للسيد محمد السيد أحمد فقد عرف الحكم الراشد بالتعبير عن ما يفرزه النظام دون تخطيط مسبق، ودون رسم أو تحديد للنظام معين، فهو ينبع من الضرورة وليس نظاما يقرر وفق تصور سابق. (2)

من كل ما سبق نستنتج بأنه ليس هناك تعريف موحد للحكم الراشد سواء من طرف المؤسسات المالية الدولية أو من طرف الباحثين، وهذا ما يجعل المفهوم أكثر ليونة، ولهذا يمكن أن يوضع تعريف للحكم الراشد انطلاقا من المعطيات السابقة، وعليه فهو يتمحور حول مجموعة من الميكانيزمات والموارد والأساليب العاكسة، لهيكلة قيمة ديمقراطية كحد أدنى ضروري لتحقيق الفعالية والفاعلية في تسيير شؤون العامة أو أنه نمط ممارسة السلطة في تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما خاصة في إطار البحث عن الشفافية لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة.

وهذا يتوقف على:

- احترام القوانين لتحقيق دولة الحق والقانون.
- تكريس مبدأ الشفافية والمساءلة والتمكين.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية.
- التسيير الجيد والفعال للموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- تقليص تدخل الدولة لصالح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

---

(1) الكايد زهير عبد الكريم: الحكمانية قضايا وتطبيقات،مرجع سبق ذكره،ص12.

(2) الشعراوي سلوى وآخرون:إدارة شؤون الدولة والمجتمع،القاهرة:مركز دراسات وانتشارات الإدارة العامة2001، ص10.

تبعا لما تمت الإشارة إليه ، فهناك عناصر رئيسية وأخرى فرعية تميز الحكم الراشد، وقد تم دمجها لتصبح أكثر تعبيرا بصفة كلية بدل التجزئة.

1-**الالتزام بالمساءلة**: حيث تكون الإدارات العمومية مهيأة وقادرة على الإفصاح عن أن نشاطها وأفعالها وقراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها.

2-**قابلية الانفعال**: أي أن السلطات العمومية لها من الوسائل أو المرونة ما يسمح بالإجابة وبسرعة عن تطور المجتمع خدمة للصالح العام، كما أن هذا الأمر علاقة بالفحص النقدي لدور الدولة.

3-**الشفافية**: حيث تكون الأفعال والقرارات واتخاذها في بعض الأحيان مفتوحة للفحص من طرف إدارات أخرى معروفة كالبرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

4-**الفاعلية والمهارة**:حيث تسعى الإدارات العمومية إلى الالتزام والتشبث بإنتاج النوعية خاصة في المصالح والخدمات المقدمة إلى المواطنين، إضافة إلى السهر على أن تكون خدماتهم تستجيب وتلائم نوايا المسؤولين للنشاط العمومي.

5-**الاستقبالية** : تتمثل في تعلم ودرس الأسباب العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع تطور العالم العصري والتنبؤ بالأوضاع التي يمكن أن تنجم عن تأثير هذه الأسباب حيث أن السلطات العمومية بإمكانها ومن خلال وضعها أن تسارع بحل المشاكل مستقبلا.

6-**أولوية الحق:** أي إيجاد أسبقية للقانون، وهكذا نجد أن الهيئات العمومية تقوم بتطبيق القوانين والتنظيمات وكذا القوانين الخاصة بكل مساواة وشفافية مع إشراك المواطنين في الإعلام والاستشارة والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات. [1]

إن إبراز هذه الشروط والعناصر التي يتطلبها الحكم الراشد تدفع إلى التساؤل عن أسباب ومرجعيات هذا المفهوم، وهذا ما يتطلب التوضيح عبر المبحث الثالث من هذه الدراسة.

ثانيا: أسباب تطور أهميته وتوظيفه

إن فكرة الحكم الراشد ليست في الحقيقة فكرة وطريقة جديدة لفهم العمل العام وإدارته، وإنما هي نظرة جديدة لواقع معين، أي أنها عبارة عن انعكاس لتطورات وتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية حدثت في العالم، أدت إلى بروز هذا المفهوم وتطور أهميته سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية.

1-**على مستوى الدول المتقدمة:**

إن التطور الهائل الذي عرفه المجتمع الغربي خصوصا مع بروز فكرة العولمة*، وما تضمنته من:

- عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني والدولي.
- عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق.
- التطور التقني والتكنولوجي الذي أدى إلى تحقيق عالمية الأسواق وانتشار المعلومات على المستوى العالمي.

---

(1) انظر: الديمقراطية والحكم الصالح:
http//www.pogar/themes/participation.asp fr16/12/2005

* العولمة: كثيرا ما تقدم على أنها عملية تعمل باتجاه تقليص دور الدولة وفرض نموذج حياتي معين (نموذج الغالب)
.للمزيد من التوضيح ينظر: ودودة بدران وآخرون: المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية،بيروت:المكتب العالمي للمعارض،ص95.

إن كل هذه التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، صاحبتها تغيرات على مستوى الدور التقليدي للدولة كفاعل رئيسي في صنع السياسات العامة وتنفيذها، بحيث أصبحت غير قادرة على ممارسة وظائفها التقليدية على النحو المعهود، الأمر الذي أدى بالكثير من المفكرين سواء من الشمال أو الجنوب بطرح فكرة تلاشي دور الدولة في ظل العولمة، فجلال أمين ورغم إشارته لظاهرة التغير المستمر لوظائف الدولة على مر العصور يؤيد في تحليله فرضية اختفاء الدولة لمصلحة قوى السوق. (1)

كذلك فقد أصبح تدخل الدولة المستمر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سبب الكثير من الأزمات(2)، وهذا ما جعل قادة المؤسسات الاقتصادية في أمريكا وألمانيا –على سبيل المثال- يرفضون تدخل الدولة في شؤونهم وخاصة في مجال قراراتهم الاستثمارية. (3)

إن هذه المتغيرات الدولية أدت إلى تحديد الوظائف الأساسية للدولة في ظل اقتصاد السوق، والتي تمثلت في الوظائف الدنيا والوظائف الوسيطة والوظائف الفعالة وهذا ما يبينه الجدول التالي:

---

(1) بن عنتر عبد النور :" الدولة وظهور مجتمع مدني عالمي":مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية العدد 2000،107،ص15.

(2) pierre (senacleus); gouvernance et crise des mécanismes de régulation internationales, paris:revue internationales des sciences sociales,vol-mars 1998,N°155,p97.

(3) ثابت احمد: العولمة وتداعياتها على الوطن العربي،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية2003،ص20.

الجدول رقم 01: الوظائف الحيوية للدولة المعاصرة

الوظائف الفعالة	حماية الفقراء، محاربة الفقر، النجدة في حالة الكوارث	توفير السلع والخدمات العمومية، الدفاع، القانون والنظام ، حقوق الملكية ، التسيير الاقتصادي والكلي،الصحة العمومية		
الوظائف الوسطى	الضمان الاجتماعي، إعادة توزيع المنح العائلية، التأمين على البطالة	تفعيل وتصحيح نقائص وتطوير الإعلام، تنظيم التأمينات (الأمراض، الحياة) التنظيم المالي	تنظيم الاحتكارات ،تنظيم المصالح العمومية(الماء، الكهرباء،المواصلات السلكية)،السياسة المضادة للتروست	ضمان الفعاليات ، التعليم الأساسي الحفاظ على البيئة
الوظائف الدنيا	إعادة توزيع الأصول	تنسيق الأنشطة الخاصة، تشجيع الأسواق، تجميع وتحفيز المبادرات.		

النموذج مأخوذ من:

عزي الأخضر:قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية،مرجع سبق ذكره.

فهذه الوظائف تعكس دور الدولة لترقية اقتصادها في ظل الحكم الراشد من خلال تصحيح نقائص تطوير السوق وتطوير الإنصاف والعدل فيه، لأجل إعادة توزيع أمثل للمداخيل مع ضمان السلم الاجتماعي، فالدور النسبي للدولة دوما في إطار السوق يسمح بممارستها للسلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية، من خلال الآليات والإجراءات والمؤسسات التي عن طريقها يقوم المواطنون بتركيز لمصالحهم وممارسة حقوقهم الشرعية. (1)

كما ظهرت مفاهيم جديدة للتسيير العام l'émergence d'une nouvelle gestion publique تشير إلى دور أقل للدولة ودور أكبر لقوى السوق، وهذا بإعطاء الدور الكبير للقطاع الخاص ،

(1)عزي الأخضر:قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية،مرجع سبق ذكره.

والاعتماد على معايير تقييم الأداء، كتلك المعمول بها في القطاع الخاص، كما يمكØن مشØاركة المواطنين عن طريق مؤسسات المجتمع المدني. [1]

وعليه فالحكم الراشد (كفلسفة حكم) هو الطريقة التي يمكن عن طريقها تحقيق التسيير الجيØد والفعال لموارد الدولة، وتحقيق التوازن بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمØع المدني.

- علي مستوي الدوة النامية:

إذا كان ظهور الحكم الراشد في الدول الغربية هو نتيجة لتدخل الدولة الرعية المستمر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإن ظهوره في الدول النامية والدول العربية على وجه الخصوص يعود إلى فشل الدولة وعدم قدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها، والوفاء بوعودها، فلقد أصبح عجزهØا مؤكدا في تحقيق السلم والأمن وحماية الممتلكات والحفاظ على النظام العام.

هذا، وقد أصبحت أنظمة هذه الدول توصف بالتسلط والفساد، وفي خنق الحريات والمشاركة، وتدني مستوى النمو والقيم والصحة[2]، فنظام الدول النامية لم يعد قادرا على الاستمرار والتطور المناسبين، خاصة بعد فشل جل السياسات التنموية التي تقدمت بها المؤسسات المالية الدولية بغرض إحداث إصلاحات وتغيرات داخل هذه الأنظمة، لكنها لم تأت بنتائج إيجابية مثلما هØو الحØال بالنسبة للجزائر وباقي الدول العربية.

من هنا فقد طرحت فكرة الحكم الراشد كحل لهذه المعضلة التي عانت منها هذه الدول، بحيث اتخذ كمحدد أساسي ومدخل جديد لتحقيق التنمية المستدامة، التي تركز على العدالة في التوزيØع

---

[1] Mohamed salih:gouvernance;information et domaine public,adisababa ,commission économique pou Afrique,Mais2003,p10.
http://asc//liedenvnin nl/library/obstracts/:asa.online/pdf.2007/6/16.

[2] كيالي ماجد: النظام العربي، مجلة شؤون العالم العربي، جامعة الدول العربية ،خريف2004،ص58.

والأمن والتعاون ومشاركة أطراف المجتمع في اتخاذ قراراتم، وعلى تحقيق تنمية إنسانية تكفل حقوق الإنسان وتضمن الإطار المؤسسي الذي يكفل تلك الحقوق. (1)

وبالنتيجة، اتخذ الحكم الراشد كفلسفة حكم جديدة من الدول الصاعدة لإصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق دولة الحق والقانون، والتمكن من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

(1)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية2002،ص13.

-www/undep.org/rbas/aby chapter.pdf.2007/05/14

ثالثا: أبعاد الحكم الراشد

إن الحكم الراشد باعتباره ممارسة سياسية واقتصادية واجتماعية، يتضمن ميكانيزمات وعمليات وعلاقات ومؤسسات يحقق من خلالها المواطنون مصالحهم، ويمارسون حقوقهم والتزاماتهم ويحلون خلافاتهم[1].وبما يتميز من خصائص وسمات تتجسد في المشاركة والشرعية والشفافية والكفاءة والفعالية والمساءلة والرؤية الاستراتيجية[2]، كل هذا يقود إلى التساؤل عن أبعاد الحكم الراشد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا التقنية؟

أ-البعد السياسي:

يتعلق البعد السياسي للحكم الراشد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، فلا يتصور أن تكون رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل، لانهما يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، ويؤديان إلى التفاعل الإيجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون والتناصر والانصراف إلى خدمة الصالح العام، الذي يحقق في إطاره مصالح الافراد بشكل أفضل وأعم، ويضمن حقوق المواطنة[3]، ولهذا لن يتحقق إلا في ظل النظام الديمقراطي وبما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار المدني الذي يساعد على الإصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية[4]، التي تعد الإطار الضروري لتمكين أفراد المتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة

---

[1] الشعراوي سلوى وآخرون:إدارة شؤون الدولة والمجتمع،مرجع سبق ذكره،ص23.

[2] comprendre la gouvernance: l'atelier sur la gouvernance pour le projet métropolis, Ottawa, institut sur la gouvernance,p4
-Alan langla,ds and other: good gouvernance standard, public services, the independent commission on good governance in bublic services,london, January 2005,p05.

[3] مقري عبد الرزاق: الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، مجلة البصيرة، الجزائر،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،العدد10،جويلية2005، ص11.

[4] ثامر كامل محمد: إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت:المستقبل العربي،العدد251،جانفي2000، ص111.

وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة ثانية، فضلا عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة المجتمع ككل. [1]

إلى جانب هذا، فإن النظام الديمقراطي يسمح بالتداول السلمي على السلطة دون اللجوء إلى العنف، ويضمن نوعا من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية المتنافسة.

وهذا ما سوف يخلق أسس وقواعد دولة الحق والقانون[2]، التي تستند إلى القوانين لفرض سلطتها ، وإخضاع كل من الحاكم والمحكوم للمساءلة ، وتنظيم الحياة السياسية وفق أساليب وقواعد معينة.

وعليه، يبقى النظام الديمقراطي ضروري لتأكيد فعالية ومشروعية الدولة والتوزيع العادل للعائدات الاقتصادية وتحقيق المسؤولية والشفافية والمشاركة.

بالنتيجة فإن درجة رشادة النظام السياسي يتوقف على مدى مشروعية نظامها السياسي، وفعالية سياساتها وعلى درجة مشاركة مواطنيها في تحديد الأولويات والسياسات واتخاذ القرارات .

ä -البعد الإداري للرشادة السياسية:

يتعلق هذا البعد أساسا بعمل الإدارة العامة وكفاءة وفاعلية موظفيه، فترشيد الإدارة العامة وتأمين استمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها[3]،والتركيز على الجودة الشاملة والمرونة في الحركة واتخاذ

---

[1] ينظر في هذا الصدد :

-غالب عبد المعطي: آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي،ط1، سوريا: سنوي للدراسات والنشر2002،ص177.

[2] Cuy Brainant ,l'état de droit , paris: Dallez,1996,p786.

[3]اللوزي موسى: التنمية الإدارية، المفاهيم الأسس التطبيقات،ط1،الأردن:دار وائل للطباعة والنشر،2000،ص71.

القرارات،وهذا لا يتحقق إلا بالإبداع والسعي المتصل بالاهتمام بالموظفين وإعدادهم مهنيا[1]، وتنمية روح المسؤولية والولاء والانتماء، وهذا ما جعل المفكر الاقتصادي **ألفرد مارشال** **A.MARSHAL** يشير إلى أن الإدارة الحكومية هي تجسيد متكامل لدولة المؤسسات هي أعظم الممتلكات الإنسانية، وأنا جديرة بكل الجهود التي تبذل لتمكينها من أداء عملها بالصورة المثلى".[2]

كما يتطلب ترسيخ دعائم الادارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع تقديم المشورة التقنية لتحديث مؤسسات الدولة، وذلك لإيجاد خدمة مدنية مهنية قائمة على أساس الجدارة من خلال اعتماد نظم الإدارة القائمة على الأداء وتشجيع المعايير الموضوعية في التوظيف والترقية وتكافؤ الفرص للجميع، وإجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح الادارة العامة ووضع تشريعات ومدونات سلوك مكافحة الفساد.[3]

لهذا فإن إصلاح وترشيد الإدارة العامة يتوقف على تنمية مواردها الإدارية والبشرية من خلال اتباع استراتيجية جيدة تمكنها من تحقيق أهدافها، ومراعاة حجم الهيكل التنظيمي وتكيفه وطبيعة البيئة المحيطة به والمستجدات والمتغيرات الراهنة.

ج- البعد الاقتصادي:

لا يجوز إغفال أهمية البعد الاقتصادي للحكم الراشد، حيث يمثل هذا البعد أحد أهم محاور وآليات الحكم كخطوة أساسية في النظام الديمقراطي، حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي ، وغنما امتد ليشمل جوانب ومستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة

---

[1]عبد الرحمن أسامة وآخرون:الخليج العربي والديمقراطية،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية2002،ص77.

[2]أبشير حسن الطيب: مرجع سبق ذكره،ص233.

[3]باتر محمد علي وردم:العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،ط1،الأردن:الأهلية للنشر والتوزيع2003،ص164.

مختلف الأزمات[1]، وإدراك ضروريات التنمية الاقتصادية وآثارها على حياة الناس وعلى استقرار البلد وانسجامه والأخذ بالأسباب المؤدية لتحقيق التنمية، وتكفل الـالات الاستراتيجية وتشØجيع القطاع الخاص وتمكينه من أداء دوره[2]، وتحقيق التكامل ومختلف القطاعات، وهذا يستدعي فعلا أوسع من قبل الدولة لضبط السوق وضمان المنافسة وحرية الدخول في الأسواق.

إن جدية القطاع الخاص، وفاعليته ضمن منظومة قانونية يجعل الحكم صالحا بكØل المقØاييس، ويحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لأن في النهاية ، الحكم الراشد هو الذي يضمن حاجات الناس في الآن وحاجات الأجيال في المآل.

وعليه فإن الرشادة الاقتصادية والاجتماعية تكتمل بالعدالة التوزيعية ، ورفع المستوى المعيشØي للمواطنين، وتحسين الدخل القومي ومحاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة وþاية حقوق الإنسان.

انطلاقا مما تقدم يمكن القول بأن الحكم الراشد هو عبارة عن تفاعل هذه الأبعاد فيما بينها، فلا يمكن تصور رشادة سياسية من دون إدارة فاعلية ومستقلة، ولا يمكØن أن تسØتقيم السياسØات الاقتصادية والاجتماعية بغياب مشاركة الـتمع المدني ومراقبة ومحاسØبة السØلطات السياسØية والإدارية، لذلك فهو يستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية والفعالية.

المبØحث الØثاني: علاقة الـتمع المدني بالحكم الراشد

يعد الـتمع المدني الإطار العام الذي يمتد ويربط بين الأفراد والدولة، والذي يشØكل قنØوات اتصال ويسمح بمشاركة فردية وجماعية في رسم السياسات العامة، وتسيير الموارد بكØل شØفافية لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة.

---

(1) الأخضر وغانم خلطي: التنمية البشرية للحكم الراشد

-www./muntada libyahuman & boldical development.forun.htm.16/06/2006

(2) مقري عبد الرزاق: الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد،مرجع سبق ذكره، ص12.

إن النظام الديمقراطي الذي يستند إلى فلسفة حكم رشيدة والتي تحدد وتنظم عملية المشاركة في رسم السياسات ووضع القرارات وتحديد البرامج، من خلال الشفافية وتحديد المسؤولية واحترام القوانين، وتطوير قنوات الاتصال وتوفير المعلومات، وكذا تحديد الأولويات كلها تؤدي إلى إضفاء طابع المشروعية للممارسات السياسية وتحقيق إجماع داخل المجتمع.

والملاحظ أن هناك علاقة تداخلية وتكاملية بين المجتمع المدني والرشادة السياسية، التي تسمح بالقول بأنه لا يمكن أن تكون رشادة سياسية ولا وجود لمسؤولية حقيقية ونزيهة لتسيير الشؤون العامة وتنفيذ استراتيجيات التنمية، وفق أسس وقواعد ديمقراطية من دون توفر مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على تنمية العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتكون الوسيلة الحارسة على التسيير الفعال للموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ويتطلب تحقيق الرشادة السياسية وجود مشاركة قوية وفعالة من طرف منظمات المجتمع المدني، والذي يعد كمحفز (Catalyst) للتغير السياسي، وعامل مباشر لتحقيق الانسجام الاجتماعي.

انطلاقا من كل هذا سوف يتم التطرق في هذا المبحث الموالي إبراز أهمية المجتمع المدني وتحديد علاقته بالحكم الراشد، وتبيان الدور الذي يقع على عاتق المجتمع المدني في ظل الرشادة السياسية.

أولا: أهمية المجتمع المدني

إن اتساع حجم المجتمعات وزيادة الطلب على الخدمات –كما ونوعا- والإلحاح في سرعة الاستجابة، بل في المشاركة، ورسم السياسات العامة التي تهم المواطن[1]، ساهم في بروز وإنشاء مؤسسات مجتمعية قوية، بحيث يكون التوازن بينها من خلال شبكة متينة من علاقات الضبط،الرقابة régulation والمساءلة Acontability وفعالية الضبط الشفافة transparency

---

[1] ينظر بهذا الصدد: المجتمع المدني: www/indescosp?content.statenencs 2007/8/16 .

الحكم الأمن الذي يسير المساءلة[1]، بما يضمن احترام حقوق الإنسøان والحريøات الأساسøية، ويكرس المشاركة التي تعد أساس ولب العملية الديمقراطية. [2]

ضمن هذا السياق فقد أصبح للمجتمع المدني أهمية كبيرة سواء على مستوى القطاع الحكومي أو الأكاديمي *، أو على مستوى الأمم المتحدة التي اعترفت بأهمية ا لتمع المøدني، مøن خøلال السماح للمنظمات غير الحكومية بالاشتراك في اجتماعات ا لøس الاقتصøادي والاجتمøاعي، والهيئات المنبثقة عن ا لس كمفوضية حقوق الإنسان. [3]

ولقد تعزز الاهتمام أكثر بأهمية ا لتمع المدني من خلال عدة أعمال وأبحاث أكاديمية ، فعلøى سبيل المثال البحث الذي قام به الفيلسوف الأمريكي **روبرت بوتنام** الذي استعمل إيطاليا كمثال لأبحاثه ، وقد وصل إلى أن الأقاليم الأكثر ʊاحا تنتج ما اصطلح عليه برأسمال اجتماعي capital social الذي يتميز بالثقة والتعاون. [4]

---

[1]فرجاني نادر:"الحكم الصالح رفعة العرب في صلاح الحكم في البلاد العربية"،بيروت:المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،العدد256،جوان2000،،ص25.

[2]انظر في هذا الصدد :

-حسن سعيد وآخرون: المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي، بيروت:مؤسسة فرديتش2004،ص68.

* فعلى سبيل المثال قامت الحكومة البريطانية بتوقيع اتفاقات رسمية مع المؤسسات الأكاديمية في انجلترا وأوسكوتلندا، وشمال إيرلندا وويلز لتوضيح الأدوار ولتنشئ نشاطات مستمرة لإدامة التواصل، كذلك في المملكة المتحدة، بحيث وقعت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني اتفاقا رسميا بإدامة الاتصالات وتوضيح الأدوار من خلال التأسيس لمنتديات دائمة.

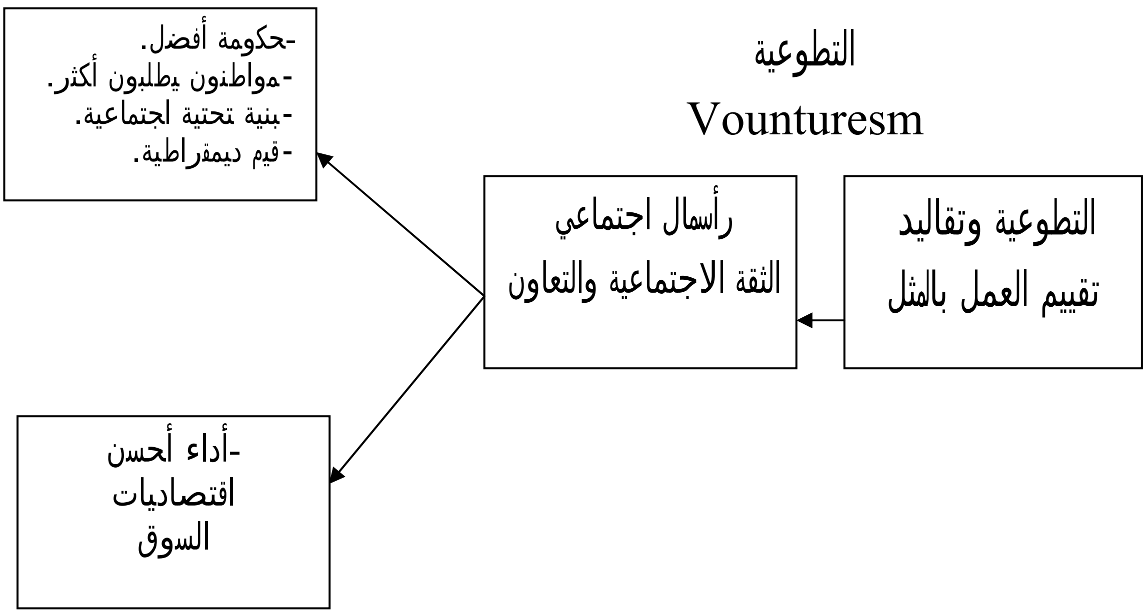
[3]منتدى مجلس نواب البحرين، دور مؤسسات المجتمع المدني في الارتقاء بالمبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، سويسرا، مارس2004:

www.libya form.org.2004/6/27.

[4]عبدالله الراشد: الثقافة السياسية:

www.hic.mena-com.2006/7/20.

وهذا ما يؤدي إلى تحقيق حكومة مستقرة وفاعلة وقادرة على صøناعة وتطبيøق السياسøات الإبداعية، وتحسين أداء الأسواق الاقتصادية، ينظر بذا الصدد الشكل رقم 01:



المرجع: زهير عبد الكايد: الحكمانيةÛمرجع سبĘ ذكرĈÛ î 85.

ولقد ركز بوتنام بذلك على التطوعية لبناء القدرات لحكومة بطريقة أفضل-بمعøنى أن بنøاء الحكمانية يتوقف على القدرات الذاتية التي لا تحتوي معايير تقوي التطوعية. (1)

لذلك فإن التقاليد التطوعية تساعد على توليد الشبكات وتحديد القواعد وخلق الثقة أكثر بين المواطنين للضغط على حكومتهم من أجل التغير ومن أجل þاية أنفسهم وفرض الديمقراطية مøن أدb. (1)

---

(1) وهذا ما نلمسه في تجربة ألمانيا الغربية بحيث استطاعت أن تحقق معجزة اقتصادية بعد الحرب وتترجمها إلى مواقف مفضلة في ديمقراطيتها.

كما أن هناك العديد من الدراسات الأكاديمية التي دعمت أطروحة بوتنام كدراسة دايموند وليبست سنة 1995 حول نجاح طول المدى للديمقراطية ، ودراسة ليزا يونغ التي أقرت بوجود علاقة بين الفعل المدني والحكومة.

ولقد ازدادت أهمية منظمات المجتمع المدني أكثر في العقدين الماضيين خاصة فيما يتعلق بزيادة مجالات اهتمامها التي اتسعت إلى ما وراء المبادرات المحلية لتشكل عنصرا مهما في المبادرات العالمية، إلى حد أنا وصفت ثورة الجمعيات العالمية، فلقد زاد عدد المنظمات غير الحكومية العالمية أكثر من أربعة أمثاله في العقد الماضي، حيث قدر عددها مثلا بأكثر من مليون منظمة مجتمع مدني ظهرت في أوروبا الشرقية منذ سقوط جدار برلين، وأكثر من مليون منظمة تعمل في الهند. [2]

ولقد تعززت أهميتها أكثر خلال تنظيم عمل عالمي مشترك عن طريق خلق شبكة عبر الأمم يشترك أعضاؤه بقيم ومعلومات وخطاب مشترك يمكنهم من تنسيق أعمالهم مثال على ذلك هو بروز روابط واسعة الانتشار بين المنظمات غير الحكومية ، بالإضافة إلى عوامل أخرى مهمة منها على سبيل المثال عاملين آخرين مهتمين بقضايا البيئة والمرأة خلال العقدين الماضيين.

وللدلالة على الأهمية المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني وعلى القضايا العالمية التي تهتم بها، هو ذلك الانتشار والنمو السريع الذي عرفته في السنوات الأخيرة سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أم على المستوى الدولي، واهتمام الدول بها وبكيفية التعامل معها.

---

(1) مايكل ونفولي وإدواردز: مفارقات المجتمع المدني، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، بيروت:مجلة الثقافة العالمية (العدد86،يوليو1996)،ص15.

(2) جوزيفس، ناي وجون د-وناهيو: الحكم في عالم يتجه نحو العولمة،ط1،ترجمة محمد شريف الطرح،المملكة العربية السعودية،العبيكان2002،ص380.

ثانيا: المجتمع المدني كمحدد لأدوار الحكم الراشد

يعرف المجتمع المدني على أنه عبارة عن مجال من التفاعلات الاجتماعية والعلاقات بين الدولة ومؤسساتها ، وبالخصوص الاقتصادية منها، يتألف هذا المجال من مجالات تابعة وأهمها المجال الحميمي (خاصة العائلة) ومجال الجمعيات غير الحكومية (خاصة الجمعيات التطوعية) ومجال الحركات الاجتماعية وأشكال العلاقات الإدارية والعامة. [1]

بهذا المعنى تصبح مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على فكرة التطوعية و المؤسسية و الاستقلالية تشكل علاقة وسيطية بين الحكومة و العائلة و تقوم بأدوار أساسية مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من السلطة الدولة و بتعزيز المشاركة السياسة ،و حماية حقوق الإنسان و تجميع و تنمية المصالح و بتكوين القيادات و بتعزيز القيم الديمقراطية ،و ربط المجموعات المتنافرة في الأصل والمساهمة في الإصلاح الإقتصادي و التعزيز المتبادل للحكومة و للحياة المدنية . [2]

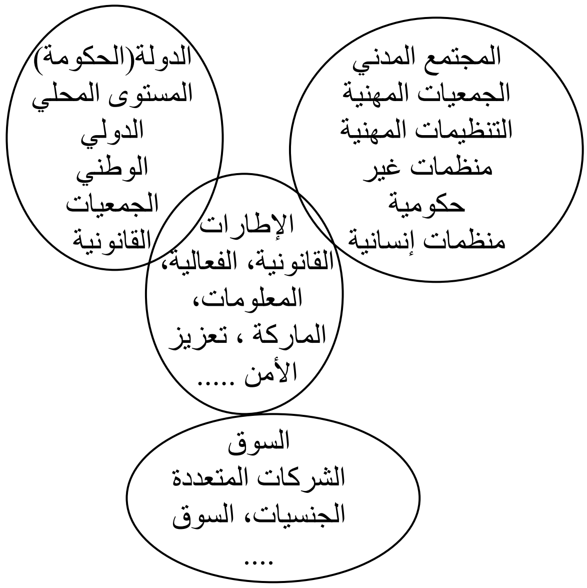
إن هذا الدور الذي يؤديه المجتمع المدني عزز من مكانته مما جعله ملازما للدولة العصرية ،بل أكثر من ذلك ،بحيث أصبح كشريك ثالث في النظام الديمقراطي المشاركاتي،إلى جانب القطاع الخاص و القطاع الحكومي و هذا ما هو مبين له الشكل رقم 02

---

[1] سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، سلسلة حوارات لقرن جديد، دمشق:دار الفكر2003،ص59-60.

[2] متروك الفالح، مرجع سبق ذكره،ص29.

الشكل رقم02: الفاعلkl وɍlfت الحكمانية



Source: Martin loamma sahas, l'édification d'un réseau d'apprentissage sur la gouvernance, l'expérience du programme coopératif en gouvernance, Otawa,institut sur la gouvernance ,juin 1998,p1

فا لتمع المدني بذا المنظور هو الذي يؤمن بنية مساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير الربحøي، والتي يعمل فيها الناس بإرادتم بعيدين عن أي ضغط حكومي، أو ضغط السوق، وهو الذي يؤمن الخدمات من خلال العمل التطوعي، لذلك فهو عبارة عن أبنية اجتماعية وسيطة، أي عبارة عøن حلقة وصل بين الحكومة والقطاع الخاص، وهذا ما عزز دورها كشريك لترشيد النظام السياسي وتحقيق التنمية المستدامة.

2/دور ا لتمع المدني في ȿل الرشادة السياسية:

بعد التطرق إلى الأهمية التي يمثلها ا لتمع المدني، وإبراز دورها في تعزيز وتكøريس الإطøار الحقيقي للمجتمع والمشاركة الفعالة، وتدعيم المساءلة والمصداقية الاجتماعية من خلال دفع عجلة

التنمية الوطنية والدفاع عن القضايا الدولية التي تم ا لتمع العالمي خاصة وأنه أصبح يشكل شريكا منافسا للدول والمنظمات الدولية، فإن التطرق إلى دورها وبعد وظيفتها الجديدة في ظØل الحكØم الراشد والتنمية المستدامة ، تعد إبرازا لدورها في ƥاية روح الدولة بكل مقوماتا واستمراريتها . فأصبحت تشكل عاملا مهما في تحقيق التنمية الشاملة وتكريسها فهو... لأنا تعد رأسمال الاجتماعي الذي يستطيع تغطية الفراǧ الذي تتركه الدولة التي تحرس على الإصلاح الذي يمكن من التطور البشري الدائم والعدالة والعلاقات المعروفة(1)، ففي هذه الحالة تتحمل منظمات ا لتمع المدني بعض الأعباء التي انسحبت منها الدولة تماشيا مع سياسات الإصلاح، وبالتالي يتسع دور منظمات ا لتمع المدني إلى ا لالات السياسية والاقتصادية إلى جانب دوره الاجتماعي.

أ- علىǂ المستوǂ السياسي:

إن العمل الأساسي لمنظمات ا لتمع المدني يكمن في تمثيل مصلحة الجماعة ونفعها، وهذا لاØن يتم خارج الإطار الديمقراطي الذي يضمن آليات وقواعد المشاركة السياسØية في عمليØة صØنع السياسات العامة للدولة، واơاذ قراراتا.

إن تعزيز دور منظمات ا لتمع المدني في سياق الممارسة الديمقراطية يعتمد بدرجة عالية على المشاركة السياسية في التنمية، بحيث تعمل هذه المنظمات على نشر قيم المشاركة*، التي تعبر الرغبة المثالية للحكمانية والديمقراطية التي تعوض عن فشل التشريعات ، وتطور بادرة قيمته تعمل

---

(1) الكايد زهير: الحكمانية، مرجع سبق ذكره، ص87.

* **المشاركة**: هي القائمة على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع،وهي مشاركة من طرف الأفراد والجماعات والقيادات في كل ما يتصل بالحياة في المجتمع بوجه عام.

للتغير السياسي، كما تعمل على تدعيم قيم الارتباط السياسي، وإمكانية apalyst كمصرد محفز التنافس السلمي للقوى السياسية والثقة المتبادلة بين الأفراد. (1)

إضافة إلى هذا فإن دور منظمات ا لتمع المدني في ا لال السياسي يتجسد في مطالبته بمبدأ تحقيøق مسائلة الحكومة، ومدى مصداقية تطبيق وتنفيذ البرامج المعمول با، كذلك الرقابة علøى عمøل السلطة والتأثير عليها من خلال الضغط على تغيير القرارات غير الإيجابية في عمل السلطة، وهøذا بالنشر والبث وإيجاد رأي عام ضاغط يتصدى لها. (2)

من هنا فإن دور منظمات ا لتمع المدني في الجانب السياسي قد اőذ منحنى أكثر اتسøاعا ، خاصة في مجال المشاركة وإتاحة الفرصة للأفراد للتعبير عن قضاياهم وتعزيز التبادل بين الحكومøة والحياة المدنية والارتقاء بالوعي السياسي والثقافي داخل ا لتمع.

---

(1)حوحو صابر أحمد: مصادر المشروعية وإشكالية الديمقراطية في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر2001،ص97.

*فعلى سبيل فإنه يفضل القيم الواحدة السائدة في المجتمعات الأمريكية والبريطانية، استطاعت الحكومة أن تحقق قبول شعبي واسع، وتحقيق نمط ديمقراطي مستقر.

(2)اسماعيل الشطي:"الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"، بيروت،المستقبل العربي،العدد2004،310،ص79.

*تعني مساهمة منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع باعتباره أحد الفواعل الأساسية في البناء الاجتماعي.

ب - على المستوى الاقتصادي:

لقد تجاوزت منظمات المجتمع المدني بهذا المعنى الدور الدعائي الخدماتي إلى الدور التنموي، بمعنى العمل على تغيير الواقع هيكليا، وتعظيم القدرات والدفاع عن الحقوق وتمكين القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغير، مما يعطيها الشرعية، ويصنع تطويرها في إطار تطوير البنى الاجتماعية للمجتمع. (1)

فدورها يتسم بالتوازن في علاقته بالدولة والسوق كونه يؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة، بحيث تلعب مؤسساتها أدوارا اقتصادية في إطار زيادة الدخل والعمالة والإنتاج*، كما أن لها تأثير قوي في التنمية الاقتصادية من خلال تبني السياسات الاقتصادية التي تسعى لتقليل حدة الفقر.*

هذا بالإضافة إلى الدور الذي تؤديه المنظمات في إطار زيادته الشفافية والمحاسبة، انطلاقا من العمل على مكافحة الفساد الذي يعبر شأن اقتصادي ويؤثر على مشاريع التطوير والاستثمار. (2)

بالإضافة على ما يقع على عاتقها من ادوار جد هامة ومؤثرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، التي لم تعد حكرا على القطاع الخاص والحكومي.

---

(1)اسماعيل الشطي:"الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"، مرجع سبق ذكره،ص.ص504-505.

*فمثلا في إحدى المدن السويسرية تدخلت منظمات المجتمع المدني لضبط أسعار اللحوم لفائدة المجتمع، انظر في هذا الصدد:

-عبد الهادي المليجي ابراهيم: تنظيم المجتمع نظرة تكاملية معاصرة،الإسكندرية:دار المعرفة 2004،ص83.

*خير مثال على ذلك الدور الكبير الذي لعبه اتحاد العمال في تعزيز التوجه نحو الخصخصة privatization ،ففي دول أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا عملت اتحاد العمال على حماية الوظائف للعاملين خلال تحويل الملكية من الحكومات إلى القطاع الخاص .

(2)سوزان روز أكرمان:الفساد والحكم ،الأساليب والعواقب، الإصلاح، مرجع سبق ذكره،ص314.

ج- على المستوى الاجتماعي

تكمن أهمية منظمات المجتمع المدني باعتبارها المنظمات الوسيطة المستقلة التي تمØلأ الفضØاء الاجتماعي، القائم بين الدولة والسوق، وهي قوة موازية لسلطة الدولة وسØيطرتها، وتحØد مØن انفرادها بالمواطن والمجتمع، كما أنها تمثل حلقة وصل بين المواطن والدولة فهي بمثابØة رأسمØال ه الاجتماعي[1]، الذي يمكن الأفراد من المشاركة في النشاطات الاجتماعية في إطار مجموعات تؤثر على السياسات العامة، وتعزز القيم التطوعية على حد تعبير **روبيرت بوتنام**.

إن دور منظمات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي تتعزز أكثر من خلال تعاونها مع القطاع الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية، التجديد والمحافظة على العلاقات المباشرة[2]، وغرس روح الانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة والاهتمام بالشؤون العامة، خاصة في مجال التعلم والصØحة والرعاية الاجتماعية، والعمل على استخدام الناشطين من أفراد المجتمع لقدراتهم على المشØاركة في الحكم باعتبارها أساس النظام الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وكذا القدرة على التشاور والحوار العلمي والسلمي واستخدام الأساليب المؤسسية لحل الصراعات الاجتماعية. [3]

بهذا فإن الرشادة السياسية قد أعطت أدوارا جديدة لمنظمات المجتمع المدني، كانت في الأصل من اختصاص القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وهذا ما أدى إلى تعزيز دور هØذه المنظمØات باعتبارها أحد مكونات النظام الاجتماعي، وهذا ما هو مبين في الشكل رقم02.

---

(1) الشطي إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص.79.

(2) كلاوس أونه: المجتمع المدني والنظام الاجتماعي ،ت:أحمد محمود، مجلة الثقافة العالمية، العدد107،يوليو2001، ص56-57.

(3) ينظر بهذا الصدد : دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة.
www/the Egyptian centre for women's rights/pdf,2007/4/16.

الجدول رقم02: دور منظمات التمع المدني:

المتغير	دور منظمات التمع المدني
الدور السياسي	-تعزيز المشاركة السياسية. -نشر الثقافة السياسية. -مراقبة النظام السياسي. -التأثير في السياسات العامة.
الدور الاقتصادي	-المشاركة في التنمية الاقتصادية. -تعزيز التوجه نحو الخصخصة. -مكافحة الفساد.
الدور الاجتماعي	-العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية. -الاهتمام بمجال الصحة، القيم، السكن. -المحافظة على العلاقات العامة.

خلاصة واستنتاجات:

لقد تبين عبر التطرق إلى الإطار المفاهيمي والتاريخي لكل من المجتمع المدني والحكم الراشد، وبين العلاقة التي تربط بينهما أن مفهوم المجتمع المدني في المدرسة الغربية قد مر بمختلف المراحل والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ليصل إلى صيغته الحالية كتنظيم مستقل متجسد في شكل اتحادات وهيئات وجمعيات تسعى لتحقيق أهداف معينة بحيث تستند إلى معايير وقيم خاصة.

أما فيما يخص الحديث عن مفهومه في الفكر العربي الإسلامي فإنه مازال يواجه إشكالات منهجية مما أبقى الفكر الغربي هو المرجعية الفكرية لبلورته كمصطلح وكمفهوم.

لهذا فقد لاقى هذا المفهوم في الفكر العربي جدالا كبيرا حول طبيعته، لدرجة القول بعدم وجوده نظرا للطبيعة التسلطية للدولة العربية التي لا تسمح ببعض الممارسات الاجتماعية الحرة، إلا انه في المقابل نجد هناك دراسات تؤكد وجوده لكن بصيغة المجتمع الأهلي بدل المجتمع المدني استنادا لطبيعة البيئة العربية الإسلامية والتي تتميز بطابعها الريفي والقبلي، وهذا ما ذهب إليه المفكرين العرب أمثال ابن خلدون الذي أشار إلى التكوينات الاجتماعية التي تمثل وسيط بين الدولة والمجتمع وتحد من تسلط الدولة العربية آنذاك، وما تلاه من إسهامات فكرية تبلورت مع فلاسفة الإصلاح والنهضة العربية.

كما تم التطرق إلى مفهوم الحكم الراشد وذلك في محاولة لتحديد هذا المفهوم بالرغم من الصعوبات التي تعتريه حيث تم إبراز مدلوله العلمي، والتطور التاريخي لمفهومه مع تقديم مجموعة من التعاريف وذلك بسبب عدم وجود تعريف واحد وموحد له.

ومن ضمن النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بإبراز دور وأهمية المجتمع المدني في ظل الرشادة السياسية، باعتباره أحد محاور الحكم الراشد إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الحكومي فإنها تتمحور حول:

1-إن بروز فكرة الحكمانية هو نتيجة لتحديات وتحولات عالمية مستمرة خاصة على مستوى الدول النامية.

2-أنه اơذ وظائف وأدوار واسعة في ظل الرشادة السياسية نقلته من علاقة صراع إلى علاقة شراكة.

3-هناك تكامل لأدواره ولأدوار الحكومة والقطاع الخاص في ظل الحكمانية.

4-أن هناك تقليص لوظائف الدولة في ظل الرشادة السياسية لصالح ا لتمع المدني والقطØاع الخاص.

الفصل الثاني

المجتمع المدني العربي

وعلاقته بالنظام السياسي

تعد دراسة العلاقة بين التمع المدني العربي والنظام السياسي لاسيما مستوى التأصيل النظري أساسية لفهم ملامح "**الأزمة**" التي تتسم با الممارسة الحديثة التي يتسم با جوهر النظام السياسي، لأن هذه العلاقة مطبوعة بالتفاعل الحتمي باستمرار.

وفي هذا السياق يظل موضوع التمع المدني في الدول العربية كمثال شاخص معبر عن مسألة الديمقراطية، ليس فقط كإشكالية متصلة بتضارب التصورات وتباين التمثلات واختلاف أشكال التفعيل بل كذلك كضرورة ممتدة تاريخيا ومؤسساتيا للفهم والتوظيف.

غير أن التساؤل عن التمع المدني يظل بالأساس تساؤلا حول طبيعة النظام السياسي، إذ لا يمكن منهجيا تحليل مواطن الخلل في الفعل المدني أو مظاهر التعثر في الممارسة الديمقراطية دون التطرق للأساس الاستراتيجي المهيكل لهذا السلوك، والمتمثل في جوهر السلطة السياسية وإدارتا.

ولهذا فسوف التطرق إلى معرفة الملابسات الواقعية للممارسة المدنية في التمعات العربية بداية من معرفة مكوناتا وخصائصها، والوقوف على الإطار القانوني لهذه التظلمات، وذلك عبر تحديد تحديد واقع السلطة العربية وإبراز جوانب الضعف التي تعاني منها.

بالإضافة لمعرفة جل الدوافع الداخلية والخارجية التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في دفع هذه الأنظمة نحو الإصلاح والترشيد السياسي وهو ما يستدعي توفر مجموعة من الآليات والميكانيزمات التي تعمل على إرساء الأسس الأولية الاتجاه صوب الرشادة السياسية.

كما يستدعي التطرق إلى علاقة التمع المدني بذه السلطة السياسية ونحاول معرفة أو الكشف عن الأساليب والآليات التي تستخدمها هذه الأخيرة في السيطرة والهيمنة على هذه المؤسسات.

المبḨŌ أزوó: واقع الـتمع المدني العرŸ

يتطلب إدراك واقع الـتمع المدني في الدول العربية إبراز مؤسساته -التقليدية منها والحديثة- وتحديد أهم الوظائف والأدوار التي يؤديها في إطار العمل على إظهار دلالية هذه المؤسسات وأهميتها العملية حتى نتمكن من فهم مختلف الجوانب المتعلقة به، بالإضافة إلى إبراز أهم الخصائص التي تتميز بىا وتميزها انطلاقا من بيئتها العربية ، ولفهم وإبراز الجوانب القانونية التي تضبط هذه المؤسسات سيتم دراسة الجوانب القانونية المنظمة لها انطلاقا من تحديد مكانتها في المنظومة القانونية الجزائرية، وهذا بغرض معرفة دقيقة لRطار القانوني الذي ينظمها في الدول العربية ، لهذا جاء اختيارنا للقانون الجزائري كأهم مثال على ذلك.

أو٧: مؤسسات الـتمع المدني في الدوó العربية:

أ- المؤسسات التقليدية:

يعتبر التنظيم المدني للمجتمع القاعدة أو الطبقة الوسيطة من النظم الذي لا يخلو منه ولا يمكن أن يخلو منه أي مجتمع بشري منظم، لأنه لا يمكن تصور نشوء الدولة العربية الإسلامية الأولى من دون وجود البنى الاجتماعية المدنية التي استفاد منها الإسلام لبناء سلطة مركزية جديدة على أسس عقيدية. (1)

فلقد كان الـتمع التقليدي العربي ينتظم أساسا تحت سلطة سياسية تستمد شرعيتها من الفتح أو مصادر دينية، وكانت تتولى جمع الضرائب وإقامة العدل بالشريعة، أما الحيز العام فسرعان ما

(1) برهان غليون: بناء مجتمع مدني في الوطن العربي، العوامل الداخلية والخارجية، الجزائر: مجلة النقد ، العدد 7، 1994 ، ص9.

* التكوينات الاجتماعية: يطلق بعض الباحثين على المؤسسات الاجتماعية لفظ التكوينات الاجتماعية، فهي عبارة عن مجموعة بشرية تجمعها روابط خاصة، تضفي عليها قدرا معينا من التضامن الداخلي تهيء قيم للسلوك الجماعي.

شاطر فيه العلماء والتجار وأصحاب الصناعة والطرق الصوفية وغيرها من التكوينات الاجتماعية*، إلى جانب هذا فقد كان هناك جماعات أخرى لاسيما العشائر والقبائل. (1)

إن التكوينات الاجتماعية في الريف كانت اكثر تمركزا حول العشيرة أو الطائفية، فيما نجد أن التكوينات الاجتماعية البدوية أكثر تمركزا حول القبيلة أو العشيرة كأساس للتنظيم الاجتماعي.

من هنا فإن ا لتمع العربي كان يرتكز على تكوينات مختلفة لأداء الوظائف الاجتماعية من جهة، وكوسيط بين الفرد والسلطة السياسية من جهة أخرى.

وعليه فأن تحدد مكوناته تكمن في:

1 - **العشائرية والقبلية:** وهي عبارة عن جماعة تربط بين أفرادها صلات الدم والقرابة، ولابط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الجماعي، وأسلوب المعيشة والقيم ومعايير السلوك المشتركة، وهيكل السلطة الداخلية، وبذا المعنى فإن هوية الفرد وولائه الأول يكونان للجماعة، وعليها يعتمد في إشباع حاجاته الأساسية، فمن خلال القبيلة يمكن لهويات وولاءات أخرى أوسع أن تنتقل إلى وجدان أفراد القبيلة وتؤثر في سلوكهم، ومن خلال القبيلة يمكن أن يحدث العكس. (2)

و لقد شكلت العشائرية والقبيلة، قبل ولادة الدولة العربية ولا تزال في عدد من الأقطار العربية الوحدات الاجتماعية الجوهرية، التي لها تأثير في مجمل الحياة العربية المعاصرة، ففي هذا السياق تبرز أهمية المؤسسات التقليدية وخاصة القبيلة في القيام ببعض مهام مؤسسات ا لتمع المدني الحديثة حيث نجد أن مجتمع البداوة –ا لتمع القبلي التقليدي- يحقق مهام مؤسسات ا لتمع المدني الحديثة،و إن مواطنيه يتمتعون بحرية أكبر مما يتمتع به مواطنوا ا لتمعين الحضري والريفي

---

(1) أنظر بهذا الصدد:-محمد علي بوزيدي: [illegible]، القاهرة:دار الأمين1995،ص25.

-محمد عابد الجابري: العقل العربي محدداته وتجلياته،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

(2) أحمد شاكر صبحي:مرجع سبق ذكره، ص82.

بينما يقف المواطن العربي المقيم بالمدينة أو القرية أعزلا في مواجهة السلطة في غياب مؤسسات حديثة فاعلة".[1]

فنجد أن القبيلة كانت ومازالت أهم المؤسسات والجماعات الوسيطة، فهي تمثل وظيفيا إحدى مؤسسات ا لتمع المدني، والتي ساهمت بشكل كبير في بناء الدولة العربية، إلى جانب هذا يظهر الدور الكبير الذي يقوم به زعماء وشيوƿ القبائل بحيث مارسوا وظائف اجتماعية وسياسية هامة.[2]

كما لعبت العشيرة في ا لتمع العربي دورا فعالا، بحيث عملت على زرع روح التضامن والافتخار والاعتزاز بالنسب والانتماء، واستطاعت أن تلƑ حاجات الكثير من أفرادها وتحل مشاكلهم الاجتماعية بعيدا عن تدخل أي طرف آخر ،ما يعكس الدلالة على عمق البنية العشائرية في المدن العربية كما في ريفها.[3]

إذا فالقبيلة والعشيرة في الدول العربية استطاعت أن تساهم إلى حد كبير في أداء وظائف ا لتمع المدني حتى لو لم يكن هذا الدور تحت طابع رسمي مؤسساتي.

2-**المساجد واǂوقاف**:من المعلوم أن المسجد هو المكان الذي يجمع المسلمين لأداء العبادات، وهو المؤسسة التي تطهر وتربي الأفراد، وتزرع في نفوسهم حب التعاون والتماسك الاجتماعي، وأداء المسؤوليات ، و بالإضافة إلى هذا فهو يؤدي وظائف أخرى، فقد كان عبارة عن مكتبة

---

[1] راجع: محمد خربوش: بناء المجتمع المدني العربي، المؤشرات الكمية والكيفية،ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية1992،ص718.

[2] محمد محسن: المجتمع والدولة،ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي2004،ص298.

[3] عبد الله حسن: المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة، ط1،سوريا:دار المدى للثقافة والنشر 2002،ص290.

* لمزيد من المعلومات حول المسجد وكيفية جمع التبرعات أنظر بهذا الصدد:

-سليمان بن علي العلي: التنمية البشرية والمالية في المنظمات الخيرية، ط1،مصر: مؤسسة أمان، ص96.

ومقرأة، ومستشفى، ومكان لجمع التبرعات، وتوزيع الزكاة، وإعداد الكوادر عبر الأساليب الصوفية التي كانت تعمل على تعبئة الشعب لمقاومة الاحتلال.* [1]

و عليه فان المسجد استطاع من حلال الأدوار التي كان يؤديها في ا لتمعات العربية الإسلامية و إلا زال يؤديها في الوقت الحاضر أن يؤسس لنفسه مكانة اجتماعية ذات وظائف اجتماعية أساسية تظاهري في أبعادها الوظائف التي تؤديها مؤسسات ا لتمع المدني الحديثة.

والي جانب المسجد و الوظيفة التي كان يؤديها توجد هيئة الأوقاف بوصفه أسلوبا متميزا، أسس له المسلمون وفقا لثقافتهم، بحيث اعتبره الفقهاء من الصدقات الدائمة غير اللازمة، وهو حبس العيـ على ملك الواقف و التصدق بالمنفعة و الأصل فيه كما يقولون:قول النƑ (ص):<<إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له>>.و الصدقة الجارية فسرها العلماء بالوقف.

وعليه فان مؤسسة الوقف قد لعبت دور أهلي كبير في ا لتمعات العربية الإسلامية وأسهمت إلى حد كبير في دعم العمل الجماعي والاجتماعي، وفي بناء الدولة الإسلامية وهذا ما أكده الدكتور **إبراهيم البيومي** بقوله :" فإن الوقف ظاهرة اجتماعية أهلية إسلامية أسهم هذا النظام بفعالية في بناء صريح الحضارة الإسلامية ومحل على تقوية ا لتمع وتماسكه".[2]

و هو ما يوضح الدور الذي كان يؤديه هذا الوقف في بناء المؤسسات الاجتماعية داخل الدولة العربية الإسلامية.

---

* وخير مثال على ذلك هو الدور الكبير الذي لعبه شيخ الطريقة الصوفية ƥزة ظافر في عام 1882 في تحريض التونسيين لمقاومة الفرنسيين بدعم من العثمانيين.

[1] هند قتال ورفيق سكري: تاريخ المجتمع العربي الحديث، ط1، لبنان: جروس برس 1988، ص286.

[2] عبد الغفار سكر ومحمد مورو: مرجع سبق ذكره، ص19.

3-**الطائفية**: إلى جانب تلك المؤسسات والتكوينات الاجتماعية توجد الطائفية التي يقصد با جماعة منظمة من الناس يمارسون معتقدا دينيا بوسائل وطرق وفنون معينة، فهي تجمع ديني في الأصل والممارسة والغاية ثم اكتسب بعدا اجتماعيا وسياسيا، وهذا راجع إلى نوع فهمها وتطبيقها للدين وظروف تكوينها و مسارها التاريخي.

و لقد ساهمت هي الأخرى في أداء الدور الاجتماعي الذي تبنته المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وهذا بفضل غرسها للقيم والروح الاجتماعية والجماعية لأفرادها وجماعا تا.

كما كان هناك نظام الملل_ العثماني_ القائم على إعطاء الزعماء المحليين جزء من سلطة تسيير الأمور في مناطقهم، والتي تحولت فيما بعد إلى وحدات التنظيم الاجتماعي الرئيسية في المشرق العربي،بحيث ارتكز هذا الأخيرة على معايير التضامن الديني والطائفي[1] ، والذي ظل تنظيما ينتمي إليه الفرد العربي ويحتمي في حياته اليومية اللصيقة بواقعه الحياتي والمعيشي. [2]

و الملاحظ إن هذه التكوينات التي عرفها ا لتمع العربي الإسلامي كتنظيم ذاتي خارج السلطة كان لها الفضل في أداء الوظائف الاجتماعية، حيث كان المسجد مركز إشعاع ثقافي وكان الوقف مؤسسة مستقلة ومصدر مالي لمستلزمات الدفاع الاجتماعي والأمني، كما كانت هذه التكوينات تشكل نوعا من الحماية والأمن للمواطن من تسلط وتعسف السلطة. [3]

كما أنا حققت مهام مؤسسات ا لتمع المدني وظفرت بوظائفه على الرغم من أنا تفتقد لخصائص وركائز هذا الأخير، إلا أن القبيلة شكلت و علي سبيل المثال_ في الخليج العربي_ قناة

---

(1) شاكر صبحي، مرجع سبق ذكره،ص83.

(2) محمد جابر الأنصاري: تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1994،ص92.

(3) برهان غليون وآخرون: حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية1994، ص81.

لإعادة توزيع الدخل، كما شكلت العشيرة في الأردن وفلسطين قاعدة أمنية ثقافية واجتماعية لأبنائها.ومثلت القبيلة في الصومال واليمن والسعودية تنظيم بارز قبل قيام الدولة الحديثة، و ذلك عندما تولت الدفاع عن نفسها وإبرام معاهدات في حدود حاجاتا المختلفة. [1]

ومنه فإن هذه المنظمات التقليدية قد لعبت دورا كبيرا في غرس الأسس والركائز الاجتماعية التي ارتكزت عليها الدولة العربية فيما بعد، والتي كانت بمقدورها أن تشكل عامل إيجابي في بناء مؤسسات ا لتمع المدني الحديثة التي ظهرت مع قيام الدولة العربية المستقلة، لو Ź توظيفها والإستفادة منها بشكل إيجابي من طرف الدولة وا لتمع.

ā - المؤسسات الحديثة:

شهد ظهور الدولة الحديثة و انتشارها_ كمفهوم غربي_ ما يبدو انه انحلال لا رجعة فيه للتوازن التقليدي لطريقة الحكم وما صاحبه من تلآكل اجتماعي واقتصادي، و هو ما كان بمثابة دالة مباشرة للتغلغل الغربي في ا لتمع العربي المسلم واندماجه في النظام العالمي. [2]

فمع مطلع القرن التاسع عشر عرفت الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في ا لتمعات العربية تغيرات متواصلة، وقد زادت حدتا مع الاختراق الغربي والتغلغل العسكري \ر، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى تلآكل الهياكل الاجتماعية التقليدية، وبدأت هياكل جديدة تظهر في الوجود، ففرضت نفسها كبديل للمؤسسات التقليدية [3]، وحاملة لشعار ا لتمع المدني الذي تنظيم المشاركة السياسية، ويمنع انتشار العنف والفساد ويوسع المساهمة الشعبية في وضع السياسات العامة وفي

---

[1] محمد علي توريدي: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية1995،ص95.

[2] سعد الدين إبراهيم: دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي، ورقة مقدمة في الشراكة العربية منظور عن التنظيمات غير الحكومية العربية، عمان، منتدى الفكر العربي 2000، ص80.

[3] شاكر صبحي: مرجع سبق ذكره، ص97.

اختيار الأشخاص للمناصب الرسمية، وتوفير آليات المشاركة للنظام السياسي، فهي الكفيلة بتقليص الاستغلال من خلال آليات توازن المصالح. وتحويل مؤشرات النمو الكمي إلى معدلات تنمية حقيقية من خلال تعظيم مشاركة الأفراد في صياغة حياتم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. [1]

إذا فالتكوينات التقليدية تآكلت بعد قيام الدولة العربية الحديثة وحلت محلها تكوينات حديثة تمثلت في مؤسسات الـتمع المدني، التي أوكلت له مهام اجتماعية مختلفة بحيث أصبحت تشكل وسيط بين الدولة ومواطنيها ،و لقد تمثلت في:

1 -**النقابات واɫ0'ادات**:لقد شكلت النقابات* النواة المركزية للمجتمع المدني العربي باعتبارها أكبر فضاء خارج هياكل الدولة، وأكبر حركة مؤطرة تعبر عن مجمل القوى الوطنية أو الشعبية، زيادة على اعتبارها المكون الأعظم لخريطة الـتمع المدني العربي لأن لها مسار تاريخي عريق، ودور كبير في التاريخ العربي، فيعود تاريخ العمل النقابي في مصر مثلا إلى 1912 حينما تشكلت نقابة المحامين[2] ثم أعقبها بعد ذلك نقابات عديدة الأخرى [3]، بحيث ساهمت في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وþاية أموال الجماعة والدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونيا.

أما في الجزائر فتعد النقابات أحد أهم مكونات الـتمع المدني وأقواها، وتتمتع بإطار قانوني يحكمها وينظمها، فجميع الدساتير الصادرة في الجزائر منذ الاستقلال تضمن ممارسة الحق النقابي، ولئن ارتبطت هذه الحركة النقابية في الدستورين (1963-1976) بالعمل السياسي، إلا أن دستور 1989 حررها من أي وصاية أو سيطرة حزبية استنادا على قانون 01-88، المؤرþ في

---

[1] مجد الدين خيري خمش: أزمة التنمية العربية، ط2، عمان: مجدلاوي للنشر والتوزيع 1996،ص135.

*ǍǠǗǛǍ: هي منظمة تجمع أشخاص يمارسون نفس المهنة من اجل الدفاع عن مصالحهم المهنية، فهذه النقابات لا تهدف إلى الربح ولا الوصول إلى السلطة، بدل الدفاع عن مصالحها.

[2] ثناء فؤاد عبد الله: مستقبل الديمقراطية في مصر، ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية 2005،ص30.

[3] أنظر بهذا الصدد: المجتمع المدني في مصر

http://www.pogar.org/arabic/countries/civil.asp ?cid :18-16/6/2006. :

16 جانفي 1988 والخاص باستقلالية المؤسسات كما وقع إقراره في المواثيق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (22) والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة(08) وغيرها من المواثيق الدولية[1].

وعلي العموم فان الحركة النقابية في التمعات العربية شكلت اكبر حركة مؤطرة واجتماعية تعبر عن مجمل القوى الوطنية أكثر من أي إطار أو تنظيم آخر.

2- الاتحادات المهنية والجمعيات وحقوق الإنسان:

قد يفهم البعض من الجمعية المهنية* على أنا شكل من أشكال النقابة أو وجه آخر للنقابات العمالية، وقد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما من حيث أنا نقابة تدافع عن حقوق مهنية معينة لأعضائها و تؤدي وظائف أساسية في التمع.

و لقد لعبت هذه الأخيرة في الدول العربية دورا رياديا في نشأة التمع المدني،فأصبحت هذه الهياكل معقلا للطبقة العاملة، خاصة في الوقت الذي غاب فيه العمل السياسي المنظم أو غيب على الصعيدين النيابي والحزبي، كما حدث في الأردن بشكل خاص،عندما أصبح قطاع التقنيين والفنيين من المحامين والأطباء والمهندسين والصيادلة جزء من الجسم النقابي، فشكلوا ملامح التمع المتحضر من خلال رصيدهم العلمي و الثقافي.

بالإضافة إلي هذا فقد اضطلعت هذه المنظمات بتنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وþاية أموال الجماعة والدفاع عن حقوقهم وحرياتم .

---

[1] لمزيد من المعلومات انظر بهذا الصدد:

-محمد جمور: المنظمات المهنية غير العمالية والعدالة الاجتماعية ، ورقة مقدمة في ندوة المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت، أفريل 2004،ص248.

* أحيانا تستعمل لتسمية جمعية مهنية اسم نقابة فتقول نقابة الأطباء، نقابة المحامين.

إن هذا الدور الذي اضطلعت به هذه المنظمات و لاسيما من خلال مشاركتها في النشاطات الاجتماعية المختلفة، يدل علي ارتباط المثقف بقضايا مجتمع الأساسية، وهذا ما جعلها احد أهم مكونات الـتمع المدني التي تعمل من أجل التغير والتقدم. (1)

إلى جانب هذا فقد عرفت الدول العربية منظمات حقوق الإنسان التي دافعت عن حقوق المواطنين طيلة عملها الذي ركز على المطالبة بحقوق المواطنين والدفاع عنهم من تسلط الدولة، فتعددت نشاطاتا بين العمل علي تكريس شتى وسائل الحماية و المطالبة بتكييف القوانين الضامنة لحقوق الأفراد وفقا للمواثيق الدولية..

وعليه فإن هذه المنظمات التي عرفتها الدول العربية وغيرها من التنظيمات الأخرى قد تشكلت احد أهم مكونات الـتمع المدني العربي، والتي ظهرت إلي الوجود في ظل الاستقلال السياسي وبشكل أكثر وضوحا مع اتجاه هذه الدول نحو النظام الديمقراطي، إلا إن التحكم الذي تمارسه النظم العربية على هذه المنظمات يشكل عائقا أمام إمكانية إسهامها الفعال في تحقيق المشاركة السياسية و مراقبة النظام العربي، هذا علي الرغم من الدور الذي تقوم به، وعليه فإنه يقع عليها اليوم مسؤولية كبيرة، وهي مطالبة بالمشاركة في تحقيق الإصلاحات السياسية وتكريس الرشادة المفقودة.

ثانيا: خÒائÔ الـتمع المدني العرŸ:

يتميز الـتمع المدني العربي بعدة سمات و خصائص تميزه عن الـتمع المدني الغربي نذكر منها:

أ- النشأة والتطور:

إن نشأة منظمات الـتمع المدني تزامن مع بروز النظام السياسي، أو بالا حرى مع تشكل الدولة العربية الحديثة، لهذا Ʊد إن نشأته ơتلف من دولة إلي أخري باختلاف الفترة الزمنية التي جاءت

(1) غالب عبد المعطي: مرجع سبق ذكره، ص195.

فيها، فنجد علي سبيل المثال بان الدولة المصرية قد تأسست فيها أول جمعية من هذا النوع في مطلع القرن التاسع عشر،والدولة العمانية عرفت هذا مؤسسات ا لتمع المدني في الثلث الأخير من القرن العشرين ،أما بتونس ولبنان هما النظامان اللذان عرفا الجمعيات الأهلية في نـاية القرن التاسع عشر.

ومنه فإن بروز هذه المنظمات في الدول العربية قد اختلف من بلد إلى آخر باختلاف الظروف والعوامل السائدة في كل بلد كحجم السكان وعامل التكوين الاجتماعي للسكان[1] الذي يساعد علي ازدهار هذه المنظمات.

لهذا Ʊد أن نشأتا ơتلف من نظام إلى آخر باختلاف الفترة الزمنية التي جاءت فيها الدولة العربية، وباختلاف الظروف السائدة في كل منطقة.

ā - ŧlستقلالية:

الأصل في منظمات ا لتمع المدني أن تتصرف بكل حرية في أداء دورها ووظيفتها الأساسØية، وألا تكون مجرد تابعة لسياسات الحكومة وسلطتها.

لكن جوهر مشكلة ا لتمع المدني العربي تتركز في انتشار السلطة في كØل مجØالات الحيØاة الاجتماعية، مما يجعل منها أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانيØة تحريØر الأفØراد واسØتقلال المؤسسات الاجتماعية، فالدولة العربية تكسح كل ا لالات في إطار مشروع 5ولي لدولنة ا لتمع، الأمر الذي جعل هذه التنظيمات لا تملك الحد الأدbى من الاستقلال الذاتي والقدرة على الحركØة المستقلة التي تتيح له أن يصدر هو نفسه ومن ذاته عناصر تنظيمه الأوسع والأ5ل. (2)

---

[1] علي الدين هلال ونفين مسعد: النظام السياسية العربية "قضايا الاستمرار والتغير"،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2000، ص180.

[2] أحمد ثابت: المجتمع المدني في مصر، ورقة مقدمة للتقرير السنوي لسنة 99 حول المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، مصر مركز ابن خلدون 99، ص 74.

لهذا فقد عملت الأنظمة العربية على احتواء هذه المنظمات سواء عن طريق القوانين المكبلØة لعملها ولمقرات عملها أو التدخل في كل نشاطاتا. ومراقبتها وتوجيهها وتعيين أعظائها وهذا ما جعله تحت سيطرة السلطة ومراقبتها الدائمة له.

وعليه فإن هذه القيود جعلت من الـتمع المدني مجتمع هـٱ جنيني ما زالت لم تحرر بعد من قيد السلطة حتى يمارس دوره كوسيط حيث الدولة والـتمع من جهة وكمراقب لعمل السلطة وموجه لسياساتا بغية تحقيق نظام راشد.

ج- ؕابع التركيب:

تتميز مؤسسات الـتمع المدني في الدول العربية ببساطة التركيب في بنيتها وقلة منخرطيهØا، وهذا ربما يعود إلى تمركزها في المدن الرئيسية والعواصم، وهو ما يحرم باقي المواطنين من المشاركة في مثل هذه التنظيمات، وهذا ما جعلها ٰتفي بعد فترة قصيرة من تأسيسها إلى جانب ارتباطهØا بشخص واحد.

وهذا ما يجعل هذه المنظمات ٰتفي بعد فترة قصيرة من تأسيسها، إلى جانب هذا ٰد ارتباطها بشخص واحد هو زعيم هذه المنظمة أو قائدها، وبمجرد اختفاء هذا الزعيم قد يتوقف نشاط هذه المنظمات، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف درجة التجانس في مؤسسات الـتمع المدني العربي وبالتالي انتشار الصراعات الحادة والمنافسة الشديدة بين الأشخاص. (1)

من هذا نستنتج أن هذه الخصائص التي يتميز با الـتمع المدني العربي وغيرها شكلت عائقا أمامه لأداء وظائفه بصورة كاملة، كما هو الشأن بالنسبة للمجتمع المدني الغربي، وتبقى أكبر خاصية يتميز با هذا الأخير هو فقدانه للاستقلالية لهذا بقي عبارة عن منظمات مسلوبة الإرادة تعاني من الأزمات الداخلية والخارجية وهذا ما انعكس سلبا على مهامها ووظائفها المختلفة.

---

(1) ثناء فؤاد عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص292.

ثالثاً: المكانة القانونية للمجتمع المدني

باعتبار المجتمع المدني يرمز إلى مجموعة من المؤسسات والهيئات الاجتماعية والثقافية والأهلية التي تعبر عن مصالح وتطلعات الجماعات والفئات الاجتماعية المختلفة وتنظم علاقاتا ونشاطاتا، وتمكن المواطنين من المشاركة في العمليات التنموية، فإنه يحتاج بذلك إلى آليات ونصوص قانونية تكرس له طرق الممارسة وتنظم له حرية التعبير والتنظيم، وأداء وظائفه بشكل رسمي وقانوني، من هنا تبرز أهمية التطرق إلى الإطار القانوني المنظم للمجتمع المدني في الدول العربية، لهذا سوف نأخذ الجزائر كمثال في هذا المجال، بحيث نتطرق للوضعية القانونية والدستورية من خلال دستور 1989، ثم التعرض إلى مكانته في دستور1996 الذي يعد أساس تعديل وإثراء لدستور 1989، خاصة من ناحية الأهمية الكبرى التي أنيطت للحركة الجمعوية كأحد المكونات الأساسية للمجتمع المدني في الجزائر.

أ- مكانة المجتمع المدني في دستور 1989:

إن ظهور التعددية السياسية في الجزائر كان في ظل مرحلة تاريخية متميزة، كشفت عن الوضعية التي وصلت إليها البلاد على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وإخفاق المشاريع التنموية الأمر الذي أدى إلى بروز حركات اجتماعية عنيفة عرفتها مختلف المناطق تندد بالحالة التي وصلت إليها البلاد.(1)

وهذا ما تجسد في أحداث الخامس أكتوبر 1988 التي نتجت عنها أزمة خلفت قتلى وجرحى وحصار وطوارئ فكانت السبب المباشر في إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، والتوجه صوب التعددية السياسية والتي ترجمت في دستور 1989، الذي يكفل العدالة والمساواة، ويكرس القانون ويسمح بإنشاء منظمات سياسية وثقافية تجسد حرية الرأي والتعبير

---

(1) العنصر العياشي: تجربة المجتمع المدني العربي، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية 1996، ص70.

وبالتالي المساهمة في إدارة الشؤون العامة خاصة وأن أهم تطلعات الـتمع المدني الجزائري بالأساس ص0 العمل الجمعوي في مختلف الميادين وهذا من أجل ترقية أمنه وتجديد طاقاته للمساهمة في التنمية الوطنية.

في محاولة للتكيف مع مختلف التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد حاول المشرع الجزائري وتفاديا للتصادم بين مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة إيجاد صيغة قانونية تكفل تنظيم التغيرات والإصلاحات المتبعة والتي تمثلت في دستور 23 فيفري 1989 الذي جاء بأسس جديدة تكرس الديمقراطية والتعددية السياسية، وتحمي حقوق الأفراد. (1)

وفيما يخص الـتمع المدني فلقد نصت المادة39 من الدستور على"حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن"، كما أقر هذا الدستور بحق تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي، فنصت المادة 40 " بأن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به"، كما أقرت المادة (53) بمبدأ الحق النقابي لجميع المواطنين، وحق ممارسة الإضراب للاتحادات والمنظمات في جميع الأعمال العمومية ذات المنفعة العامة، كما نص على دور الجمعيات والأفراد في الدفاع عن الحقوق الأساسية لRنسان وعن الحريات الفردية والجماعية في المادة (32-39). (2)

من خلال هذا يتضح أن الممارسة الديمقراطية والتوجه نحو التعددية السياسية منصوص عليه في هذا الدستور، لكن فيما يخص الـتمع المدني فإننا نلاحẒ غياب نصوص صريحة تضمن المكانة القانونية للمجتمع المدني، فهذا الدستور ركز في الأساس على حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي وليس ذات طابع اجتماعي، وهذا يوضح أن هذا الدستور هو عبارة عن وثيقة يراد منها

---

(1) سعيد بوالشعير: النظام السياسي الجزائري،ط2، الجزائر:دار الهدى للطباعة والنشر 1993، ص189.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989.

احتواء التذمر والتهميّ في تلك الفترة ولا يدل بتاتا على الرغبة في التوجه صوب إنشاء مؤسسات التمع المدني.

ā - مكانة التمع المدني في دستور 1996:*

لقد جاء دستور 1996 الذي يعد أساس تعديل وإثراء لدستور 1989، ليؤكد على أنه " حيث لا يوجد مجتمع مدني لا يوجد تقدم أو تحديث وديمقراطية"، من هنا فقد ساهم هذا الأخير-دستور1996- في إرساء أساس دستوري لإشراك المواطنين في إدارة شؤون الدولة من خلال تكريس نظام قانوني تحترم فيه الحريات وحق المساواة بين الأفراد بعيدا عن تدخل السلطة، فقد جاء بمواد قانونية جديدة وأضاف تعديلات للدستور السابق ولتعزيز المكانة القانونية للمجتمع المدني، فقد نصت المادة 43 من هذا الدستور صراحة إلى الحق في إنشاء الجمعيات " الحق في إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة تطوير الحركة الجمعوية، يحدد القانون شروط إجراءات إنشاء الجمعيات" ونصت المادة 41 منه على أن " حرية التعبير والتجمع والاجتماع مضمونة للمواطن"[1]، كما دافع عن الحقوق الأساسية لRنسان وعن الحريات الفردية والجماعية بواسطة الجمعيات من خلال المادة 33 ، أم المادة 56 فقد حددت ضمان الحق النقابي لجميع المواطنين.

نلاحظ أن دستور 1996، أعطى مكانة كبيرة للمجتمع المدني الجزائري، وشجع على ازدهار الحركة الجمعوية، وهذا ما أدى فيما بعد إلى البروز الهائل للجمعيات، لكن هذا لا يعني الاستقلالية الكلية لهذه الجمعيات بل هناك ثغرات قانونية تركها المشرع للسيطرة على هذه الجمعيات من

* للمزيد من المعلومات حول دستور 1996 أنظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 1996.

[1] وناسي يحي: المجتمع المدني وحماية البيئة، الجزائر:دار الغرب للنشر والتوزيع 2003،ص22.

جوانب مختلفة ، هذا ما تركها تعاني التبعية للسلطة الحاكمة، ويبقى ضعف الـتمع المدني على الرغم من كثرة عدد منظماته، وتسيبه واستقلاله النسƑ هو تبعية للسلطة أو للأحزاب السياسية.(1)

إن الوضعية القانونية للمجتمع المدني في بقية الدول العربية ơتلف كثيرا عن وضعيتها في الجزائر، فنجد أن هذه القوانين في الأساس وضعت لخرق هذه المنظمات واحتوائها رغم الأداء الرسمي بالتوجه نحو التعددية وإعطاء حركية للمنظمات الاجتماعية وإشراكها في الساحة السياسية ، لهذا يبقى الـتمع المدني يعاني من ضغوط السلطة، ومن التحكم في ممارساته ووظائفه ، وهذا ما أدى إلى ضعفه وهشاشة تنظيماته.

---

(1) أنظر:

-اسماعيل قيرة وآخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية 2002،ص153.

المبحث الثاني: النظام العربي والترشيد السياسي:

إن دراسة النظام السياسي العربي يتطلب الوقوف على ظروف نشأته، ومحاولة معرفة جوانب الضعف والخلل التي يعاني منها ومن ثم التعرض إلى مختلف الدوافع الداخلية منها والخارجية والتي تدفع بهذا النظام صوب إصلاح نسق الحكم وتقوية دعائمه، بالإضافة إلى دراسة متطلبات هذا الإصلاح الذي سيؤدي فيما بعد إلى تحقيق رشادة سياسية في النظام العربي.

أولا: النظام السياسي العربي"

تمر المنطقة العربية بأوضاع وظروف صعبة نتيجة إخفاقها عموما في مشاريع تحديثها المختلفة الاشتراكية منها والليبرالية التي طبقت في العقود الخمسة الماضية، وتتجلى هذه الأزمة في تراجع معدلات التنمية بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين، وضعف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتقنية المطبقة.

لكن الوجه الأبرز لهذه الأزمة يمس النظام السياسي " الفردي " الذي رعى هذا التحديث في شقيه الأبوي العشائري والبيروقراطي الحزبي معا الأمر الذي أدى إلى تدهور شرعية النظام، وانخفاض الثقة العامة بقدرته على مواجهة التحديات والمشاكل المطروحة على المجتمع وثقافة الشعور عند السكان بالفراغ السياسي وبالافتقار للقيادة السياسية الحكيمة، والقلق على المستقبل، وتصاعد التوترات وتفجر النزاعات والحروب الداخلية والإقليمية ونمو تيارات العنف المنفلت في داخل البلاد العربية وخارجها. (1)

إن الأزمة السياسية التي تتخبط فيها النظم السياسية العربية اليوم هي امتداد لظروف وعوامل تاريخية تعود إلى بداية تشكل الدولة العربية في حد ذاتها، ولهذا فإن تشخيص هذه الأزمة يستدعي العودة إلى معرفة الخلفيات التاريخية لنشأة هذه الدولة من جهة وطبيعة النظام السياسي ومصادر شرعيته من جهة ثانية.

---

(1) برهان غليون: لا يكفي انهيار النظم الشمولية لولاة الديموقراطية، جريدة الفجر اليومية، 6 نوفمبر 2005، ص 16

1 - بناء الدولة العربية:

ولدت الدولة القطرية العربية بمعناها الحديث إبان الحرب العالمية الأولى وفي إطØار تفكØك الإمبراطورية العثمانية، إلا بعض ا لتمعات العربية التي عرفت ولاة مؤسسة الدولة قبØل الحØرب العالمية الأولى (مصر والمغرب) لكن ما يطرح هنا هو مسألة الدولة القطرية الحديثة.

بعدما حصلت الدولة العربية على استقلالها الذاتي وɑلصت من السيطرة الاستعمارية باشرت في تأسيس ولربما لأول مرة مؤسسات الدولة بنفس النمط والتركيبة الاستعمارية، أي أنا عبØارة عن إرث استعماري لهذا يرى "ƥزة علوي" أن الدولة جاءت إلى مجتمعات العالم الثالث عن طريق الاستعمار ومشكلة هذه المؤسسات اليوم ليست عائدة إلى عدم قدرة مجتمعات العالم الثالث على استيعاب مفاهيم المواطنة والمساواة واحترام القواعد والقوانين الوضعية ولكن المشكلة الرئيسية هي أن الدولة العربية تأسست عن طريق بورجوازية استعمارية أجنبية خلفتها هذه الأخيرة. (1)

فالدولة العربية تعبر في صورتا الغالبة منتوج الإرث الإمبريالي، سواء كان ذلك من جهة جغرافيتها السياسية وخطوط حدودها، أو من جهة آلية إدارتا للحكم وɣط علاقتها بمواطنيها، فدولة الاستقلال العربية لم ترث عن إدارات الحماية الأجنبية والهياكل والمؤسسات فحسب، بل ورثت عنها أكثر من ذلك أسلوب إدارة الحكم وɣط العلاقة بالمحكومين، فقد حافظت على العلاقة ذاتا با لتمع وهي في مجملها علاقة انفصالية وعمودية تدف إلى احتواء ا لتمع وضبط حركته بصورة فوقية. (2)

---

(1) سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي،ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية1988،ص78.

(2) رفيق عبد السلام بوشلاكة: الجذور الحداثية الاستبدادية، ورقة مقدمة في دراسة الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية2005،ص76.

وبذلك فقد عمل الاستعمار على ترسيخ الأنظمة الحاكمة التي ظهرت فيما بعد كأنا مؤسسات سياسية تملك الدولة أو السلطة والتي حافظت فيما بعد على الأسس التقليدية القديمة في ظل النظام السياسي الحديث والأوضاع الاقتصادية المستجدة. (1)

وعلى هذا الأساس ترسخت داخل الدول العربية فكرة السيطرة والاستبداد بالسلطة وعدم فتح المال أمام أي محاولة للتغير والإصلاح.

إن هذا النمو المشوه للدولة العربية ترتب عنه نتائج عدة منها:

-عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح الشعب.

-عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة كالنقابات، ومنظمات حقوق الإنسان.

-شرعية النظام فيها مبنية على القوة العسكرية أو العنف أفرزت فيما بعد أزمات حادة، كأزمة الأقليات* والهوية وصراع النخب الحاكمة، وهذا بسبب غياب الإجماع الوطني ونقصد به منظومة القيم والمعايير المتفق عليها من قبل الجميع كقاعدة للعلاقة بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى.

هذا ولم تنحصر الأزمة عند هذا بل تجاوزت إلى تلك المؤسسات والمنظمات التي أنشأتا السلطة في حد ذاتا، وعملت على تجويفها من محتواها الحقيقي، ومن أداء وظائفها الأمر الذي أدى إلى هشاشة الدولة العربية الحديثة.

---

(1) خلدون النقيب:المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية1987،ص125.

*لمزيد من التوضيح حول الاقليات انظر:

نفين عبد المنعم سعيد: الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي،ط1، مصر:مركز البحوث والدراسات السياسية1988.

وعليه فإن نشأة الدولة العربية لم تكن مماثلة لنشأة الدولة الغربية التي جاءت نتيجة صراع تاريخي ساهم في بناء الدولة من القاعدة على القمة، بل جاءت مفروضة بمؤسساتا على القاعدة الاجتماعية، وهذا ما جعل الدولة العربية تعاني من بعد أزمات حادة ورثت بذورها منذ البداية، الأمر الذي انعكس سلبا على مصادر شرعيتها وكرس استبدادها.

2- ﺍﻻستبداد السياسي: تعاني الدول العربية باختلاف طبيعة نظمها السياسية أزمات عديدة، أبرزها أزمة اغتصاب السلطة واحتكارها من قبل أقلية أو ٧بة مسيطرة تتمسك بمواقعها في أجهزة ومؤسسات الدولة، وتعمل على الحفاû على مصالحها الشخصية عن طريق التحكم في استخدام السلطة واحتكار الامتيازات وتصلب الأجهزة البيروقراطية. (1)

فعلى اختلاف الشكل الرسمي للحكم في البلدان العربية يدور نظام الحكم في غالبيتها حول فرد يكاد يكون مطلق اليد في السلطات كلها، فنلاحẸ في النظم الملكية أن السلطة السياسية بيد الملك، فهو الذي يحدد شرعيات النظام السياسي وتوجهاته، فإذا تفحصنا التاريخ المغربي على سبيل المثال Ʊد أن الحسن الثاني لم يتردد في الجزم بأن الملكية هي التي صنعت المغرب، وبالتالي لابد من تدعيم السلطة المركزية، وتميـّ الفرقاء السياسيين وخاصة أحزاب المعارضة(2)، ونفس الشيء Ʊده في الأردن والمملكة السعودية... إلخ

فإذا كانت السلطة في النظم الملكية بيد الأسرة الحاكمة، اعتقادا منها أنا هي المسؤولة عن تكوين الدولة وإيجادها، فإنه ما يحدث في النظم الأخرى ليس ببعيد عن النظم الملكية، فرغم تبنيها لمنطق التداول على السلطة والتعددية السياسية والفصل بين السلطات إلا أنا تبقى دائما السلطة

---

(1) كمال عبد اللطيف: إشكالية النهضة العربية، التاريخ، الحداثة،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية2003، ص361.

(2) خلدون النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية1987،ص195.

بيد الطبقة أو الفئة المسيطرة سواء كانت عسكرية أو مدنية فإذا كانت السلطة في النظم الملكية بيد الأسرة الحاكمة، اعتقادا منها أنا هي المسؤولة عن تكوين الدولة وإيجادها، فإنه ما يحدث في النظم الأخرى ليس ببعيد عن النظم الملكية، فرغم تبنيها لمنطق التداول على السلطة والتعددية السياسية والفصل بين السلطات إلا أنا تبقى دائما السلطة بيد الطبقة أو الفئة المسيطرة سواء كانت عسكرية أو مدنية، وعلى هذا يرى عدد من الباحثين والأجانب أن التقاليد السياسية العربية لا تعرف فكرة المؤسسة السياسية (البرلمانات، الأحزاب،...،السلطات) فيشير حامد ربيع إلى أن من نواحي الضعف في تاريخنا العربي هو أنه ليس لدينا نظم المؤسسات، وإذا نظرنا إلى تطور السلطة السياسية في ا لتمع الإنساني سنجد أنا مرت بعدة مراحل لعل أهمها مرحلة السلطة الشخصية ومرحلة السلطة السياسية في ا لتمع الإنساني، ومرحلة السلطة المنظمة التي تنفصل فيها السلطة عن شخص الحاكم، وواقع الحال أننا لم نصل بعد إلى مرحلة السلطة السياسية المنظمة، بل لا تزال تعيª في ظل السلطة الشخصية التي يرتبط فيها الدستور والقانون والنظام بشخص الحاكم ، فمثلا السلطة في تونس ترتكز في يد الرئيس والحزب الحر الدستوري انطلاقا من الاعتقاد بأنم أصحاب الفضل في تأسيس الدولة الحديثة.

إذا حتى وإن أخذ هذا النظام بذا الشكل أو ذاك من أشكال الحكم المعاصر إلا أنه يبقى في جوهره Ƴوذجا للسلطة الشخصية التي تستند إلى القوة في وجودها، سواء كانت هذه القوة مصدر الجيª أو الأجهزة الأمنية والمخابراتية أو العصبة أم الدين أم كل هذه المصادر. (1)

وعليه فإن هذا التركيز الشديد للسلطة في يد الفئة الحاكمة شكل فيما بعد خاصة بعد توجه الأنظمة العربية نحو التحول الديمقراطي أزمة الاستعصاء في التداول على السلطة ، فكان أن اصبح التغير عن طريق العنف ميزة أساسية للمشهد السياسي العربي، فلا توجد أية قيادة ربما باستثناء تجربة لبنان بسبب تعددها الطائفي ƥلت عن السلطة بمحض إرادتا أو عند ناية ولايتها، بل يتم

---

(1) خميس حزام والي: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية2003 ص90.

خلقها بطريقة أو بأخرى إذ لا يحدث التغير إلا من خلال ثلاث وسائل ،الموت الطبيعي للحاكم، الانقلابات العنيفة(في معظم الحالات) أو الهادئة(خلع أمير قطر لوالده) وأخيرا الأزمات السياسية الحادة (حال الجزائر، أربعة رؤساء منذ يناير 1992)، وبذا أصبحت الدولة العربية دولة النخبة وليس دولة ا لتمع. (1)

من خلال تحليل طريقة النمو التاريخي للسلطة أو الدولة في ا لتمعات العربية المعاصرة يمكن أن نصل إلى أن :

-ليس من السهل الفصل الواضح بين ما للسلطة وما للدولة، فالسلطة هي التي تبني مؤسسات الدولة وأجهزتا، وهي حاضنة الدولة وليس العكس، وكما ينبغي أن يكون لذلك فإن القضاء على الحاضنة يقود بدوره إلى تديد الدولة وتعريضها للمخاطر، وهذا يعني أن الدولة العربية تعاني في الأساس من مشكل بناء الدولة، ومشكل تحديد السلطة وهذا يقود في الأساس إلى مشكل الشرعية ومشكل المشاركة.

3- الشرعية:

يتحدد النظام السياسي بعدد من المفاهيم قد تكون مفهوم الشرعية من أبرزها، وأكثرها أهمية كونا تضمن استمرارية لهذا النظام وتحقق له الاستقرار وضمان البقاء، فالشرعية إذا حسب ماكس فيبر، قدرة السلطة السياسية على اكتساب الاعتراف با وعلى النظر إليها بوصفها المعبرة عن المصالح الفورية والمباشرة أو البعيدة للجماعة(2) ، ومنه فإن صفة الشرعية في النظام السياسي الحاكم يتوقف على تأييد الأفراد وقناعاتم بفاعلية ذلك النظام ومن ثم التوافق بين رؤية النظام ومبادئه من ناحية وقناعات الأفراد والجماعات من ناحية أخرى، لكن ما هو معروف في الدول

---

(1) عبد النور بن عنتر وآخرون: الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية 2004،ص60.

(2) تامر كامل محمد: إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، "المستقبل العربي، بيروت:العدد251،جانفي2000، ص114.

العربية هو غياب ذلك التأييد والإقناع بفاعلية النظام السياسي، ولهذا فإن مسألة الشرعية تعد ابرز المشاكل الشائكة التي واجهت الدولة القطرية منذ ولادتا ولا تزال تواجهها، لأنه عندما حصلت الأقطار العربية على استقلالها السياسي الرسمي، فإن النخب الحاكمة التي تسلمت السلطة لم تكن قد حزمت أمرها حول مصدر الشرعية الذي يستند إليه، فبعضها أبقى على مصدر الشرعية التقليدية الذي يستند إلى الإسلام كالأنظمة الخليجية ، وبعضها الآخر حاول أن يبني مصدرا جديدا للشرعية هو العقلانية القانونية الدستورية التي تمثل في الشكل البرلماني الجمهوري كسوريا والجزائر، وليبيا،...إلخ، وبعضها الثالث حاول أن يوفق بين المصدرين التقليدي والعقلاني في شكل ملكيات برلمانية دستورية وبعضها الرابع استند على شرعية ثورية من أحزاب وقوى أخرى في التمع. [1]

ومنه فلقد استندت الأنظمة الحاكمة في الدول العربية إلى مصدر أو أكثر من هذه المصادر في حقب زمنية متلاحقة بعد الاستقلال دون أن تستقر على واحد منها، وفي بعض الأقطار العربية ظل الوزن النسبي لمصدر واحد هو الأساس وهو الأقوى في إضفاء الشرعية .

وإذا كانت بعض الأقطار العربية تتميز الدول فيها بقدر من الرسوخ والقبول لدى المواطنين بفعل عوامل تاريخية ودينية ومن ثم لا تواجه أزمة الشرعية، فإن الأنظمة الحاكمة هي نفس التي تواجه التشكيك في صلاحيتها للحكم(مثال ذلك مصر،المغرب) إلا أن عددا آخر من الأقطار العربية أضحى يعاني من اهتزاز قطاع كبير من المواطنين وهو وضع تعاني منه بعض الدول المشرقية وبخاصة لبنان والدول الطرفية مثل اليمن،السودان،وموريتانيا،وهو وضع تواجهه هذه الأقطار لأول مرة منذ استقلالها ولم تستطع أن تستوعب أبعادها وحجمها الحقيقي حتى الآن. [2]

وتبقى من الأهمية الإشارة إلى أن العقدين الأخيرين قد أظهر تآكلا وتراجعا في مصادر شرعية معظم الأنظمة،وبدرجة متفاوتة وأغلب الظن أن ذلك لا يعود بمجمله إلى سياسة جزئية معينة اتبعتها، ولا على ظرف مؤقت من غياب الديمقراطية أو غياب الفعالية فحسب، وإنما يعود أو

---

[1] برهان غليون وآخرون: حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية 2000،ص114.

[2] أحمد ثابت :التعددية السياسية، مصر:الهيئة المصرية العامة 1990،ص416.

مسجل في تاريخ تكوينها نفسه كامتداد للسلطة الأجنبية المركزية أو أداة للهيمنة الخارجية[1]. وحرصا على الحفاȖ على الشرعية التي تؤمن الاستقرار في الحكم فقد يلجأ الكثير من الحكام إلى الاعتماد على علاقات القرابة والتابعين لملء المناصب ذات التأثير السلطوي ليكونوا سندا فاعلا للحكام، وإقامة أجهزة قمع متعددة ومتداخلة لمتابعة المعارضين أفرادا وجماعات، من هنا فإن الشرعية في هذه النظم تتوقف على قدرة الحكام في الحصول على رضا وقبول شعوبا بسلطتها وليس على قناعات الأفراد بفاعلية ذلك النظام ، وهذا يعني أنه لا وجود لشرعية مرتكزة على مساهمة جماهيرية عبر تمثيل سياسي سليم.

من هنا نستنتج أن نشوء السلطة العربية كان منذ البدء يعاني في أسسه ضعف الشرعية، إلا أنا استطاعت أن تحافظ على استمرارها بفضل قوة تسلطها واستبدادها.

4- المشاركة:

إن إشكالية المشاركة بمعناها العام تشير كما يرى **ليونارد بايندر** إلى تحديد كيفية الاشتراك في العملية السياسية، وتدور حسب **سيدني فيربا** حول تحديد من يشترك في صنع القرارات الحكومية.

وفيما يتعلق بأبعاد المشاركة في أنظمة الحكم العربية، فتجدر الإشارة إلى أن أغلبيته عند الاستقلال بدأت بالنمط الغربي، ومثل ذلك ما يسميه **غسان سلامة** اللحظة الليبرالية في المنطقة العربية، فالدولة أو السلطة الحاكمة هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي كانت تمنحها السلطة والنفوذ كما بينا ذلك، الأمر الذي أدى على طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية، وبدرجة أهم على المنظمات السياسية الوسيطة أو تغيب أدوارها، واتصاف المشاركة بالشكلية أو الموسمية وعدم الفاعلية أحيانا وكونا أقرب إلى التبعية منها إلى المشاركة في أحيان أخرى. [2]

إن غياب المشاركة السياسية يقوض دعائم شرعية النظام الحاكم، وغياب القدرة والكفاءة يعني تدني فعالية النظام واستمرار غيابا معا يهدد شرعية وجود الدولة نفسها في نظر مواطنيها[3]، وانطلاقا من هذا فقد عملت السلطات العربية وإدراكا منها بمدى أهمية المشاركة السياسية

---

[1] رضوان زيادة: النظام السياسي العربي وأزمة التغير ،"شؤون الأوسط"،العدد2005،120،ص154.

[2] برهان غليون: مرجع سب ذكره، ص282.

[3] أحمد ثابت: مرجع سبق ذكره،ص48.

للاستمرار في الحفاظ على مكانتها السياسية وطابعها التسلطي فقد فتحت مجالات للمشاركة السياسية في ظل التحولات اللبرالية، في شكل أحزاب سياسية ومنظمات مدنية، ونقابات عمالية ومؤسسات مجتمع مدني ولكن هذا كان بصورة محتشمة وشكلية فقط، بحيث اقتصرت هذه المشاركة في الانتخابات والمجالس البلدية والبرلمانات لكن فيما يخص اتخاذ القرارات ورسم السياسات فإنها تبقى دائما من مهام السلطة الحاكمة تتفرد هي بوضعها.

ولهذا فإن السلطة الحاكمة قد طوقت الممارسات السياسية والاجتماعية بقبضة من حديد، فلا تتم أية ممارسة خارج نطاقها، فاحتوت كل أشكال المشاركة على الرغم من أنها اتجهت إلى الانفتاح السياسي.

وفي الأخير نصل إلى أن كل هذه الأزمات التي تعاني منها السلطة العربية انعكست سلبا على الدولة العربية، وأنتجت ما يعرف بالدولة الهشة، الغير قادرة على تحقيق التطور والتقدم لمجتمعاتها العربية، وهذا ما جعلها دوما مركزا للتهديدات الداخلية والخارجية، لهذا وجب عليها رفع التحدي انطلاقا من استغلال دوافع الإصلاح والتقدم.

ثانيا: دوافع الترشيد السياسي

تنشأ الحاجة إلى الإصلاح السياسي بصفة عامة عندما يتعرض نظام أي بلد لأزمات واضطرابات داخلية عميقة تستدعي إجراء تغييرات وتعديلات حاسمة في السياسات المتبعة من جهة، وإلى ضغوط خارجية تطالب بمواكبة التطورا توا لتقدم من جهة ،وتحقيق التنمية من جهة ثانية.

وبالنسبة للدولة العربية فيشير برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية إلى أن الإصلاح السياسي يعد ركنا أساسيا لترشيد الحكم، وتحقيق سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة والرؤية الاستراتيجية ، وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمساراتها ولصيغها الدستورية والقانونية بما يضمن توافق عاما للدستور وسيادة القانون وفصلا للسلطات. (1)

(1) انظر بهذا الصدد:

تقرير إدارة الحكم في الدول العربية : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2007\4\15 www/undp.org

تعد الدول العربية من بين دول العالم الثالث التي يجب عليها التوجه نحو الإصلاح السياسي ومن ثم تحقيق الترشيد السياسي، لان الوضعية التي تعيشها والأزمات التي تتعرض لها تستدعي الإسراع في عملية التنمية والتقدم والتحديث.

أ-المتغيرات الداخلية:

لقد تشكلت جملة من العوامل الداخلية ساهمت بشكل أو بآخر في صوب الإصلاح السياسي نذك منها:

1-**الضعف السياسي الذي أصابā أجهزة الدولة**:إن فشل الأنظمة وزعمائها في تحقيق الأهداف التي وعدت بها شعوبها، وفي تحقيق الآمال التي علقت عليها، وضعف تمثيل الدولة العربية للقوى الفاعلة في المجتمع وقيام مواجهة بينها وبين هذه القوى، أدخل شرعيتها في عملية تآكل وزاد من تسلطها، فتحولت رموز الاستقلال والتنمية ومن خلفوهم في الحكم إلى طغاة مارسوا كل أنواع القمع والاضطهاد ضد شعوبهم فاقت في بعض الأحيان بشاعة الاستعمار، وتزامن هذا التسلط مع تعميق تبعية الدول العربية للقوى الخارجية التي لم تتوان عن التدخل لحماية الأنظمة الموالية لها.و هكذا تأزمت الأوضاع ووقع الانفصال واستبدت الزعامات بالشعوب، وفشلت السياسات وأجهزتها .

وتزايد الضيق بواقع القهرحتي وصل إلى حالة من الانسداد السياسي[1]، وأمام هذه الانعواج الخطير فلا مفر لها سوى الانتقال من عالم الاستبداد إلى عالم الديمقراطية والحرية وإلا ستكون الكارثة، لأنه يستبعد أن تؤدي الأزمات المتكررة إلى اضعاف الدولة على نمط المشهد الصومالي أو ربطها في أزمات حادة على النمط السوداني واللبناني.

2-استفحال ظاهرة الفساد:

يشكل الفساد عنصرا مضرا بالأداء الاقتصادي إذ يسهم بزيادة تفاوت الدخول، ويضعف من شرعية مؤسسة الدولة ونزاهتها ، ومن فاعلية السياسات العامة وتراجع مؤشرات التنمية البشرية.

---

(1) عبد النور بن عنتر: مرجع سبق ذكره،ص56.

لقد أدى حجم الفساد الذي تشابكت حلقاته وترابطت آلياته في الدول العربية إلى تدني فعالية مؤسسات الدولة في المنطقة بما يتسبب بكوارث سياسية وعسكرية تمثلت في استشراء فساد السلطة[1].

إن الأمر الذي أدى إلى استفحال ظاهرة الفساد في ا لتمعات العربية هو غياب المحاسبة سواء من طرف ا الس المنتخبة أو مؤسسات ا لتمع المدني أو الأحزاب السياسية ، أو من طرف الأجهزة الرقابية الرسمية، فهذا الأمر سمح بتفشي هذه الظاهرة الخطيرة في مجتمعنا رغم أ نا محرمة دينيا، فلقد ركز الإسلام على تعبئة الفرد بمنظومة أخلاقية مركزة، ومرتكزة على نظام محاسبة داخل نطاق الضمير يطلق عليه "التقوى"* جاعلا الأفضلية با لتمع لأولئك الذين ترد عنهم تقواهم عن كسر أحد مفردات هذه المنظومة يقول تعالى:"إن أكرمكم عند ا ! أتقاكم. [2]

فرغم هذا فإن ظاهرة الفساد في مجتمعنا قد طالت كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتتعدد بتعدد الطرق والاساليب كالرشوة والسرقة والمحسوبية والتبذير ، أو كما حددها البنك العالمي بأ نا إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، والعمولة لتسهيل عقد الصفقات ، هذه الأخيرة أعاقت التنمية وزادت من فقر الفقراء ، وتفاقم سوء توزيع الدخل والثروة ومن ثم القوة في ا لتمع.

لهذا فأن الأوضاع التي آلت إليها ا لتمعات العربية بسبب ظاهرة الفساد ولاسيما على المستوى السياسي أصبحت تدد شرعية مؤسسات الدولة، وتشكل تحديا كبيرا، فقد بات لزاما على النظام السياسي التوجه نحو إصلاح عميق يمس الجوانب المؤسسية ومختلف الجهات التي تحد من هذه الظاهرة التي اتخذ تا المنظمات الدولية كمقياس لدرجة إصلاح نسق الحكم.

---

*التقوي :تعني الامتثال لاوامر اللهو اجتناب النواهي سرا و علانية والتخلي عن كل رذيلة.

[1] اسماعيل الشطي: مرجع سبق ذكره.

[2] القرآن الكريم، سورة الحجرات،الآية13.

3- تنامي الحركات الإسلامية:

يشير رصيد التطور الديمقراطي في العالم العربي إلى أن هناك ثلاثة أنماط أو مسائل ميزت هذه العملية أولها أن السنة الأولى من عقد التسعينات شهدت مؤشرات عديدة على الدمقرطة، وحتى أكثر النظم القمعية اضطرت إلى تبني بعض الإجراءات التجميلية، وثانيها أن هناك دولا أخرى* كانت قد اتخذت خطوات أكثر جدية نحو الديمقراطية، وثالثها أنه من الصعب إطلاق التعميمات على تطور عملية الديمقراطية في الدول المذكورة بسبب اختلاف الظروف فيما بينها، وأن كانت جميعا قد شهدت بعد ذلك تدهورا في سجل حقوق الإنسان، فقد كانت الديمقراطية مدفوعة في هذه الدول بعدد من العوامل المشابهة، حيث واجهت النخب الحاكمة في هذه الدول ضغوطا متعددة ، كما في ذلك مشكلات اقتصادية واجتماعية هائلة بنسبة زيادة السكان والتحضر على مدى عقدين من الزمن، وهو ما ولد مطالب وتوجهات جديدة لدى الجماهير[1]، فدفعت هذه الظروف السلطة السياسية للتوجه نحو الانفتاح والتعددية السياسية، ولكن بمجرد شعورها بالخطر الذي يمكن أن تشكله الأطراف والأحزاب المعارضة ووصولها إلى الحكم وبالتالي تديد مصالحها، لجأت السلطات إلى كبت الحريات الفردية والعامة ، وشد الخناق على القوى المنافسة، وبالتالي العودة إلى السيطرة والاستبداد والتحكم في استخدام السلطة واحتكار الامتيازات ،و هو الأمر الذي أدى إلى قيام صراعات داخلية بين جماعات المعارضة خاصة الإسلامية والسلطة السياسية فاتخذت هذه الجماعات العنف كوسيلة للدفاع عن نفسها ومواجهة استبداد السلطة ، ومحاولة إسقاط النظام القائم وإبداله بالدولة الإسلامية، ومن هنا فإن عنف هذه الجماعات قد استهدف

---

*مثل تونس و الجزائر ومصر و اليمن...

[1] نهى المكاوي: التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي ،"مجلة السياسة الدولية"، العدد132،أفريل 1998،ص315.

أجهزة الدولة والأمن، الجيش وهي بذلك تتخذ السلطة موضوعا لها بهدف إنهاكها وتقويض تماسكها واستنزاف قدراتها. [1]

إن هذه الاضطرابات الداخلية التي أصبحت تعاني منها الدول العربية، على الرغم من قدرة بعض الأنظمة في تجاوز ها، إلا إن بعضها الآخر ما زال يعاني وبشكل كبير من نتائجها السلبية التي تحولت إلى حرب داخلية استلزمت التدخل الغربي كما حدث في السودان.

ومنه فإن النجاح الذي حققته هذه الحركات الإسلامية بتصوراتها الجديدة واتجاهاتها الإصلاحية واقترابها من السلطة،أثار الخوف والقلق لدى الفئات الحاكمة، خاصة وأنها أصبحت تمثل تحديا إن لم نقل تهديدا للدولة والنخب المتمتعة بمزايا النظام، يشكل فيما بعد عاملا مساعدا على التوجه للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وزرع قيم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والتخلص من احتكار السلطة، وحماية حقوق الاختلاف وحق التعددية على قدم المساواة.

لقد دفعت هذه الأوضاع المتردية والأزمات الخانقة والحروب الداخلية الصارخة التي تعاني منها الدول العربية إلى الإصلاح ومحاولة التكيف مع التطورات الدولية، إلا أنها لم تكن بالكافية لولا الظروف الخارجية التي صعدت الإلحاحات والضغوط على هذه الدول.

ب- المتغيرات الخارجية:

هناك عدة عوامل خارجية دفعت بالنظام السياسي العربي صوب الإصلاح السياسي وتحقيق الرشادة السياسية نذكر منها:

1- أنموذج الغرب للديمقراطية*:

لقدا بدت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها في تنمية الأنظمة العربية ،لاسيما بعد صدور تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية التي تؤكد علي أن هذه الدول تعاني ركودا في الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي ساهمت في نمو تيارات سياسية

---

* صرح وزير خارجية أمريكا **كولن باول** في محاضرة ألقاها في مركز التراث بواشنطن في ديسمبر سنة 2002 عن نية أمريكا في الاستعداد للتعاون مع الشعوب العربية وخاصة منطقة الشرق الأوسط لتحسين معيشة شعوبها ومساعدتها على مواجهة المستقبل بالأمل، لأن شعوبها تفتقر إلى الحرية السياسية والاقتصادية وفاعلية المرأة والعلم الحديث التي تحتاج إليها لكي تزدهر في القرن الواحد والعشرين.

[1] ثناء فؤاد عبد الله: الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية2001ص351.

متطرفة [1]، أفرزت فيما بعد ما يعرف بجماعات العنف أو ما اصطلح علي تسميته بالظاهرة الإرهابية التي أصبحت تشكل تديدا حقيقيا لƎمن القومي الأمريكي و العالمي،و هذا ما تجسد في 11سبتمبر 20001 الذي أنتج فجوة مع العقود السابقة أين اكتشف العالم شروط الأمن وطرق تحقيقه .

من هنا وباسم الحرية صارت الحرب على الإرهاب والحروب الاستباقية الوقائية [2] هي المفاهيم اللبرالية الجديدة للسلام العالمي، كذلك اصبح يعتبر أنظمة الحكم الديكتاتورية بالقوة العسكرية هو الطريق الذي يجب أن تمر به دمقرطة العالم ديمقراطية الموجة الرابعة وتعميم الأسواق الحرة والحدود المفتوحة.*

فبعد هجمات 11 سبتمبر تأكدت رغبة الولايات المتحدة في القضاء على الظاهرة الإرهابية وعلى النظم التي تنتجها وتحميها. [3]

حيث بدأت þلتها الدفاعية عن أمنها ورسالتها الديمقراطية بالتدخل في أفغانستان في أكتوبر 2001 للقضاء على تنظيم القاعدة الذي أصبح يشكل مركز وطليعة الحركات الإرهابية لتنتقل بعد ذلك وبنفس الهدف إلى غزو العراق في 2003 بحجة القضاء على النظام الديكتاتوري.

وعليه أصبح النظام العربي في نظر الولايات المتحدة الأمريكية هو البيئة المنتجة لظاهرة الإرهاب الإسلامي، لذا يجب على أمريكا كقوة عظمى تحرير هذه الدول ونشر قيم الديمقراطية* والحضارة الغربية.[4]

في هذا السياق يتضح لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية شنت حربا دفاعية حضارية على مجتمعاتنا العربية ، الأمر الذي صار يهدد كيان هذه الأنظمة الداخلية، إذا لم تتحرك نحو الإصلاح واσاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وإلا ستجد نفسها الضحية الموالية لأنه في نظرهم قدموا كل شيء لشعوب وحكومات هذه المنطقة في حين لا تقدم لهم المنطقة إلا إيديولوجيا القتل والإرهاب ، لذلك يجب التدخل لحماية السلام العالمي، والجدير بالذكر هنا أن أمريكا لا تتوجه بذه المطالب

---

(1) أحمد فاروق عبد العظيم: النموذج الأمريكي للديمقراطية " مجلة السياسة الدولية"، العدد153،يوليو2003،ص150.

(2) نفس المرجع،ص151.

* يقول **توماس باتروسون** كأحد الرسميين في حكومة الولايات المتحدة أن رسالتهم ليست قاصرة على الحفاظ على الحضارة بل أيضا العمل على نشرها على أبعد أركان المعمورة.

(3) أحمد فاروق عبد العظيم، مرجع سبق ذكره،ص150.

(4) نفس المرجع، ص152.

للحكومات فقط بل أيضا لشعوبا لتغير سلوكاتم وأساليب حياتم، وطرائق تفكيرهم ومنظومة قيمهم ولهذا لم يتبق أمام أنظمة وشعوب هذه التمعات سوى الاتجاه إلى الإصلاح السياسي وترشيد الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحماية نفسها وشعوبا.

2-المؤسسات المالية الدولية:

لقد أصبح من المعروف أن النظام الاقتصادي العالمي تكون من ثلاثة أركان رئيسية ،هي النظام النقدي الدولي والنظام المالي والنظام التجاري الدولي، ويقوم على إدارة الأركان الثلاثة، مؤسسة اقتصادية عالمية هي على التوالي:صندوق النقد الدولي IMF ، والبنك الدولي WB،ومنظمة التجارة العالمية WT* ، وقد أصبح هناك تعاظم لدور هذه المؤسسات الاقتصادية وإدارة وضبط إيقاع النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

والجدير بالإشارة التأكيد على أن دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية من شأنه أن يحقق نوعا من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم، فضلا عما يوفره من إزالة القيود للنشاط الاقتصادي[1]، لكن النعمة تحولت إلى نقمة بمجرد خضوع هذه المؤسسات المالية إلى إرادة الأقوياء الذين يتحكمون بقدرات الشعوب والأمم الضعيفة، وفي هذا السياق تحول صندوق النقد الدولي من حارس للنظام النقدي الدولي إلى شرطي مالي لكل البلدان النامية يفرض سياسات التصحيح الاقتصادي على البلدان غير القادرة على تسديد ديونا، ونفس الشيء بالنسبة للبنك الدولي الذي أخذ نشاطه يبتعد عن تمويل المشروعات وتحفيز الإصلاحات القطاعية وتشجيع ميكانيزمات السوق. [2]

و يبدو أن دور هذه المؤسسات لا ينحصر في الإطار المالي فقط بل يتعداه، إلى الجانب السياسي، ولهذا فليس إذا من الغريب أن ترفض هذه المنظمات كل سياسة اقتصادية لا تربط الحقوق الاجتماعية للمواطن بمنطق السوق، باعتباره مصدر التشريع، وليس من الغريب أيضا أن ترفض كل بند من بنود العقد الاجتماعي لا يتماشى وتصوراتا، ولا يتجاوب وتطلعاتا، كما أنه

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد:النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية، ط1،القاهرة، مجموعة النشر العربية 2003،ص83.

* فصندوق النقد الدولي يختص بإدارة السياسة النقدية،والبنك الدولي يختص بإدارة السياسة المالية، ومنظمة التجارة العالمية تختص بإدارة التجارة العالمية

(2) علي غربي واسماعيل قيرة: العرب وأمريكا بين التطوير والتطويع، الجزائر:مؤسسة الزهر للفنون المطبعية 2004،ص38.

لا يمت إلى الصدفة في شيء أن تطالب هذه المؤسسات باعتماد الديمقراطية "ديمقراطية لبرالية" مادامت هذه الأخيرة مصاغة على مقاسها ومقاس مصالحها الخاصة حيث إن منظمة التجارة العالمية قد منحت منذ عام 1995 سلطات غير وطنية واسعة ووضعت خارج أي مراقبة تذكر من لدن الديمقراطيات البرلمانية، ولرد الاحتكام إليها بإمكانا اعتماد التشريعات الوطنية أو إلغاؤها".[1]

وهو ما جعل هذه المؤسسات اليوم تطالب الدول العربية بتكييف سياساتا وفق النمط الغربي، وفقا لسياسة المشروطة ، وعليه فقد أصبحت هذه المؤسسات تدفع بعجلة الإصلاح بطريقة أو باجري.

3_التـHدي الÔهيوني:

يعد الصراع العربي الإسرائيلي أبرز الصراعات وأكثرها تأثيرا في التاريخ العربي ، وبغض النظر عن الأصول التاريخية للصراع وتطور حركة الاستيطان الصهيوني وأهدافها في فلسطين فإن النتيجة النهائية التي يبقى التعامل معها الآن هي ƱاƱح إسرائيل في تأكيد وجودها وفرضه، والاهم من ذلك توسعها بقدر كبير إلى ما بعد حدود الدولة الصهيونية التي منحتها وفق قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1947 [2]، هذا على الرغم من المواقف العربية التي تندرج في إطار تقديم التسهيلات لإقامة السلام، بحيث تجاوز بعضها أمور حساسة في سبيل السلام، والقبول بقرارات الشرعية الدولية رغم عدم مراعاتا لكامل الحقوق العربية، وقبل المفاوضون العرب بعملية مدريد للسلام بدون إدارة الأمم المتحدة للمفاوضات أملا بتحقيق القرارات الدولية وبƞاهة الوسيط الأمريكي، في سبيل استعادة الحقوق وإقامة السلام، العادل وإقرار جامعة الدول العربية منذ زمن طويل بتوصيات مجلس الأمن القاضية بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، مقابل إناء حالة الحرب معها، بل أكثر من ذلك فقد اعترف غالبية الدول سرا وعلنا بوجود الكيان الصهيوني. [3]

---

[1] يحي اليحياوي: العولمة: أية عولمة؟، لبنان: إفريقيا الشرق ،1999،ص176.

[2]عبد المنعم سعيد: العرب ومستقبل النظام العالمي، ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربي 1987،ص13.

[3]بدون مؤلف: تحديات العالم العربي في ظل التغيرات الدولية، أعمال المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز الدراسات الأوروبي، القاهرة،جانفي1994،ص98.

إن الأطماع الإسرائيلية لم تتوان البتة على العكس من ذلك زادت في توسعها على الأراضي العربية حتى أصبحت تشكل تديدا حقيقيا لكل الدول العربية، ولاشك في ان هذه التهديدات في مجموعها تستهدف تأكيد القوة الإسرائيلية الضاربة ورغبة إسرائيل في فرض هيمنتها على المنطقة.

لقد أصبحت تشكل اليوم إسرائيل تحديا كبيرا خاصة وأنا تملك صناعة حربية متقدمة تسعى دائما إلى تطويرها وتطوير قدراتا من أجل بعديها الأمني والاقتصادي، كما أنا تملك سلاحا نوويا يهدد أمن المنطقة العربية، وأكثر من ذلك هو حصولها على التأييد الأمريكي من خلال مدها بالأسلحة المتطورة والإعانة المالية التي يبدأ في أول أكتوبر من كل عام[1].وهنا نلاحظ أن الاستراتيجية العسكرية لإسرائيل تخدم أهدافها التوسعية خاصة وأن استراتيجيتها تقوم على ثوابت لم تتغير والتي تقوم في الأساس على استمرار لسياسة التوسع الإقليمي وضمان التفوق العسكري الإسرائيلي، والأغلبية اليهودية، واستخدام العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة والعمل على إفقاد الجانب العربي لأية ميزة في هذا الشأن ومنع قيام كيان فلسطيني مستقل.

إن التهديدات الإسرائيلية للأمن العربي لابد أن يؤخذ بأقصى قدر من الأهمية والاعتبار خاصة وأنا أصبحت النموذج الذي يحتذى به في الممارسة الديمقراطية، فأصبحت اليوم الدول العربية مطالبة بانتهاج هذا النموذج، وهذا طبعا يتطلب الإذعان لمطالب القوى الكبرى ولنماذجها المقترحة، ويضاف من أهمية التهديد هو مبالغة التأييد الأمريكي الواضح والمؤكد، والداعم لسياسة إسرائيل، فقد كشفت الأحداث التي تمر با المنطقة الارتباط بين الأطماع الإسرائيلية والسياسة الأمريكية في المنطقة التي تستهدف تأمين مصادر النفط وحماية أمن إسرائيل، وقد أضيف إليها بعد 11 أيلول تدعيم الوجود الإمبراطوري الاستعماري الأمريكي الجديد في المنطقة.

إذا وحلا لهذه المعضلة التي تواجه الدول العربية قاطبة يتوجب عليها في البداية إصلاح نظمها السياسية وتقويتها حتى تتمكن من تحقيق تنمية داخلية تساعد في التوجه إلى التكتل العربي لمواجهة هذا الخطر الزاحف على أصوار ها وهذا بالآخذ بكل عوامل التقدم و التطور انطلاقا من مقوماتا ومبادئها الإسلامية ومواكبة كل التطورات.

---

[1] راجع بهذا الصدد:

محمود وهبة: إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية، القاهرة:المكتبة الأكاديمية 1994،ص108.

وعليه فإن جملة هذه العوامل الخارجية ساهمت بطريقة أو بأخرى في توجيه ودفع هذه الدول بالاتجاه صوب الإصلاح السياسي لضمان بقائها ووجودها الدولي.

4- ظاهرة العولمة:

إن مصطلح العولمة من المصطلحات أو المفردات الأكثر رواجا في نهاية القرن العشرين، وبحكم تشابك هذه الظاهرة فقد تعذر وجود إجماع على تعريفها تعريفا جامعا*، بحيث تعدد تعاريفها بتعدد التوجهات والمجالات (1).

فالعولمة كمسار تاريخي يشير إلى تغيرات حقيقية ذات أهمية أساسية، ولهذه التغيرات آثار عميقة في السياسة كما في الاقتصاد والأنظمة العسكرية والثقافية، وهذا ما يتجلى بشكل واضح في الملامح الأولى للخريطة الجيوسياسية الدولية الجديدة والتي تنعكس في التكتلات الأوروبية والتطورات والتكنولوجيا والانفجار الإعلامي الذي اكتسح عن طريق المحطات الكبرى والشبكات الدولية كل الفضاءات، وأعلن عن بداية مرحلة جديدة في تاريخ البشرية وهي تحول العالم إلى قرية صغيرة مترابطة، كذلك بروز الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية وتدخلها في المسائل الداخلية للدولة بشتى الأساليب بحكم قوتها المالية وخبراتها وتوفر الكثير من المعلومات التي مكنتها من تخطي قدرة بعض الحكومات وتنافسها، لقد استطاعت هذه الشركات أن تغزي العالم، خاصة فيما يخص القطاع المالي والمضاربين. (2)

إن أهم ملامح العولمة انحسار قوة الدولة وعلى الأخص في البلاد الأقل نموا فكما أن مبدأ سيادة المستهلك أخذ في الانحسار كإمكانه تعاظم أثر المنتجين في أنماط الاستهلاك، فإن سيادة الدولة الوطنية هي أيضا آخذة في الانحسار تاركة مكانها أكثر فأكثر لسيطرة منتجي السلع والخدمات(3).كما أدت العولمة إلى الضغوط على الهوية والشخصية الوطنية والمحلية، وأعادت

---

* فيرى الدكتور **محمد عابد الجابري** : أن الدولة هي نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن ويسعى إلى إنشاء كيانات كبيرة كالشركات متعددة الجنسيات إلا أنه في المقابل يعمل على التفتيت والتشتت، حيث أن إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لصالح العولمة تؤديان حتما إلى استيقاظ أطر الانتماء سابقة على الدولة كالقبيلة والهة والتعصب والمذهب والنخبة هي تفتت المجتمع وتشتته.

(1) محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر العربي المعاصر، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية1997،ص135.

(2) كميل حبيب وحازم النبي: من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، لبنان:المؤسسة الحديثة للكتاب2000،ص344.

(3) جلال أمين:العولمة والتنمية العربية، ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية1999،ص122.

صهرها وتشكلها في إطار هوية وشخصية عالمية، فهي إذا تؤسس لتمع جديد يقوم على مواطنة عالمية تجمعها نظم قيمة واحدة.

وانطلاقا من كون الدول العربية جزء من النظام العالمي فقد تأثرت هي الأخرى بالمتغيرات التي صاحبت العولمة، خاصة في مجال المعلومات المتوفرة عبر وسائل الإعلام والفيديو والفاكس والانترنت التي استطاعت وبسرعة فائقة أن تزيد الأفراد وتكشف عن العوامل التي تعيق حياتم وتبين بدائل الممارسة الجديدة. إذا الوعي المتزايد بالعالم الأوسع لا يمكن تجنبه تقريبا، والذي أصبح يشكل خطرا على ثقافتنا وقيمنا الاجتماعية وسلوكنا الحضاري خاصة وان التعرض لهذا القطب من المعلومات يستطيع أن يتحدى المعتقدات القديمة والتوقعات ،وأن يثير مناقشات معمقة لمفاهيم عالمية، مثل تحرير المرأة، تمكين الإنسان ، التطهير العرقي، فشكلت هذه المفاهيم نشوء منظمات أو حركات اجتماعية دولية تتحدث بأصوات جديدة وقوية في السياسة وعمليات الحكم[1].ومن ثم فإن قضية الحكم لم تعد فقط من شؤون الدولة بل أصبح يهم هذه القوى العالمية الصاعدة ، ومنه فإن مفهوم السيادة أصبح من منظور جديد في عالم يتجه نحو الكوكبة أو العالمية.د

من هذا المنطلق فقد بات لزاما على الدول العربية مواكبة هذه التطورات العالمية انطلاقا من اكتساب الأسس والأدوات التي لابد منها للدخول في عالم القيم والتقانة يقول **محمد عابد الجابري**:" إن نجاح أي بلد من البلدان النامية في الحفاظ على الهوية والدفاع عن الخصوصية مشروط أكثر من أي وقت مضى بمدى عمق عملية التحديث الجارية في هذا البلد ، عملية الارتباط الواعي النامي والمتجذر في عصر العلم والتقانة".[2]

ومنه فإن العولمة تشكل تحدي حقيقي للأنظمة العربية اليوم وهي مجبرة على خوض غمار التحديث والإرشاد السياسي للحفاظ على وجودها في ظل عالم تتصارع فيه القوى ويأكل القوي الضعيف.

---

[1] جوزي ناي وجون دوناهيو: مرجع سبق ذكره، ص376.

[2] كميل حبيب وحازم البنى: مرجع سبق ذكره، ص362.

ثالثا:متطلبات الترشيد السياسي

1- جوهر الحكم:

إن التجارب السابقة تؤكد أن الأنظمة السياسية الحالية لا يمكن لها أن تقود مسيرة تنموية جادة وفاعلة ما لم يتم تطوير الأنظمة نفسها، والتطوير التي ترتكز على:

أ-التشريع:

إن السمة البارزة في الأنظمة العربية عموما هي هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ومؤدى ذلك أن المبدأ المستقر في الفقه السياسي الدستوري والمعروف بمبدأ الفصل بين السلطات لا نكاد نجد له وجودا حقيقيا في كثير من هذه الدول ولا شك أن بعض من الأسباب تقف وراء هذه الهيمنة إنما يعزى للسلطة التشريعية ذاتها، إذ هي تعزف أحيانا عن ممارسة الصلاحيات الدستورية المخولة لها ونتيجة لهذه الهيمنة أصبحت السلطة التشريعية في العديد من هذه المجتمعات سلطة عاجزة عن التجاوب وآمال الشعوب وتطلعاتها. [1]

إلا أن الفصل بين السلطات هو من سمات الرشادة السياسية ودولة الحق والقانون لهذا فإنه لا سبيل إلى إصلاح نسق الحكم في الدولة العربية إلا من خلال تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات والعمل على تجسيد ذلك بقوانين واضحة، تكفل التوازن والتكامل بين السلطات المختلفة وتقوي تعاونها على حفظ المصلحة العامة، رعاية حقوق وحريات الأفراد وتمنع طغيان السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، وإلغاء مبدأ لا سلطة إلا بالمسؤولية[2]، وهذا طبعا يتطلب تمثيل نيابي حر ونزيه على وجه الخصوص لكي يصبح الحكم ممثلا بحق وخاضعا للمساءلة والفعالية، كذلك المراجعة الشاملة للنصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بالمؤسسة التشريعية لإزالة العقد والعراقيل القانونية وتغطية الثغرات التي تستغلها السلطة التنفيذية.

والتأكيد على قيام التوازن والتنسيق الحقيقي بين السلطتين، وإزالة التشابك وتدعيم التعاون دون حساسيات، يضاف إلى ذلك التأكيد على مستوى معرفي معين، بل يلزم على مستوى تعليمي وثقافي أرفع، فالمتغيرات العصرية تحتاج إلى مهارات أكبر.

---

[1] سمير أمين وآخرون: المجتمع والاقتصاد أمام العولمة ،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية2004،ص91.

[2] عبد الله جاب الله: استراتيجية الإصلاح والبناء في الجزائر، الجزائر:دار المعرفة 1997،ص17.

إن مسألة الرقابة البرلمانية ليست سيطرة بقدر ما هي رعاية لمصالح الهيئة المنتخبة لذلك يجب أن تكون الرقابة أصلية في السلطة التشريعية وفاعلة أكثر من كونا مجرد سيطرة أو ơويف وتديد.

-إحداث إصلاح حقيقي يحقق التوازن العقلي ويجعل البرلمان مؤسسة في الحياة وفي القرارات السياسية لا مؤسسة تابعة ومتأثرة. (1)

و عليه فان بناء السلطة التشريعية على هذا الأساس سوف يؤدي إلى إصلاح الحكم من جهة والحفاû على مصالح الشعب من جهة أخرى.

ā-القاƱƳ والقضاء:

لا تتجسد هناك رشادة ولا إصلاح سياسي دون وجود قواعد قانونية ضابطة، فالإصلاح يتطلب حفẓ القانون واستقلالية القضاء على السلطة التنفيذية وتعريف حقوق الملكية ومحاربة كل أنواع الفساد من القمة إلى القاعدة، وللأسف فإن التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة تؤكد أن المنطقة العربية تأتي في مؤخرة القائمة من حيث انتهاك الحريات، واختراق القوانين.

فلابد إذا من أجل التمهيد للانتقال إلى الديمقراطية والوصول إلى حكم راشد في المنطقة من أن تنقي قوانينها وإجراءاتا المدنية.

من هنا فسوف تضمن حقوق التعبير وحرية التنظيم للمواطنين كافة، ولا غنى عن تكريس سيادة القانون تحت حكم قضاء مستقل عن بقية السلطات بمعنى لا يصبح القضاء مجرد جهاز حكومي، فعلى القضاء أن يضمن الرقابة على نفسه من سوء استغلال السلطة والانحراف با، وإلا فسوف تكون النظم الإدارية معوقا لتحقيق العدالة. (2)

هكذا فإن إرساء ركائز العدالة والصرامة في تحقيق القوانين من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق دولة الحق والقانون ويكرس أسس الحكم الراشد.

ج-إصلاح الƸدمة المدƴية:

يمثل إصلاح الخدمة المدنية مكونا جوهريا لRصلاح المؤسسي خاصة في ظل التوجه نحو إشراك القطاع الخاص في الوظائف الحكومية لاسيما على صعيد الإدارة المحلية.

---

(1) عمر فرحاتي: صلاحيات الساطة التشريعية في الدول العربية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، العدد10،جوان2004،ص80.

(2) حسين قادري: التعددية السياسية في ظل الإصلاحات الجزئية في دول مجلس التعاون العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة،العدد9 جانمفي2004،ص99.

ولهذا فان تعزيز كفاءات وسلطات الإدارة العامة أمر ضروري في إطار الحاجة الملحة لمواجهة الدور المتغير والمتعاظم الأهمية، فقد أصبح يمثل إصلاح الخدمة المدنية مطلبا جوهريا للترشيد السياسي، [1]، لاسيما في الدول العربية وهذا لمواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية والعلمية، ولهذا فان إصلاح نسق الكسب في الخدمة الحكومية من خلال شفافية هيكل الكسب، وإزالة التفاوتات بين قطاعات الخدمة المدنية المختلفة، وتوفير المخصصات للمعدات وللتشغيل والصيانة اللازمة لكفاءة الأداء الحكومي[2]، وإدخال الأساليب والطرق العلمية وتدعيمها بالوسائل الحكومية المتطورة والاهتمام بالعنصر البشري الذي يعد جوهر الإدارة العامة من خلال إعداد كوادرها المهنية والفنية، وإيجاد حصانة للموظف العام حتى يقوم بدور قوي ويؤدي مسؤولية اتجاه تنفيذ القوانين دون القبول بتدخلات غير قانونية باسم السلطات العليا، وكذلك اعتماد الجدارة كأساس للتغير والترقية ولإنهاء الخدمة في الحكومة[3]، واعتماد برامج تعويضية في حالة التقليل من عدد العاملين ، كذلك إصلاح هيكل الضرائب لضمان العدالة ورفع الكفاءة.

من هنا يمكن لRدارة أن تتقوى بأجهزتا وبكوادرها البشرية، ويمكن لها أن تدخل ضمن شراكة متوازنة بين القطاع الخاص والـتمع المدني وهذا لتكريس الشفافية والفعالية ومشاركة قوية داخل الـتمع، وبالتالي الاتجاه صوب الرشادة السياسية والممارسة الديمقراطية الحقة.

ج- ℓlθɍl صوة الحكم ا‡لي:

إن التغيرات الحالية تقضي من الدول العربية وفي سبيل تحقيق رشادة سياسية التوجه من المركزية الإدارية أو اللامركزية صوب الحكم المحلي والذي يعد جوهر الحكم الراشد كونه عبارة عن مجلس منتخب تتركز فه الوحدة المحلية ويكون عرضه للمسؤولية السياسية أمام الباحثين، سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة.

ففي ظل الحكم المحلي تتمتع الوحدة الإقليمية بشخصية اعتبارية تميزها عن الإدارة المحلية، وتمكنها من الاستقلالية المالية، وبالتالي القيام باختصاصاتا ومباشرة التصرفات القانونية بما تمنحه من حقوق وما تفرضه من التزامات وهذا يعني عدم ارتباطه عضويا بالسلطة المركزية، فإذا كان

---

[1] أسامة شهوان: إدارة الدولة المفاهيم والتطور، ط1،الأردن:دار الشروق للنشر والتوزيع 2001،ص113.

[2] نادر فرجاني: مرجع سبق ذكره،ص20.

[3] أسامة عبد الرحمن وآخرون: الخليج العربي والديمقراطية، ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية2002، ص77.

الحكم المحلي بإمكانه ضمان مشاركة أكثر للناس وشفافية وفعالية فإنه يتوجب عل الحكومة المركزية تحديد الاختصاصات والواجبات المحلية، وهذا يساعد على الحد من تدخل الحكومة المركزية ويسهل عملية المساءلة وتقييم القيادات المحلية، كذلك التأكد من استغلال الموارد المحلية الذاتية وهذا للحد من اعتماد الوحدات المحلية على الإعانة الحكومية التي تصل في معظم الدول العربية إلى نسبة 80%.[1]

إن المساءلة والشفافية تقضيان من الوحدات المحلية تطوير أنظمة متكاملة لقياس وتقييم وحداتا التنظيمية، وبذا تستطيع الحكومة أن تتأكد من تقييم الأداء المؤسسي للوحدات المحلية، إلى جانب هذا فإنه يتوجب على هذه الوحدات المحلية،تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية من خلال الاستفادة من التكنولوجيا، المعلوماتية بما يساهم في زيادة كفاءاتا الإنتاجية، والدخول في شراكة مع القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة مشروعات استثمارية وكذا الاهتمام بالموارد البشرية والارتقاء به ماليا وتدريبيا.

إذا لتحقيق الشفافية والمساءلة وضمان المشاركة الفعالة، والاستغلال الأمثل للموارد المادية والمالية، وربح الوقت ومحاربة الفقر، يتوجب تبني سياسة الحكم المحلي الذي يساعد علي Ơطي المشاكل والعراقيل التي تتخبط فيها الإدارة المحلية وبالتالي التحكم في مواردها وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2- ȓٻÙ القطاع اlا î :

في ضوء مجمل التطورات الاقتصادية والدولية والحاجة إلى تحقيق تسارع في التنمية لتقليص الهوة بينها وبين الدول الغنية وتوفير متطلبات النهوض والترشيد والتقدم، أصبح من الأمور الملحة اعتبار التنمية الاقتصادية مسألة وطنية، لأاها ترتبط بتوفير إمكانات جديدة للبلاد تزيد من قدراتا وتحقق من مصاعبها، وتحقق الاحتياجات الأساسية لها.

من هنا تبرز أهمية مشاركة القطاع الخاص بموارده ومدخراته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما في ضوء عدم قدرة الدولة القطرية على تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة، بسبب ضعف مواردها، وتوظيف هذه الموارد في أولويات تقدم على الإنفاق الإإائي.

---

[1] محمد محمود الطعامة وسمير محمد عبد الوهاب: الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الادارية2005،ص22.

كما أن المصاعب التي تتعرض لها استثمارات العرب في الخارج والحاجة إلى إقرار سياسات من شأنا إعادة توطين هذه الاستثمارات في الوطن العربي. [1]

إن إعطاء القطاع الخاص مساحة كبيرة لRسهام في التنمية يجب ألا يفهم على أنه oلي الدولة عن مهامها التي قامت من أجل تحقيقها، فدولة السوق إذا لم تكن أقل اهتماما بالنشاط الاقتصادي فإنا لا تباشر هذا النشاط مباشرة وإlيا شراكة للأفراد، والمشروعات من القطاع الخاص وذلك تحت قواعد وضوابط يتم من خلالها ضبط هذا النشاط وهذا ما يتجلى في السياسات التي تضعها التي ، لهذا فإن دور الدولة في تنظيم السوق يأخذ عادة شكل القواعد العامة والسياسات* أكثر مما يأخذ شكل القرارات والأوامر.

الأمر الذي يترك للأفراد حرية المبادرة الاقتصادية وفق ظروف مناسبة لذلك،و هنا تكون الدولة قد أعطت أهمية كبيرة لضرورة تحقق الاستقرار القانوني والاقتصادي بما يسمح لهؤلاء الأفراد والمشروعات من اoاذ القرارات الاقتصادية السليمة ، كذا þاية قيمة النقد وتوفير استقرار الأسعار، وفي نفس الوقت الحفاû علي النظام المالي الذي يساعد على حسن التنبؤ والتوقع. [2]

من هنا فإن فاعلية القطاع الخاص تتوقف على مدى قدرة الدولة في توفير وضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتوفير الشروط المناسبة لزيادة فرص العمل وتشجيع الادخار، من هنا ضبط القطاع الخاص يعني توفير الشروط الاقتصادية المناسبة لضمان تنافسية الأسواق ومحاربة الاحتكار، وحرية الحصول على المعلومات للدخول في الأسواق، وهذا هو الضمان الجوهري لكفاءة الأسواق.

---

[1] عبد الحليم خدام: النظام العربي المعاصر قراءة الواقع واستشفاف المستقبل، ط1،لبنان:المركز الثقافي العربي2003ص285.

*يعرف xavier greffe السياسة الاقتصادية: أنها مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه ،انظر بهذا الصدد:

عبد المجيد قري:المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ط2،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية2006،ص24.

[2] حازم البلاوي:دور الدولة في الاقتصاد،ط1،القاهرة:دار الشروق1998،ص101.

3- تنمية المجتمع المدني:

يعد توافر منظمات المجتمع المدني مطلبا ضروريا لتحقيق الرشادة السياسية، كونه الإطار العام المنظم للمشاركة الجماعية الاختيارية التي تسهم في بناء وتنمية وتقوية دعائم المجتمع جنبا إلى جنب مع جهود الدولة ولأنه أصبح ضرورة من ضروريات الترشيد السياسي فقد أدركت الكثير من الحكومات أهمية المجتمع المدني ودوره بعد أن كانت تتصارع معه أحيانا وتتخذ موقف الند ومواجهته أحيانا أخرى، أو تضع له العراقيل في مواقف أخرى كما هو الحال بالنسبة للمجتمع المدني الغربي.(1)

ومنه فإن تقوية مؤسسات المجتمع المدني لا تعني إضعاف الدولة أو إلغاء دورها الاجتماعي بالكامل، لذلك فإن تقوية القطاع التطوعي يجب أن يتكامل مع الدعوة إلى وجود دولة مؤسسات قوية تقوم على أسس ديموقراطية وعدالة اجتماعية التي تعد بمثابة الضمان الوحيد لوجود شراكة بين الدولة والقطاع الثالث.

لذلك فإن اشتراك هذا الأخير في الترشيد السياسي يجب أن ينطلق من خلال حركة جماهيرية واسعة الانتشار تقوم على العمل الاجتماعي الجمعي والقابل للاستمرار والاعتماد على موارده الذاتية. (2)

كما تحتاج إلى دعم معنوي ومادي وإلى آلية فعالة لتحريك دوره وتفعيل أدائه بصورة مؤثرة ومحركة ومتفاعلة بجدية مع متطلبات ومستجدات ومتغيرات الحياة المعاصرة التي تشابكت قضاياه ومشاكله وحلقاته الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الإفرازات الخاطئة والتراكمات العميقة والتي هي نتاج الأزمات التي انعكست صورتا السيئة السلبية على المجتمع بفئاته وطبقاته. (3)

---

(1) مدحت أبو النصر: إدارة الجمعيات الأهلية، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية 2004، ص 53.

(2) نادر فرجاني: مرجع سبق ذكره، ص 21.

(3) إبراهيم عبد الهادي المليجي: تنظيم المجتمع نظرة تكاملية معاصرة، الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية 2004، ص86.

لذلك لزم على الدول العربية تنمية هذا الأخير نظرا لأهميته، من خلال الابتعاد عن تكميمه، وإلغاء القوانين التي تحد من فاعليته وفعاليته، والعمل على الشراكة ضمن العمل السياسي، واتخاذ القرارات التي تخدم الوطن بدلا من قمعه واحتوائه لمجرد أنه يشكل خطرا على مصالح فئات وتخريب الدولة.

لهذا يجب أن تشكل هذه المنظمات جزء من النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي وأن تعمل على مراقبة النظام والاتجاه دائما إلى التجديد والإبداع.

المبحث الثاني: ثنائية العلاقة بين التمع المدني والدولة العربية.

إن العلاقة بين التمع المدني ولدولة العربية، والتي هي علاقة هيمنة واحتواء الدولة لمؤسساته تتطلب إبراز مختلف الآليات التي تتبعها هذه الأخيرة للسيطرة على منظمات و مؤسسات التمع المدني لديها و التي من بينها:

أولا: تأثير الدولة على التمع المدني.

الأصل في الدولة أن تكون محايدة ومستقلة كرابطة مدنية تحترم استقلالية الفرد الحر القادر على تسيير أموره، وتحديد أهدافه العليا، ويقوم نظام الحكم فيها بدور الحكم الحايد غير المنحاز في رعايته يسعى الأفراد (المواطنون المتساوون) نحو تحقيق أهدافهم ومصالحهم بحيث يتركز دورها في عمليات التنظيم والتنسيق والتقنين، وحماية التعددية السياسية، وبما لا يتعارض مع اتساع مساحة الحريات والحقوق السياسية وحماية دور التمع الذي خارج نطاق السياسة، وفي ذلك يقوم نسق الحكم الراشد (غير الاستبدادي) على أسس مجتمعية معبرة عن الناس تعبيرا سلميا وتربط بينها شبكة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة الناس وبما يستهدف المصلحة العامة. (1)

إلا أن الملاحظ في الدول العربية هو غياب أو تغيب مثل هذه المؤسسات التي تتولى هذه الوظيفة لاجتماعية وهذا يعود في الأساس إلى طبيعة الدولة التي عرفتها هذه التمعات والتي لم تكن تسمح ببروز أية استقلالية خارج هياكل المؤسسات الرسمية، التي أصبحت مهمتها إنتاج السيطرة بأية وسيلة وبالتالي ساهمت كثيرا في خنق التمع المدني وتغيببه.

ولعل السمة الأساسية التي واكبت تأسيس الدولة الغربية أنها باشرت بإقامة حكومة وإدارة وجيش قبل أن ترسخ فيها مؤسسات الدولة من مجالس ومنظمات أي أن البداية جاءت بتأسيس سلطة قل تأسيس الدولة و هو

الأمر أدى إلى احتكار الدولة للمجال السياسي، والسيطرة على التمع لذلك لم نعرف في المنطقة العربية على حد تعبير **ألفرد ستيفان** ما تسميه الأدبيات الاجتماعية الحديثة بالإدماجية التمعية **Sociétal Corporation** التي تعمل على قيام وتأسيس مؤسسات وهيئات التمع المدني تلقائيا، وباستقلال عن الدولة وسلطتها(2)، وعلى العكس من ذلك فقد عرفنا إدماجية الدولة

---

(1) ثناء فؤاد عبد الله: آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي، ورقة مقدمة في موضوع الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية2005،ص408.

(2) نفس المرجع، ص409.

State Corporation أي تحكم الدولة في إنشاء هذه المؤسسات والهيئات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية، ولذلك يرى الأستاذ برهان غليون :"... أنه Ź التخلي كليا عن استقلالية التمع المدني باسم بناء الدولة والأمة، فالسلطة المركزية تتيح لنفسها بدون أي قيد إعادة تشكيل علاقات الملكية الاقتصادية وأن تقرر نوع الخطابات التي ينبغي على الإمام أن يلقنها في المسجد، والأفكار التي ينبغي على المواطن الصالح أن يؤمن با ويتداولها والنتيجة ليست تغيير التمع بل خلق الدولة الشمولية والسلطة المطلقة [1] فهيمنت على الال السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومنعت أي مؤسسة مستقلة ترغب بالنشاط في إحدى هذه الالات، لأنا تصطدم حتما بتوجه الدولة (الوع) إلى الأحادية وغير المستجيب لرغبة التمع في ممارسة دوره وفق تصوراته، أو مالاته الخاصة، ولذلك دائما ما تكون العلاقة بين الدولة الغربية والتمع المدني علاقة يسودها التوتر والتنازع لتأسيس ثنائية ليست تصالحية كما هي في الفكر الغربي، وإا صراعية تقوم على الإلغاء المتبادل، فالدولة العربية رهنت التمع بإرادتا وسلطتها[2]، ولذلك يرى Peter Monsfield أن الشرق الأوسط ينقصه مجتمع مدني نابض ويعزو ذلك إلى غياب المؤسسات والمنظمات المدنية التي إذا وجدت تكون غالبا تحت تأثير السلطة أو الدولة التي تجعلها تفقد فاعليتها. [3]

فإذا كانت الدولة خاصة في الدول المتقدمة لا تتصدى لبناء مثل هذه المؤسسات فإن الدولة القطرية العربية خاضت في مجال بناء المؤسسات الخدمية والإنتاجية كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا، فقد فعلت ذلك في الغالب لأنا ترى فيها وسيلة من وسائل الضبط والتحكم في حركة التمع المدني، ولتقليص هامš استقلالية عنها وهذا ما يفسر إقبال كل الدول القطرية العربية بصرف النظر عن إيديولوجية النظام الحاكم فيه، على توسيع وإنشاء المؤسسات الخدمية والإنتاجية، فحتى في الدول التي تأخذ بنظام الاقتصاد الحر، حرصت الدولة على أن تربطه با من خلال سياسة الإنفاق العام أو من خلال سياسة الإنفاق أو من خلال القوانين والضوابط الإدارية. [4]

---

[1] Alfred stefhon : the state and the society, prinction university press, 1973, pp30-37.

[2] رضوان زيادة: النظام السياسي العربي وأزمة التغير، "مجلة شؤون الأوسط"، العدد120، خريف20054،ص162.

[3] عدنان الخلفي: تأسيس المجتمع المدني، ط1،دمشق،دار البراق1997،ص23.

[4] سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص184.

فالملاحṢ هو وجود تباين بين دولة تزداد قدرة على الضبط الرقابي، والردع العقابي مصحوبة بƞعة تدخلية هائلة في فضاءات الحياة الخاصة والعامة مقابل مجتمع مدني مقطوع الأوصال.

وبالنتيجة فإن تحديد أهم الأسباب التي جعلت الدولة تسيطر على ا تمع المدني وتحويه تكمن في:

-أن الدولة العربية هي من انتج ا تمع المدني وليس العكس كما حدث في الغرب، ولهذا فنحن مازلنا في المرحلة التي مرت بها ا تمعات الغربية في القرن 16.

-طبيعة السلطة العربية الاستبدادية أنتجت مجتمع مدني شكلي مقيد وضعيف حتى لا يشكل خطرا على مصالح فئاتها الحاكمة.

-ضعف ا تمع المدني في حد ذاته ساهم في استمرار تسلط الفئة الحاكمة وبالتالي استمرار تكميم هذا الأخير.

-غياب الإرادة والثقافة السياسية ساهم بشكل كبير وعميق في ترسيخ الأفكار والعقلية الاستعمارية.

-الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة العربية لم تساعد على الاهتمام بالعمل الطوعي كما حدث في الغرب.

ثانيا: Ǔليات تأثير السلطة على ا تمع المدني

النظام السياسي العربي القائم اليوم سلطوي في الأساس واليقين أن هناك تفاوتات ما بين قطر و آخر، بيد أن أحد لا يذكر هذه السمة الجوهرية، فالحكام يسيطرون والشعوب ơضع ومحاسبة الحكام لا تكاد تذكر، يضاف على ذلك أن التوجه منذ بداية السبعينات كان ينحو إلى المزيد من الحكم التسلطي، فقد تضاءلت التظاهرات والاحتجاجات التلقائية والأسر الحاكمة والأنشطة التي كان يظن أنها لا تصمد لا تزال حتى الآن، وأحزاب المعارضة وحركاتها وتجمعاتها قد خفتت

أهميتها والحريات الأساسية قد Ź كبتها[1].حتى لا تشكل معارضة حقيقية للنخبة الحاكمة وبالتالي الإطاحة ڊا وفقدان مصالحها التي عملت جاهدة منذ تسلمها سدة الحكم، وللحفاŭ عليها وتقوية لقبضتها وحتى تتمكن من خلق تجانس في هرم السلطة كما كان سابقا عبر وضع استراتيجية تمكنها ن التخلص من هيمنة الحزب الحاكم والتوجه نحو الممارسة الديمقراطية، وهذا يكسبها صدقية داخل الوطن وخارجه ويساعدها من تحديد الخصم واحتوائه، وهي قوة تستخدم عند الحاجة.

1-Ơديد اƪÔم واǵتوائǷ: إذا كانت الدولة العربية قد أبدت رغبة واضحة من خلال خطاباتا الرسمية في التوجه نحو الديمقراطية، وفتح مجال المشاركة أمام منظمات اﻟتمع المدني، فإن الواقع يشير إلى عكس ذلك ويؤكد على أن هدف السلطة هو مواصلة سيطرتا على اﻟتمع ومراقبته وبالتالي تكممه عن طريق:

أ-التشريع: تقوم الحكومة بإصدار تشريعات تحكم سيطرتا على مؤسسات اﻟتمع المدني وهذا يعطيها سلطة حل الجمعيات المدنية والتدخل في إدارة هذه المنظمات من خلال إصدار قوانين تتيح للحكومة توجيه أهداف هذه المنظمات واستبعاد قياداتا والاعتراض على قراراتا خاصة وأنا علي اطلاع بكل نشاطاتا والقائمين عليها، وهذا ما يمكنها من توجيه هذه المنظمات ففي كل الدول العربية ماعدا لبنان والمغرب يشترط موافقة الحكومة علي تأسيسها بشروط مبهمة وغامضة، كما أنا لا تسمح بانتشاء ما تراه لا يخدم السلطة و توجهاتا. [2]

ā-المقرات:تعد المقرات من المشاكل الكبرى التي تعاني منها الجمعيات في الدول العربية، وهذا ما ساعد السلطة على التحكم في هذه الجمعيات، إذ تمنح المقرات فقط إلى الجمعيات المقربة منها أو التي لا تضر بمصالحها، من هنا فإن الاعتراف بالجمعيات دون منحها مقرات يخدم بطريقة غير

---

[1] مايكل هيدسون وآخرون:العقد العربي القادم، ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية1986،ص18.

[2] عبد الغفار شكر: المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية ،"مجلة حصاد الفكر"، العدد148،يوليو 2004،ص16.

مباشرة السلطة، لأن الافتقار إلى مثل هذه المقرات يؤدي إلى عرقلة نشاط الجمعيات، ويصبح ينحصر فقط في تظاهرات مناسباتية.

ج- الجانب المالي: إن تحقيق أي نشاط يحتاج لتمويل يدعمه ويقويه، لهذا فإن الجانب المالي عنصر أساسي لقيام الجمعيات، و فيما يخص المجتمع المدني العربي فان الدولة هي التي تقوم بتمويله وخاصة الجمعيات التي تخدم سياستها ، فتتحصل بطريقة منظمة علي مواردها المالية، أما الإعانات التي تقدمها إلى الجمعيات الأخرى فتتمثل في مبالغ محدودة جدا، وهذا ما ينعكس سلبا على أدائها من جهة وسهل السيطرة عليها من جهة أخرى، خاصة وأنا مطالبة بضرورة تحديد مصادر تمويلها. [1]

إن افتقار هذه الجمعيات للمصادر المالية (غياب العمل الخيري) وتضييق الخناق على إعانات الدولة سوف يسقط هذه الجمعيات في فخ التبعية الخارجية.

2- تجزئة الجمعيات:

إذا كانت الأحزاب قد استطاعت أن تتوغل في الحقل الجمعوي وتجعل منه جسرا تمر عبره إلى المجتمع، فإننا نجد المستفيد الأول هو الدولة أو السلطة الحاكمة.

لقد عملت الأحزاب السياسية على إدخال منظمات المجتمع المدني ضمن العمل السياسي وإفراغها من محتواها الأصلي[2]، والذي يصب في إطار العمل الاجتماعي، فمعظم الجمعيات التي كان من المفروض أن تتوجه إلى دعم مشاركة المواطنين وضمان حقوقهم ومراقبة العمل الحكومي ومن ثم الضغط على الفئات الحاكمة بالتوجه نحو الديمقراطية أشركت في العمل السياسي مع الأحزاب السياسية، فأصبح عملها يقتصر على تدعيم المنتخبين ومساندة الأحزاب السياسية

---

[1] جلال عبد الرزاق: الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي، مجلة المستقبل العربي، العدد314،مارس 2005،ص138.

[2] نفس المرجع، ص139.

والبروز في المناسبات الانتخابية لمناصرة حزب أو برنامجه، وهذا ما أدى إلى تغير توجهها من العمل الاجتماعي إلى العمل السياسي.

انطلاقا مما سبق نصل إلى أن هذه الآليات التي اعتمدتها السلطة للتحكم في المجتمع المدني قادته إلى محدودية شرعيته وكفاءته، وفقدت استقلاليتها، فلقد أصبحت مجرد أشكال متحجرة لوجود سابق، كما أنها تحولت إلى أدوات جاهزة تستخدمها البلدان العربية للسيطرة على المواطنين، بمعنى أنها صارت وسائل ضبط للشعب بواسطة الدولة، بدل أن تكون وسائل لتعبئته أو أن تعمل كمراكز مراجعة لسلطة الدولة.

الخلاصة والاستنتاجات:

لقد تم في هذا الفصل التطرق إلى المجتمع المدني في الدول العربية وواقع النظام السياسي في هذه البلدان، انطلاقا من محاولة التطرق إلى التكوينات التقليدية التي كانت سائدة في تاريخ الدولة العربية قبل بروزها كدولة حديثة مستقلة، والتي أطلق عليها المجتمع الأهلي الذي كان كوسيط بين المجتمعات العربية وبين الدولة السلطاوية، كما كانت تلك احتياجات ورغبات الأفراد، مرورا بعد ذلك إلى المؤسسات الحديثة التي أنشأت مع بروز الدولة الحديثة، عندما تآكلت المنظمات التقليدية فأخذت الشكل الرسمي واصبح يطلق عليها المجتمع المدني، ثم تم التطرق إلى خصائصه، وتحديد وضعيته القانونية في النظم العربية وتم دراسة الجزائر كنموذج لكي تكون الدراسة أقرب للواقع، ونظرا لاختلاف النظم العربية، وبما أن منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى بيئة تضمن بقاءها وتطورها وبالتالي فاعليتها، فقد تطرقنا إلى البيئة العربية التي تمت فيها هذه المنظمات، من النشأة إلى المرحلة الحالية، ووصلنا إلى أن هذه البيئة تميزت بتسلطها واستبدادها وبالتالي عدم تمتعها بشرعية قانونية بمعناها التام، وهذا ما سبب أزمة مشاركة سياسية حقيقية وسدت طرق وأساليبها، فضيقت الخناق على مؤسسات المجتمع المدني بطرق وآليات مختلفة.

إن الحالة المزرية والوضعية الرديئة التي آلت إليها الأنظمة العربية جعلتها تعاني تحديات داخلية وخارجية دفعتها إلى إصلاح سياسي داخلي بما يحقق رشادة سياسية، من خلال هذا نصل إلى:

-إن الدول العربية منذ استقلالها إلى يومنا هذا مازالت تعاني أزمة الشرعية ومفهوم السلطة، ومفهوم المشاركة، وهذا ما يجعلنا نقول أن نشأة هذه الدولة لم يكتمل بعد.

- تبلور ظاهرة الإخفاق السياسي و التنموي أدي إلى الزامات الحكم الراشد.

-إن استمرارية سيطرة الدولة و احتوائها للنسيج الاجتماعي يحول دون تحقيق استقلالية المجتمع المدني الأمر الذي أدي إلي إضعافه.

الفصل الثالث

إشكالية مساهمة المجتمع المدني

في ترقية الرشادة السياسية

يتصف ا لتمع المدني العربي بأنه مجتمع هاّ جنيني، مازال لم يصل بعد إلى درجة التطور التي وصل إليها ا لتمع المدني الغربي، وهذا بسبب سيطرة النظم السياسية التي تحكمه واستبدادها، وتضييق الخناق عليه.

ولتفعيل الحكم الراشد في المنطقة العربية، وضرورة ترقيته، ظهرت الحاجة إلى فاعلية مؤسسات ا لتمع المدني والاستعانة ٰا.

وهو ما جعلها محل نقاê وتساؤل حول إمكانية مساهمتها في تجسيد هذه الرشادة السياسية، فظهرت هناك مبادرات خارجية وداخلية، تدعو إلى ضرورة وجود مثل هذه المنظمات وتفعيلها لتكريس الممارسات الديمقراطية والمشاركة وترسيخ القيم ا لتمعية.

وعليه سوف يتم التطرق إلى المبادرات التي ساهمت في تفعيل ا لتمع المدني العربي الداخلية منها والخارجية، وتحديد دور هذا الأخير في تكريس مؤشرات الرشادة السياسية من مشاركة سياسية وقيم ديمقراطية وثقافة سياسية، وذلك لإظهار دوره وفاعليته التي تتوقف على مدى توافر العوامل والظروف المساعدة على توفير المحيط الملائم لقيامه وفاعليته ابتداء من الإطار القانوني والسياسي، الذي يمنح استقلالية مؤسساته إلى ضرورة توافر الظروف الاقتصادية، التي تساعد على ٰاوه وصولا إلى الإطار الثقافي الذي يكرس استدامته.

المبحث الثاني: مبادرات تفعيل المجتمع المدني لإقامة حكم راشد

إن إبراز المبادرات الخارجية والداخلية التي نادت بتفعيل دور المجتمع المدني العربي، وإشراكه في عملية التنمية والتحديث، تعد ضرورية لكونه آلية من آليات الرشادة السياسية في المنطقة.

أولا: المبادرات الخارجية

لقد تعددت المبادرات الغربية الرامية إلى إحداث إصلاح سياسي وتفعيل منظمات المجتمع المدني، من "مشروع الشرق الأوسط الكبير" إلى " وثيقة الثماني" واجتماع اسطنبول و"المبادرة الفرنسية-الألمانية" وصولا إلى " منتدى المستقبل"، إلا أن التركيز (في هذه الدراسة) سيتمحور حول أهم هذه المبادرات، والتي من أبرزها" مشروع الشرق الأوسط الكبير " كمبادرة أمريكية لتحفيز الديمقراطية، "والمبادرة الفرنسية –الألمانية" كأنموذج أوروبي لتحقيق الإصلاح والديمقراطية وتحفيز المجتمع المدني العربي كشريك في تحقيقها.

1- مفهوم الشرق أوسطية:

لقد أصبحت صورة الشرق متماسكة (*)، فقد وجد شرق أدنى وشرق أوسط وشرق أقصى، ولم تغير الحرب العالمية الأولى في الإصطلاح، غير أن سقوط الإمبراطورية العثمانية قد صاحبه تحولات كبرى، فالأراضي التي كانت تابعة لها قسمت وأصبح جزء كبير وعظيم منها تديره حكومة الهند، التابعة للحكومة البريطانية حتى صارت تشكل دائرة جغرافية جديدة ، تابعة للندن، لهذا فقد ارتبط ظهوره بالمرحلة الاستعمارية التي عرفتها البلاد العربية، ولم يكن المفهوم يشير في الواقع على حيز جغرافي معين ولا على تاريخ محدد مشترك لشعوب المنطقة، بل استند بالأساس إلى نظرة السياسات الاستعمارية الأوروبية وإلى أوروبا كمركز للعالم، في هذا الإطار شاعت فكرة (الشرق الأوسط)، في السياسة البريطاني، وفكرة المشرق في أدبيات السياسة الفرنسية وكلاهما مفاهيم جيوسياسية واستراتيجية دلت على طبيعة مخططات القوى الاستعمارية الأوربية إزاء المنطقة. (1)

(*)لقد ظهر مصطلح الشرق الأوسط على يد أخصائي الجغرافيا الشهير "ألفريد ماهانا" عام 1902 ،وحدد ماهانا الشرق الأوسط من وجهة نظر غربية، بأنه منطقة حول الخليج لا هي "شرق أدنى" ولا هي " شرق أقصى"، وطرح ماهانا هذا المفهوم من خلال مناقشة للاستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في إيران.

(1) إكرام عبد الرحيم: السوق الشرق أوسطية من هرتز إلى ما بعد باراك، ط1،القاهرة: مركز الحضارة العربية 2000ص38.

ومع بداية إعلان تأسيس الدولة العبرية على الأرض العربية في فلسطين في 14 ماي 1948 أسست "الشرق أوسطية" التي أصبحت تضم إلى جانب الدول الأولى، الدولة العبرية، وهكذا فإن الشرق أوسطية في أبعاده التاريخية، لا تقتصر على علاقة تأسيسية بين العالم العربي الإسلامي والعالم الغربي، وإنما هي علاقة ثلاثية تشمل ثلاثة أضلاع في آن واحد، العالم العربي الإسلامي وإسرائيل. (1)

ولهذا فإن مصطلح الشرق الأوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية محددة بل إنه مصطلح سياسي في شأنه وفي استخدامه، وعليه فإن هذه التسمية لم تستمد من طبيعة المنطقة نفسها وخصائصها البشرية أو الحضارية أو الثقافية أو شكل نظمها السياسية، بل تشير إلى علاقة الغير بالمنطقة.

وينم الاستخدام السياسي لمصطلح الشرق الأوسط عن النزعة الغربية الأمريكية الهادفة إلى القضاء على استقلالية العالم العربي بإدماج إسرائيل خصوصا، و تركيا وغيرها من البلدان المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل إيران في عهد الشاه وقبل اندلاع الثورة الخومينية. (2)

وهكذا فقد اتخذ مصطلح الشرق الأوسط في إطاره الجغرافي بعدا سياسيا واقتصاديا، فأصبح يمثل مركز حيوي تلتقي فيه المصالح وتتصارع فيه الأطماع، خاصة وأنه أصبح حيزا كبيرا في سياسات واستراتيجيات الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

---

(1) محمد سيد أحمد: الشرق أوسطية الأبعاد السياسية والثقافية، في نادية مصطفى محرر، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 7-9 ديسمبر1996، ص05.

(2) السيد يس: الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي، ط1، لقاهرة: دار ميريت 2005، ص91.

2- مشروع الشرق الأوسط الكبير:

طالما كانت منطقة الشرق الأوسط محطة اهتمام الدول الغربية (والولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص)، وهذا يظهر من خلال اهتمامها "بالإصلاح السياسي" داخل هذه المنطقة، لاسيما بعد موجة التحولات الديمقراطية، وتخصيصها قسما من المساعدات التي تقدمها لبعض دول المنطقة ولمنظمات المجتمع المدني العربي للترويج لمبادئ حقوق الإنسان، والديمقراطية، غير أن هذه الاستراتيجية لم ترتق إلى مستوى سياسة واضحة المعالم.

ونتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أين خرجت الإدارة الأمريكية من هذه الأحداث باستنتاج مؤداه أن الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية السائدة في البلاد العربية هي المسؤولة عن إنتاج الإرهاب، وأنه لابد من تغير هذه الأوضاع خاصة في جانبها السياسي، حتى اصبح نشر الديمقراطية في البلاد العربية أحد الأهداف الرئيسية المعلنة للسياسة الأمريكية في المنطقة، ففي هذا الإطار طرح ما عرف بـ"مشروع الشرق الأوسط الكبير" « The Greet Middle East » ، والذي يهدف إلى فرض الإصلاح السياسي والاقتصادي في المنطقة، وفي هذا الإطار صرح الرئيس الأمريكي **جورج بوش الابن** " أن أمريكا عازمة على نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير لأنا مكان لموت الحريات مادامت تعاني من الركود والاستياء والعنف، وإن الشعب الأمريكي متفان في توسيع دائرة العالم الحر، رغم كل التحديات وأنه ملزم إلزاما كاملا بقيادة الثورة العالمية لنشر الديمقراطية والتي تدف إلى اقتلاع جذور الإرهاب وتحرير العالم مما يضره".(1)

(1) أحمد ثابت: الشرق الأوسط الكبير: موقع إسلام أون لاين
www.islamonline.com/2004/03/04.

وفي نفس السياق صرح **كولن باوô** وزير الخارجية الأمريكية لصحيفة لواشنطن بوست منتصف حزيران 2004 أن إدارة بوê تعمل على صياغة مبادرة لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير، مستوحاة من معاهدة هلسنكي* 1975. [1]

وعليه يتضح بأن منطقة الشرق الأوسط قد استحوذت على حيز كبير في سياسات الولايات المتحدة بعد 11 أيلول 2001، لأنا تعتقد بأن هذه المنطقة هي معقل الإرهاب ومصدر التطرف والعنف، لهذا فهي بحاجة إلى تدخل فوري لإصلاح هذه المنطقة والحد من هذه ظاهرة التي أصبحت يشكل تديدا حقيقيا للدول الغربية وأمريكا بالخصوص لهذا فقد طرحت مشروع الشرق الأوسط كمبادرة لتأكيد ضرورة الإصلاح السياسي في المنطقة العربية وتفعيل مشاركة القطاعات الحساسة كمنظمات الـتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق الديمقراطية والتنمية السياسية في ظل حكم راشد.

وبغض النظر عن الأهداف التي أقرتا الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا المشروع، فإنه يهدف بالدرجة الأولى إلى بسط نفوذها من جهة واحتواء المنطقة وþاية أمن إسرائيل من جهة ثانية[2]، لهذا ارتأى بعض المراقبين العرب بأن هذا المشروع هو مفهوم سياسي يعكس المصالح الاستراتيجية لأمريكا. [3]

---

* معاهدة هلسنكي 1975: ساهمت في تفكيك الاتحاد السوفياتي ومعسكره في أوروبا الشرقية.

[1] بن سالم عبد الحميد: مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على المنطقة، الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع2005،ص12.

[2] برهان غليون: العالم العربي ومشروع الشرق الأوسط الكبير :
www//criique sociale.blogspost.com. 2004/11/01

[3] بدون مؤلف: النظام الإقليمي العربي المضاعفات المستقبل، مجلة البصيرة، الجزائر:العدد8، سبتمبر2004،ص22.

2-**التمع** المدني **ومشروع الشرة اوسۥ الكبير**: لقد وضع بوê الابن ورقة الشرق الأوسط الكبير وعرضها على الدول الثمانية بجورجيا 2004 والتي استندت إلى واقع التنمية في الدول العربية التي حددها الكتاب العربي لتقرير الأمم المتحدة، حول التنمية البشرية لعامي 2002 /2003، حيث حددت نواقص ثلاثة الحرية-المعرفة-تمكين المرأة.

كما يرى التقرير أن المنطقة تقف في مفترق الطرق وإذا استمر الوضع على هذه الحالة فإن ذلك يشكل تديدا مباشرا لاستقرار المنطقة، وعليه لابد من تحقيق الإصلاح، بحيث حدد التقرير كحل لتجاوز هذا الخطر، صياغة شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط وتمكين مجموعة الثمانية من أن تتفق على أولوية مشتركة تعاž النواقص التي عددها تقرير هيئة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية وذلك:

بتشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، فقد جاء في تقرير **فريدوم هاوâ** لعام 2004 أن إسرائيل هي البلد الأكثر حرية في الشرق الأوسط ، ولفت تقرير التنمية البشرية على أنه من بين سبع مناطق في العالم حصلت البلدان العربية على أدb درجة في الحرية، قياسا على هذا ، فإن هذه الدول تحتاج لإصلاح حقيقي لهذا يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار القوة الدافعة لRصلاح في الشرق الأوسط والتي يجب أن تأتي من الداخل، وعليه فإنه يجب على الدول الثمانية أن تعمل على تطوير منظمات التمع المدني في المنطقة عن طريق: [1]

*تمويل المنظمات غير الحكومية المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وغيرها من المنظمات الأخرى.

*تدرب المنظمات على كيفية وضع برامج من اجل التأثير على الحكومات، وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد.

*تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.

---

[1] لمزيد من المعلومات انظر:

-وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير الملحق رقم 1.

من هنا وبذه الكيفية يمكن للدول الغربية أن تساعد في تنمية منظمات التمع المدني العربي.

إذا فمشروع الشرق الأوسط الكبير ركز على ضرورة تنمية منظمات التمع المدني وتفعيلها، كآلية لتحقيق الفعالية والشفافية، وغرس القيم الديمقراطية داخل هذه المنطقة، ولأن الترشيد السياسي حسبه ينبع من الداخل فإنه يستوجب على هذه الدول "الدول الغربية" أن تكرس حيز كبير من اهتمامها لمنظمات التمع المدني التي يقع على عاتقها تحقيق الإصلاح السياسي المنشود.

وعليه وبغض النظر عن الأهداف الاستراتيجية لهذا المشروع، فإن المبادرة الأمريكية ترى أن تحقيق الرشادة السياسية يتطلب بدرجة كبيرة وجود منظمات حكومية وغير حكومية قوية وفاعلة ومستقلة، على جانب القطاعات الأخرى.

وبما أن التمع المدني العربي يعاني من الضعف والهشاشة، الأمر الذي أدى إلى تغيب القيم الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وخنق الحريات، وحتى يتمكن هذا الأخير من تحقيق الإصلاح وتجسيد الحكم الراشد في المنطقة لابد له من دفع خارجي يمكنه من الفعالية والمشاركة في تحقيق قيم الديمقراطية.

2- المبادرة الأوروبية لتدعيم التمع المدني العرŸ:

بنفس الخلفيات والأهداف وفي نفس السياق طرحت المبادرة الأوروبية فكرة تحديث المنطقة العربية وتشجيع الديمقراطية وتنمية مؤسسات التمع المدني في وثيقة "شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وƃال افريقيا" ولقد صدرت هذه الوثيقة عن قمة الدول السبع الصناعية الكبرى زائدا روسيا في سي آيلاند بولاية جورجيا الأمريكية يوم 8 جوان2004، ولقد كانت هذه المبادرة عبارة عن امتداد لمبادرات سابقة مثل "الشراكة الاورومتوسطية" و "عملية برشلونة" وغيرها.

و تعد هذه المبادرة عبارة عن تعديل واستكمال لمبادرة الشرق الأوسط الكبير، حيث أضافت مشاريع ونشاطات جديدة، كما ركزت على ضرورة الإصلاح السياسي ، وبالأخص على دور

منظمات ا لتمع المدني، ومدى أهميتها كمحرك للنسق الاجتماعي وموجه للنسق السياسي، كما أكدت على أن الحكومات والمنظمات العربية لا تفتقر لأفكار إصلاحية لكنها تفتقر لتطبيقات، لهذا فقد وضعت مبادرة الشراكة خطة أولية لدعم الإصلاح وآليات تطبيقه من خلال مؤسسات متخصصة مثل: منظمة دعم الديمقراطية، المشكلة من حكومات ومنظمات مجتمع مدني من الدول الثماني والاتحاد الأوروبي ودول المنطقة، وكذلك تعاونية مالية دولية، تركز على الاستثمار الصغير والمتوسط، كما حددت الجهات التي تتوجه إليها وهي ليست الحكومات فقط بل أيضا منظمات ا لتمع المدني ومؤسسات رجال الأعمال. (1)

كما أكدت هذه المبادرة على أن قوة الدفع يجب أن تأتي من المنطقة" وإن كل الدول وا لتمعات المعنية عبرت عن حذر جماعي قوي في وجه أي محاولة تعرض كنموذج، وأقرت بمشاركتها في تحفيز الحكومات وا لتمعات المدنية من أجل تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون وحرية الإعلام والحكم الجيد، ودعم انبثاق مجتمعات مدنية وتطوير تعبيرها وتطلعا تا. (2)

إلى جانب هذا فقد وضعت فرنسا وألمانيا مشروعا لRصلاح في الشرق الأوسط تجسد في وثيقة "شراكة استراتيجية لمستقبل مشترك مع الشرق الأوسط" ركزت فيها على أهمية الجهود الأوروبية المبذولة في المنطقة وضرورة التنسيق مع بلدانا، من أجل دعم الإصلاح السياسي العربي، كما طالبت بضرورة توجيه وتشجيع الممارسة السياسية من خلال الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، واقتراح برامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإعداد قادة رأي عام في الممارسة الديمقراطية، وهو منبر لمراجعة القرارات وإطلاق مبادرات جديدة.

---

(1) انظر في هذا الصدد:

مشروع الشرق الاوسط الاوسع وشمال إفريقيا، شراكة من أجل التقدم والمستقبل ،"جريدة الشرق الاوسط" لندن العدد 2004/6/3.

(2) بن سالم عبد الحليم: مرجع سبق ذكره،ص42.

على الرغم من أن مبادرة ألمانيا وفرنسا ومشروع الشرق الأوسط الكبير يهدف إلى تحقيق الإصلاح في المنطقة العربية، إلا أن نقاط الاختلاف بينهما واضحة نذكر منها:

-إن المبادرة الألمانية-الفرنسية لا تنطلق من النظرة الأبوية، ولا تتصرف بالطريقة الانفرادية المباغتة، وتؤمن بضرورة إشراك المنطقة بكل القرارات والتدابير وتؤكد على أن تحديث المنطقة وتشجيع الديمقراطية لا يمكن أن يأتي من الخارج وأن مفتاح كل تغيير هو بيد أبناء المنطقة أنفسهم.

-لقد حددت المبادرة المبررات الأساسية لتقدمها، وهو القلق المشترك بين أوروبا ودول المنطقة العربية والإسلامية والشركاء الأطلسيين حول المصير المشترك، والخوف من تنامي الصراع بين هذه الدول حول الخلاف العربي الإسرائيلي، ويشترط أصحابا أن كل مبادرة يجب أن تلƑ حاجات المنطقة، كما تتحدث عن شراكة صادقة ورؤية مشتركة وتعاون حقيقي مع دول المنطقة. [1]

-بينما المشروع الأمريكي ركز على الخطر الذي يهدد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيين.

-كما أنه يظهر بجلاء من خلال المبادرة وجود كلمات تعبر عن الشراكة والصداقة والتعاون والحوار والتبادل، في حين أن المشروع لم يستعمل كلمة الحوار والتعاون سوى ثلاث مرات وبصورة مشروطة.

-لم تغفل المبادرة مشكلة الصراع العربي والإسرائيلي واعتبرت أن تسوية هذا الصراع أولوية من الأولويات الاستراتيجية الأوروبية، بينما المشروع الأمريكي أغفل عمدا أو تجاهل الصراع العربي الإسرائيلي. [2]

---

[1] بن سالم عبد الحليم: مرجع سبق ذكره، ص49.

[2] نفس المرجع: ص50.

وعليه فإنه رغم الاختلاف بين هاتين المبادرتين ألا انما أكدتا على أهمية الإصلاح في المنطقة العربية، وإحلال الديمقراطية فيها، وتنمية مؤسسات التمع المدني الكفيلة بحماية وتحقيق تطلعات المواطنين وإشراكهم في العمليات السياسية.

3- منتد? المستقبل ودور التمع المدني.

يعد هذا المنتدى* بمثابة خطوة علنية في مسار الإصلاح المفروض من الخارج، بل يمكن اعتباره آلية دولية لمتابعة جهود الإصلاح في المنطقة، ولهذا فقد تبنى وثيقة ركزت على ضرورة الالتزام بتعزيز قواعد الديمقراطية، والتنسيق والتعاون وتوسيع إطار المشاركة في الحياة السياسية، كما أكدت على ضرورة مشاركة التمع المدني في تحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما تجسد من خلال فرض طلب الولايات المتحدة الأمريكية من ممثلي التمع المدني بالمشاركة في هذا الاجتماع الرسمي، وهو ما يعكس رغبة المبادرة في تنمية هذه المؤسسات وإشراكها في التنمية السياسية والإصلاحات الجارية في المنطقة العربية.

وفي نفس السياق أكد المنتدى على أن تحقيق الديمقراطية يتوقف على مدى إشراك جميع مكونات التمع بما فيها قطاع الأعمال والتمع المدني، كما أن الإصلاح والتحديث في المنطقة يتطلب توسيع نطاق المشاركة في الحياة السياسية وفي الشؤون العامة، وفي اتخاذ القرار، في إطار سمو القانون والإنصاف والمساواة بين المواطنين بمن فيهم النساء، وضمان نظام عدالة مستقبل وحرية التعبير، بدف تقوية دور جميع مكونات التمع، بما فيها المنظمات غير الحكومية، ودعم مشاركة الفئات الاجتماعية كافة في الحياة السياسية لبلدانا. [1]

(*)لقد انعقد المنتدى في 11 ديسمبر 2004 في المغرب برئاسة وزير الخارجية الأمريكية "كولن باول" مع نظيره المغربي "محمد بن عيسى" وعلى مستوى وزراء الشؤون الخارجية والمالية الأكثر من عشرين بلد في منطقة الشرق الأوسط الأوسع، وشمال إفريقيا ونظرائهم في مجموعة الثمانية، وبحضور ممثلي عدة منظمات دولية عربية منها وأوروبية.

[1] بدون مؤلف: منتدى المستقبل في المغرب اليوم يضغط الشرق الأوسط،جريدة النهار، لبنان عدد2004/12/11.

وتقديرا للقيمة الحقيقية وللدور الذي تضطلع به منظمات ا لتمع لمدني في التنمية وكمساهم في الإصلاحات الجارية، ركز على أهمية مساهمات منظمات ا لتمع المدني كأرضية خصبة لمواطنة نشيطة ومسؤولة تكون أفضل لانتقال ديمقراطي ، إلى جانب هذا فقد أعلن المشاركون عن دعم تطوير التبادل والتعاون بين هؤلاء الفاعلين "قطاع الأعمال وا لتمع المدني"، كما رحبوا بجميع المبادرات المتعلقة بإصلاح منظمات ا لتمع المدني العربي، وبمجهودات إيطاليا وتركيا واليمن الخاصة بتعزيز المؤسسات والقيم الديمقراطية. (1)

انطلاقا مما تقدم فإن منتدى المستقبل هو عبارة عن خطوة علنية في مسار الإصلاح المطالب به من الخارج، وآلية دولية لمراقبة جهود الإصلاح في المنطقة، هذا بغض النظر عن الخلفيات الإيديولوجية لهذه المبادرة، أما بخصوص ا لتمع المدني فإن هذا المنتدى أعطى حيزا أكبر لدورها وركز على أهميتها خاصة فيما يتعلق بتحقيق الديمقراطية والتنمية السياسية وترسيخ الحكم الراشد لانه اعتبرها آلية من آليات الديمقراطية التي تستطيع ترسيخ القيم الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية وتفعيل النسق الاجتماعي وجعله كشريك محوري إلى جانب النسق السياسي والاقتصادي لتحقيق الرشادة السياسية.

وهو ما يبين ان المبادرات الخارجية جاءت لدفع المنطقة العربية صوب تحقيق الإصلاح السياسي، وركزت على أهم آلية يمكن أن تساعدها على تحقيق ذلك وهي منظمات ا لتمع المدني، واعتبرتا ركيزة أساسية إلى جانب القطاع الخاص والحكومي في تحقيق الحكم الراشد في المنطقة العربية.

(1) راجع الوثيقة الصادرة عن منتدى المستقبل 11 ديسمبر2004الملحق رقم2.

ثانيا: المبادرات الداخلية:

تعرض النظام العربي بوحداته المختلفة لضغوط عديدة من أجل الإصلاح منذ هجمات 11سبتمبر2001، ومن ثم وجدت الدول العربية نفسها في مأزق، فمن ناحية لا يمكن قبول الضغوط والمبادرات الخارجية، من أجل الإصلاح، ومن ناحية ثانية لا يمكنها تجاهل الأمر برمته، هو ما دفعها إلى القيام بطرح مبادرات الإصلاح هي الأخرى تحي من خلالها للشعوب العربية والأطراف الخارجية أن ثمة إرادة عربية للإصلاح، وأنه لا يمكن فرض نموذج سياسي إصلاحي معين على كل الدول العربية دفعة واحدة، بل يجب أن ينبع هذا الإصلاح من الداخل، لهذا فقد تنوعت المبادرات العربية الرسمية وغير الرسمية التي تناولت قضية الإصلاح في المنطقة العربية وضرورته، لتوضيح ذلك سيتم التركيز على مبادرة الإسكندرية ومبادرة قمة تونس كأنموذج رسمي لهذه المبادرات.

1- مبادرة الإسكندرية ودور المجتمع المدني العربي:

لقد أتت هذه المبادرة في سياق الاستجابة للتغيرات التي مرت بها المنطقة العربية، ولقد تبلورت رؤية المبادرة في "وثيقة الإسكندرية" * التي حددت القضايا الأساسية في المنطقة العربية وصاغت الحلول والآليات المطروحة لتنفيذها. (1)

لقد ركزت هذه الوثيقة على أربع مجالات للإصلاح، المجال السياسي والاقتصادي والمجال الاجتماعي والثقافي، كما أكدت على أن المجتمعات العربية تملك من النضج والخبرة التاريخية ما يجعلها قادرة على الإسهام في تشكيل الحضارة الإنسانية، وتنظيم أمورها وإصلاح أوضاعها الداخلية، وضرورة الانفتاح على العالم طبقا للأولويات المحددة.

---

* انعقدت هذه المبادرة في الإسكندرية ما بين 12 و14 مارس 2004، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والعمل الأهلي العربي .

(1) راجع وثيقة الإسكندرية 12 مارس2004المتحق رقم3.

أ-الإصلاǳ السياسي:

لقد اعتبرت هذه المبادرة أن الإصلاح السياسي يقع على عاتق الحكومات والـتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وهي الكفيلة ببناء النظم الديمقراطية التي تكون الحرية فيها هي القيمة العظمى والأساسية لتحقيق السيادة للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، واحترام كافة الحقوق في الفكر والتعبير عن الرأي للجميع، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتا الفكرية والإيديولوجية[1]، كما اقترحت إجراء إصلاحات في الدساتير العربية بما يتماشى والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وحول إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية فقد أكد ممثلوا الـتمع المدني والعمل الأهلي على ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارȏ المعمول با في بعض البلدان العربية وإلغاء المحاكم الاستثنائية أيا كانت مسمياتا.

كما أكدوا على ضرورة العمل على تقوية دعائم النظام الديمقراطي من خلال تعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية، مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي لضمان حريتها في الحركة والتمويل ومساهمتها الفعالة في مواجهة المشكلات التي تتطلب الجهد الجماعي.

ā-الإصلاǳ ȴقتÔادي:

رصدت الوثيقة مظاهر خلل متعددة، أبرزها اȀفاض معدلات النمو في الدخل القومي والإخفاق في توليد فرص عمل كافية، وارتفاع حدة الفقر والبطالة، فللخروج من هذا ما الوضع اقترحت الإعلان عن خطط واضحة وبرامج زمنية لȎصلاح المؤسسي والهيكلي ودفع عجلة

---

(1) راجع القمة العربية ورؤية المجتمع المدني العربي للإصلاح.
www//arabic.cnn.com/2004/03/25.

الاستثمار والاهتمام بالعمالة والتوظيف، وتخصيص أطر للتعاون الاقتصادي العربي في الإصلاح الاجتماعي، طالبت بإعادة النظر في بعض القيم التي ما تزال تؤثر بالسلب في الحياة العربية كقيم الخضوع والطاعة على سبيل المثال وإحلال قيم الاستقلالية والحوار والتفاعل، وتوجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة. (1)

د- الإصلاح الثقافي:

لقد أكدت على ترسيخ أسس التفكير العقلاني، والعلمي، بتشجيع مؤسسات البحث العلمي وتوفير التمويل اللازم لها، وإطلاق حريات المجتمع المدني في تنميتها،كما أكدت على قيم الحرية والحوار والاختلاف واللغة العربية وتنشيط التبادل الثقافي. (2)

وعليه فإن هذه المبادرة قد طالبت بضرورة الإصلاح في المنطقة العربية، وعلى دور منظمات المجتمع المدني في ترسيخ هذه الإصلاحات.

---

(1) نفس المرجع.

(2) بدون مؤلف:الإصلاح في العالم العربي:التقرير الاستراتيجي العربي،2004-2005، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 2005،ص287.

2/مبادرة التـHـديـQ والتطوير والإصلاdz وتفعيل الـتمع المدني:

لقد انبثقت هذه الوثيقة عن قمة تونس المنعقدة في 23 ماي2004 ، والتي أكدت على أهمية وضرورة الإصلاح، وركزت على رغبة الدول العربية في مواصلة التقدم والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، انطلاقا من الأسس والمقومات العربية، كما دعت إلى ضرورة ترسيخ القيم الديمقراطية وتوسيع المشاركة في الـال السياسي والشأن العام في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وفقا لما جاء في مختلف العهود والمواثيق الدولية كما اهتمت بدعم دور الـتمع المدني بما فيها المنظمات غير الحكومية، وتعزيز مشاركة فئات الشعوب كافة وترسيخ مقومات المواطنة. (1)

لقد عبرت هذه المبادرة عن رغبة الدول في تجاوز كل التداعيات الناجمة عن عهود الاستعمار وتعزيز مسيرة الديمقراطية.

يشكل الـتمع المدني حسب هذه المبادرة دعامة رئيسية لترسيخ القيم الديمقراطية، لهذا يجب دعم دوره التنموي وتعزيز مشاركته في ترسيخ الإصلاح السياسي، ومن ثم تمكينه من المساهمة في ترشيد نسق الحكم الصالح.

انطلاقا مما تقدم فإن هذه المبادرات الداخلية أعربت عن رغبتها في الإصلاح وتدعيم مؤسسات الـتمع المدني كشريك لتحقيق هذه الإصلاحات.

وعليه فإن كل من المبادرات الخارجية والداخلية قد أكدت على ضرورة الإصلاح في الدول العربية وتحقيق الحكم الراشد، وهذا نتيجة الأزمات المختلفة التي يعاني منها النظام العربي، لذا فإن هذه المبادرات ترى وجوب تفعيل دور الـتمع المدني لدفع الأنظمة صوب الإصلاح وتحقيقه وكآلية لترسيخ قيم الممارسات الديمقراطية في المنطقة.

---

(1) انظر" وثيقة بيان مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح لقمة تونس2004" الملحق رقم4 .

3/ردود فعل المنظمات المدنية العربية:

واستجابة للمبادرات الخارجية والداخلية، فقد صعدت القوى السياسية والمدنية من تحركها الإيجابي نحو الإصلاح السياسي، وحققت إنجازات مهمة في بعض الأحيان فقد نجحت المنظمات الحقوقية والسياسية في المغرب في حث الحكومة على الاعتراف بخروق سابقة، أبرزها ملف اختفاء المعارضين السياسيين، والسعي لمعالجة القضية .

وفي البحرين بدأت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب تطالب بتعويضات لعائلات الذين قتلوا وعذبوا بيد قوات الأمن في الأحداث السياسية السابقة، كما طالبت بمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي سوريا صعد أعضاء الجمعيات والمنظمات من مطالبهم بإلغاء حالة الطوارئ وإطلاق الحريات، كما أعلن الإخوان المسلمون مبادرة للإصلاح السياسي في مصر.

-وشهدت المملكة العربية السعودية بداية هذا العام حيوية مسبوقة في المبادرة المدنية تميزت بتمثيل نسبي لها من الحكومة، وقدمت العديد من الوثائق لولي العهد تضم بعضها مطالب بعض الجماعات الفرعية كالشيعة في الحريات الدينية والحقوق المدنية والمساواة بين المواطنين، ونددت أخرى بأعمال العنف ودعت إلى الانفتاح السياسي كمخرج للأزمة الحالية، وطالب بعضها بإصلاح وضع المرأة، وضمان مشاركتها الكاملة في الحياة العامة، وتضمنت إحدى هذه العرائض وإصلاحات أساسية منها الانتخابات والرقابة على المال العام وإصلاح القضاء.

وفي فلسطين نشطت منظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات، من مقاومة الاحتلال إلى الدفاع عن حقوق الإنسان في العمليات الإغاثية والمساعدات الإنسانية. [1]

---

[1] انظر بهذا الصدد: تقرير التنمية الإنسانية العربية2004 مرجع سبق ذكره ص57.

و بالنتيجة فان مجمل هذه المبادرات التي قام با ا لتمع المدني العربي كرد فعل على المبادرات الخارجية والداخلية يمكن الخلوص إلى أ نا عبارة عن مبادرات شكلية جنينية لا تمس جوهر الإصلاح الشامل، لأ نا في الأصل مازالت تعاني من سيطرة النظام وتحكمه، أي أ نا لم تتمتع بعد باستقلالية كاملة تمكنها من إحداث تغير جذري، مما جعل إسهامها في ترقية الحكم الراشد يتوقف على مدى تحركها نحو إحداث تغير جذري يمس النسق الاجتماعي والسياسي بمعناه الواسع.

المبحث الثاني: التمع المدني وتفعيل مرتكزات الرشادة السياسية

إن تجسيد الحكم الراشد في المنطقة العربية وترقيته يتوقف على مدى توافر المرتكزات الأساسية التي تساعد على تكريسه ، ولا شك أن اعتبار التمع المدني كأحد محاور الحكم الراشد إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الحكومي ، فإنه يقع على عاتقه مهمة تجسيده وترقيته، انطلاقا من إسهامه في تفعيل المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها.

و هو ما يتطلب التطرق إلى الديمقراطية كنظام سياسي واجتماعي و اظهار علاقتها بالتمع المدني، ثم محاولة معرفة دور التمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية التي تعد أهم مؤشر على وجود تواصل بين النسق الاجتماعي والسياسي، و الوصول إلى تحديد دور التمع المدني في تكريس القاعدة التي تقوم عليها الرشادة السياسية والتي تتجسد في القيم الثقافية السياسية.

أولا: التمع المدني والديمقراطية

1- مفهوم الديمقراطية:*

تعد الديمقراطية شكلا من أشكال الحكم، تشارك فيه جميع الشرائح الاجتماعية في اختيار ممثليها في الحكومة، ومنه فإن هذا التعريف يشمل ممارسة الشعب لحقوقه وحرياته كافة، بما فيها حرية الرأي والتعبير والمعتقد انطلاقا من المبدأ المعروف بأن الناس متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات. (1)

* لقد لاقى مفهوم الديمقراطية رواجا واسعا خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي فأضحت الديمقراطية كنظام وحيد يتحقق في ظله النمو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والحريات الأساسية، عكس الديكتاتورية التي هي الفوضى بعينها.

(1) انظر في هذا الصدد: حسن حافظ، تطور مفهوم الديمقراطية:
www.//alsalooh.com.2007/03/08.

إن الديمقراطية حسب **مونتسكيو** تكون السيادة فيها بيد الشعب في مجموعة، وتنفيذ النظام السياسي يكون بيد الناخبين. [1]

أما **جورج بيرد** "**George Burdeau** " يعرفها على أنها فلسفة ودين، وهي نظام يتمتع فيه الفرد بالحرية في المجال السياسي. [2]

أما **برهان غليون** فيعرفها بأنها نظام حكم، أي نظام ومؤسسة وهي وسيلة ناجعة لحل مسألة السلطة في المجتمع.

و الملاحظ أن مفهوم الديمقراطية ، يختلف من مفكر إلى آخر، باختلاف توجهاته الفلسفية والفكرية، وهذا يعني أنه لا يوجد تعريف واحد له، و على العموم هناك اتفاق على أن الديمقراطية هي عبارة عن نظام حكم يرتكز على الحرية السياسية والاجتماعية، وتكريس مبدأ حماية حقوق الإنسان، ويجسد نظام الفصل بين السلطات، وبالتالي فإن الديمقراطية هي تجسيد لمبدأ الحق والقانون.

أ- جوهر الديمقراطية:

بعيدا عن النظريات وخصوصياتها، وفي محاولة لإعطاء إطار واضح حول الديمقراطية سنورد مجموعة من النقاط التي تدور حول جوهر الديمقراطية.

أ- الديمقراطية تعني احترام وترقية حقوق الإنسان: هذه الحقوق تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة، ومنها الحقوق الاجتماعية كحق العمل والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، ومنها الحقوق المنصوص عليها في المواثيق والإعلانات.

إن العبرة ليست بما تجيء به النصوص والدساتير ، وإنما بإمكان ممارسة هذه الحقوق بحرية كاملة

---

[1] محمد محمود ربيع: الفكر السياسي الغربي ، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت1994،ص381.
[2] George Burdeau : la démocratie, Paris : édition du seul1975,p9.

وبإيجابية بحق المشاركة في صنع القرارات، ومن ثم فإن هناك ممارسة وفقا لمنطق المساواة في الحقوق وأداء الواجبات دون تمييز عرقي أو عقيدي أو فكري[1]، من هنا يتمتع جميع المواطنين دون تمييز بحق المشاركة الفعالة في اőاذ القرارات تعبيرا عن كون الشعب هو مصدر السلطات، كما أن الديمقراطية تضمن الممارسة السياسية للفرد في اﻟتمع السياسي وحقوقه في القيام بوظيفته السياسية في أن يكون حاكما، بمعنى أن يختار من يشاء للحكم، ويعبر عن ذلك بإرادته ، وأن يكون الفرد حرا في آرائه وأفكاره سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم دينية ، ووظيفة الدولة تجبر في هذا الإطار السهر على مصالح الأفراد والحفاŪ على ممتلكاتم وتأمين الأمن والاستقرار لهم وƥاية حريتهم، وتصبح مهمة الحاكم في أن يفسح اﻟال للمحكوم بأن يحكم نفسه، وذلك عن طريق المشاركة السياسية الحرة، والمواطن يتحول إلى محكوم لأنه يخضع للقوانين المشرعة من قبل الدولة التي تمثله ولا يخضع لأوامر تعسفية صادرة عمن هو في الحكم، وبذلك يكون الحاكم الشرعي هو الشعب الذي يضع القانون فوق أي اعتبار، والشعب في هذه الحالة هو بيد السلطتين التشريعية والتنفيذية، حرية كل فرد من أفراد الشعب والحرية الخاصة، بالفرد لا تعني الفوضوية بمعنى أن يتخذ الفرد ما يشاء من أفعال ومواقف، ولكن على العكس الفرد حر بمقدار ما لديه من قدرة على احترام القوانين والعمل بمقتضاها بموجب فكرة سيادة القانون والتوازن بين الحقوق والواجبات. [2]

ā- الدƹقراƙية تعƋ التعددية السياسية: التي تتمثل في تعدد الأحزاب السياسية وتداول السلطة بينها، ومن ثم إمكانية التغيير السلمي، من هنا فإنه لم يعد من المنطقي فرض التصور

---

(1) ثناء فؤاد عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص29.

(2) عصام فاهم العامري: أزمة الفراƹ الثقافي وظاهرة الاغتصاب المعنوي الأمريكي للإنسان العربي، مجلة الدراسات العليا، طرابلس:أكاديمية الدراسات لعليا،العدد الأول، شتاء 1997،ص84.

الأوحد، أو الصواب المطلق من قبل طرف واحد أو تيار واحد في أي مجتمع ، لأن سيطرة الرأي الأوحد أصبح ينطوي على خطورة التجمد وقتل الإبداع.

ج- الديمقراطية تعني إمكانية تداول السلطة شرعيا وسلميا: وهنا نتقرر أنه لا معنى للتعددية من دون توافر آليات تسير شؤون المجتمع، بحيث يحظى الاتجاه الذي يحوز الأغلبية بالسلطة لتنفيذ برامج اكتسبت التأييد والموافقة العامة، فاستمرار السلطة إذا بلا تغير في أيدي طرف واحد، يؤدي إلى الاستبداد بالحكم لهذا فإن أهم ميزات الديمقراطية هي توفير آليات التداول السلمي للسلطة بلا انقلابات أو تصفيات. (1)

من هنا يتضح لنا أن جوهر الديمقراطية يقوم في الأساس على التعددية السياسية واحترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار والمساواة السياسية بين المواطنين، وتكريس دولة القانون .

3/ الديمقراطية وعلاقتها بالمجتمع المدني:

إن غياب الأسس الجيدة لبناء مجتمع مدني يعد عائقا هاما، ونقصد أهمية الديمقراطية، لا كنظام سياسي يشمل تداول السلطة وتحقيق التعددية السياسية فقط، لكن الديمقراطية كسلوك يحقق المشاركة الفعالة في الحياة العامة، فيظهر الفرد من خلالها كمواطن بصورة كاملة يهتم بحياة بلاده وباحترام المؤسسات وتحقيق الانسجام بين مصالحه ومصالح الجماعة، فلا يهدد سلوكه وتعصبه توازن المجتمع أي سلوك ديمقراطي يفترض التسامح الإيجابي والقدرة على احترام وجهات النظر المتبلورة في إطار المجتمع المدني.

كما أن من الأسس الهامة لقيام الديمقراطية هي القبول العام للنظام والنسق السياسي الذي تعمل ضمنه هذه المنظمات، فلا نستطيع الحديث عن الديمقراطية دون تمثيلها في المؤسسات التي تقوم بنقد المبادئ الديمقراطية على ارض الواقع.

---

(1) ثناء فؤاد عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص29.

إن الديمقراطية هي الوسيلة العملية لإقامة التوازن بين مصالح الفرد والتمع بحيث لا تطغى الواحدة على الأخرى، وفي ظلها يتعود المواطن على ممارسة الحقوق والواجبات[1].و هي تعبر عنة تعاون عادل بين مواطنين أحرار ومتساوين يجب أن يعتمد على مفهوم يضمن لجميع المواطنين الحقوق والحريات الأساسية[2].وهذا من خلال آليات معينة تتحدد في منظمات مختلفة كمنظمات التمع المدني، فهذه الأخيرة بما لها من مصلحة اجتماعية، وبما لها من استقلالية عن الدولة وربما عن الأحزاب السياسية، لا يمكنها فقط كبح جماح الأعمال التعسفية للحكام و أن تساهم في خلق مواطنين أفضل يضعون في اعتبارهم مصالح الآخرين ويتمتعون بثقة في أنفسهم فيما يقومون به، ويتميزون باستعدادهم للتضحية من أجل الصالح العام، ولعل أفضل ما يميز التمع المدني أنه يتيح الفرصة لوجود جماعة أو طبقة وسيطة بين الفرد والدولة، وهذه الجماعة تكون قادرة على إدارة الصراعات والتحكم في سلوك الأعضاء دون قيد عام، وزيادة أعضاء صانعي القرارات بمزيد من الطلبات وجعل النظام خارج السيطرة وبذا يستطيع التمع المدني أن يحد من الصراعات ويحسن من نوعية المواطنة. [3]

إذا فالديمقراطية هي النظام الذي ينشأ في ظله مؤسسات التمع المدني وتتمتع بالحرية والاستقلالية، وهو النظام الكفيل بضمان فاعليتها وفعاليتها، وفي المقابل فهي تحتاج إلى مؤسسات وآليات تكرسها، حتى لا تبقى هناك إشكالية بين النظرية والواقع، ومنه فإن العلاقة بين الديمقراطية والتمع المدني هي علاقة ترابط وتكامل وتداخل ولا يمكن الفصل بينهما، وهذا يعني أن الحكم الراشد كفلسفة حكم يحتاج إلى نظام ديمقراطي كما يحتاج إلى آلياته ومن دونا يتعذر تطبيقه.

---

[1] خالد الحروب وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية 2001،ص99.

[2] حسن الترابي وآخرون: الإسلاميون والمسألة السياسية،ط2،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية2004،ص187.

[3] ثناء فؤاد عبد الله: مرجع سبق ذكره،ص26.

ثانيا: المجتمع المدني والمشاركة السياسية

يتكون النسق الاجتماعي ومن خلاله النسق السياسي لأي مجتمع من مجموعة أو مجموعات من الناس تربطهم علاقات متبادلة، هذه العلاقات الاجتماعية هي التي تكون المجتمع وتنميه وهي القوة الفعالة التي تشكل وتتحكم في التعبير عن الاستعدادات الداخلية، وطالما أن الفرد ليس مغلقا على نفسه ولكنه يشارك في حياته الاجتماعية والسياسية فإنه يستمد رعيه بذاته ورغباته، من خلال انشغاله بمسائل داخل مجتمعه سواء كانت سياسية أو اجتماعية وهذا عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر. (1)

من هنا تظهر أهمية وضرورة مشاركة الأفراد في المسائل التي تتعلق بمجتمعهم ومصيرهم ،ولهذا فإن المشاركة السياسية تعد أحد المؤشرات الدالة على وجود وعي سياسي لدى المواطنين.

1- معنى المشاركة السياسية

إن المشاركة السياسية يشير في مفهومها البسيط إلى أنها تعني مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية أي أنها ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون بقصد التأثر في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا متواصلا أو مقتطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي فعالا أم غير فعال.

كما أنها تعني أي فعل طوعي يستهدف التأثير في انتقاء السياسات العامة، وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي محليا كان أم وطنيا. (2)

و أيضا هي النشاطات القانونية من قبل المواطنين في القطاعات الخاصة والذين يهدفون بشكل أو بآخر من خلال هذه النشاطات إلى التأثير على اختيار الأشخاص في الحكومة أو الإجراءات والأعمال التي تتخذها الحكومة. (1)

(1) صابر عبد ربه:الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي،ط1،الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر2003،ص103.

(2) برهان غليون: حقوق الإنسان،الرؤية العالمية والإسلامية والعربية،مرجع سبق ذكره،ص279.

ويشير البعȒ إلى أنا شكل من الممارسة السياسية تتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كان التأييد أو المساندة أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها.

وهي في أوسع معانيها تعني حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم. [2]

وعلى الرغم من أن تعريف المشاركة السياسية قد تنوع من مفكر إلى آخر، و هو ما يدل على أنه ليس هناك تعريف محدد للمشاركة السياسية، إلا أنه يمكن الوصول إلى أن المشاركة السياسية تعن كل أنواع الأفعال والممارسات التي يقوم با أفراد ا لتمع بغرض التأييد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وعلى وضع السياسات في مختلف مستوياتا كذلك على الوسائل الإجرائية لتطبيقها وباختصار هي كل أنواع النشاطات السياسية المختلفة، وهذه الممارسات والأفعال تأتي في صورتين، الأولى تنحصر في النشاطات الفردية إلى الحركة التلقائية منها، إلى العمل المنظم، وأمثلة ذلك التصويت في الانتخابات والاتصال بالممثلين في ا الس النيابية للتأثير عليهم ويكون هذا النوع من النشاط بمثابة أدb درجة من درجات المشاركة السياسية، أما الصورة الثانية فإنا تتجسد من خلال الأفعال والممارسات السياسية، وذلك مثل المشاركة في عضوية الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية والدخول في صراعات سياسية بغية الصعود إلى مناصب رسمية داخل الدولة،

---

[1] بارعة النقشنيدي: المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية،ط1،بيروت:المؤسسة العربية للدراسات2001،ص14.

[2] برهان غليون: مرجع سبق ذكره، ص279.

كما أن هناك نشاطات سياسية تتمثل في النشاطات الفئوية والنقابية والمهنية المنظمة، التي لها دور ملحوظ في الأحداث السياسية المتعلقة بمصالح الأعضاء. (1)

وعليه فان تفعيل المشاركة السياسية في المجتمعات العربية يحتاج إلى قنوات تنظيمية فعالة تؤطر وتنظم أفكار و تصورات الأفراد داخل هذه المجتمعات.

-أهمية المشاركة السياسية:

تكمن أهمية المشاركة السياسية التي لا يختلف فيها وجهات النظر في أنها أصبحت واقعا ملموسا في أي دولة أو نظام سياسي، وأنها الوسيلة التي تعلم الأفراد المسؤولية الاجتماعية بمعنى الإحساس بأنه ينبغي للمصلحة الشخصية ألا تتعارض مع مصلحة الآخرين أي المصلحة العامة.

إن المشاركة في النشاطات السياسية تعطي الفرد فرصة للتحكم في تسيير حياته وبالتالي فهي المعنى الحقيقي لحرية الإنسان، كما أن الوجود الفعلي للمشاركة السياسية للأفراد يعد صمام الأمان الوحيد ضد الطغيان والاستبداد السياسي.

لهذا كلما ازدادت نشاطات الفرد السياسية كلما أصبح أكثر تأهيلا للمشاركة السياسية ومن ثم تحقيق إمكانياته الإنسانية. (2)

لاسيما وان لها دور كبير في تنمية وترسيخ إحساس الفرد بحياة الجماعة والمجتمع، وذلك هو أساس كل سلطة أو نظام سياسي، بمعنى آخر هناك ربط بين المصالح المشتركة وتحقيق ذاتية الإنسان، اللتين لا تكونان إلا بهذا النوع من المشاركة السياسية.

كما أنها تمكن المواطن من تأدية دور معين في عملية صنع القرارات السياسية، ومراقبة القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها، بحيث يشعر المواطن بأن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي. (1)

---

(1) بدون مؤلف: الديمقراطية،المفهوم والممارسة:ندوة الفكر السياسي العربي،ط1،المغرب :دار المغرب للنشر والتوزيع1996،ص141.

(2) بدون مؤلف: الديمقراطية المفهوم والممارسة، مرجع سبق ذكره، ص143.

كونا معيارا لنمو النظام السياسي، فهي تؤثر على ديمقراطيته، وهي تعزيز لدور المواطن في إطار النظام السياسي، بضمان مساهمته في عملية صنع السياسات لعامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها واختيار القادة السياسيين، تعد المظهر الرئيسي للديمقراطية وللحكم الراشد، وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من جانب المواطنين، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين بأنه نظام ديمقراطي.

و منه فقد أصبحت المشاركة السياسية أحد معايير شرعية السلطة السياسية في أي مجتمع، فهي تساهم في إعادة هيكلية وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساته وعلاقاته بما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعالياتا من جهة، ومن جهة ثانية فإن تمكين السلطة من معرفة توجهات الشعب ورغباته، وآرائه، بذا فإن المشاركة السياسية تدعو على التوجه نحو تحقيق الديمقراطية بإشراك الجماهير في العمل السياسي ودعم تحريك النظام السياسي القائم(2)، بل أكثر من ذلك فهي تجعل غالبية الدول تنظر لها كمبدأ دستوري وكحق(3) للمواطنين وبذا فإنا تساهم في ترسيخ معنى المواطنة*، التي توحي ضمنيا بعضويته في مجتمع معين لغاية أساسية(4)، انطلاقا من إن المشاركة السياسية تمكن المواطنين من القيام بواجباتم اتجاه النظام السياسي، والحصول على حقوقهم، وهذا ما ينعكس إيجابا على تحقيق الرشادة السياسية التي

---

(1) علي الدين هلال وآخرون: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية1983،ص53.

(2) برهان غليون: مرجع سبق ذكره،ص281.

(3) محمد العزازي واحمد إدريس: العلاقات العامة المعاصرة وفعالية الإدارة، مصر: لمكتبة العلمية بالزقازيق 2004 ص399.

* المواطنة:وهي الحالة التي يصمنها العرف و القانون يحق بموجبها لأعضاء المجتمع تسيير الشأن العام علي قدم المساواة و في كنف الحرية،انظر:

-Guy hermt : dictionnaire de la science politique, paris, Armond 1994,p17.

(4) إدوارد سي بانفيلد: السلوك الحضاري والمواطنة، ترجمة سمير عزت نصارة، عمان:دار السر للنشر والتوزيع1994،ص101.

يتطلب تحقيقها مشاركة فعالة من طرف المواطنين ليتمكنوا من التأثير على وضع السياسات العامة والمحلية لتكون ملبية لاحتياجاتم ورغباتم، كما تحقق المصلحة العامة للمجتمع وبالتالي القضاء على الحكم الفاسد وتعويضه بالحكم الراشد.

- دور الـتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية:

تمثل المشاركة السياسية المبدأ الأساسي في عملية إشراك المواطنين والجماعات في إدارة الحياة السياسية، وتعد المقوم الضروري لمواطن هذا العصر الذي يتحدد بجملة من الحقوق تتمثل في حرية التفكير والتعبير والاجتماع وإنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات، والمشاركة في اơاذ القرارات، وفي الوظيفة العامة، إضافة إلى حق التعليم والمساواة وتكافؤ الفرص، ويقف في مقدمة ذلك الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم.

فمسألة المشاركة السياسية ينبغي أن ينطلق النظر إليها لا من إمكانية إرساء الممارسة الديمقراطية في هذا الـتمع أو ذاك بل من ضرورة إرساء أسسها وإفراز آلياتا والعمل با بوصفها الإطار الضروري لتمكين أفراد الـتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة وتمكين الحاكمين من الشرعة التي تبرز سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى، فضلا عن تنظيم العلاقات داخل الـتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة تقدم الـتمع ككل. [1]

ولهذا فهي تمكن الأفراد من المساهمة في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسيا أو كجماعات أو أحزاب سياسية، وتعد منظمات الـتمع المدني إحدى المؤسسات الرئيسة التي يمكنها أن تعمل على تحقيق حقوق الأفراد وواجباتم وتنظيمها من خلال تأطير مشاركتهم السياسية، إذا فالمشاركة السياسية تحتاج إلى قنوات تنظمها وتحافẓ على استمراريتها، لهذا فأن المنظمات المحلية والمنظمات المهنية تعد أهم وسيلة من وسائل المشاركة السياسية التي تساعد وتمنح للمجتمع حق المشاركة في النشاط السياسي، فهذه المنظمات تقوم بمناقشة القضايا المتعلقة بمشاكلها واهتماماتا،

[1] برهان غليون: مرجع سبق ذكره، ص285.

وبالتالي تصبح السياسة هي حياة الناس ومعاشهم، ومن ثم لا يترددون إطلاقا (المواطنون) في المشاركة، التي تقوم على قناعات الجماعة بدلا من توجيهات وتعليمات الحزب السياسي، وبذلك تنتفي العصبيات السياسية، إذ تتنوع الأغلبيات بين كل قضية وأخرى، ويتخذ القرار بالموضوعية اللازمة من غير موالاة لهذا الفريق أو ذلك، ومن هنا يحل الوعي الجماعي مكان النفوذ الفردي، وتسود المسؤولة وحسن التقدير، إذ أنه متى حررت طاقات الفرد الكامنة في نشاط المنظمات تظهر قيادات فعلية بالعمل السياسي، كذلك فهي الطريقة الوحيدة التي تمكن بواسطتها للشعب أن يكون متحكما ف ممثليه في السلطة، فالجماعة تتحرك كأنا هي الحكومة، والحكومة تتحرك بنشاط الجماعة فتكون المشاركة الشعبية من خلال الحكومة، تصدر قرارات الحكومة من خلال نشاط المنظمة الجماعية.[1]

عندئذ نستطيع أن نقول إننا وضعنا الأساس لمتمع ديمقراطي يتصف ببسط المشاركة السياسية لكل مواطن، لهذا فإن ضعف المؤسسات ومنظمات المشاركة السياسية يؤدي بالضرورة إلى ضعف المشاركة السياسية، لأنه حتى وإن كانت معدلات التعبئة والمشاركة عالية، فإن غياب النظم المؤسسية سيؤدي حتما إلى انحسار عملية المشاركة السياسية من جهة، وعدم السماح بوجود مشاركة سياسية حقيقية من جهة أخرى، أي أن هذه المنظمات عبارة عن قنوات فاعلة لتنظيم مشاركة الأفراد وتسمح لهم بالممارسات السياسية.

إن الرشادة السياسية تحتاج إلى مشاركة قوية للأفراد وفاعلة سواء عن طريق القطاع الخاص أو القطاع الحكومي أو منظمات المتمع المدني، ولا شك أن ارتفاع معدلات المشاركة السياسية داخل المتمع يعد مؤشرا من مؤشرات الرشادة السياسية، ولهذا فإنا تعتبر ركيزة من الركائز التي يستند إليها المواطنون لRسهام في العملية السياسية، والتي تحتاج إلى قنوات تنظمها وتحافȘ على

---

[1] بدون مؤلف: الديمقراطية المفهوم والممارسة، مرجع سبق ذكره،ص156.

استمراريتها، وهذا طبعا ما تقوم به مؤسسات ا لتمع المدني لرفع مستواها وتفعيل دورها و المحافظة على استمرارها.

ثالثا: الـتمع المدني والثقافة السياسية

لقد أثبتت الأبحاث المقارنة أهمية العلاقة بين القيم الثقافية والاجتماعية في ا لتمع، وبين النظامين السياسي والاجتماعي، والعلاقة المتبادلة بينهما، ولعل الثقافة السياسة كأداة تحليلية توضح العلاقة وتشرحها جيدا.

1/معنى الثقافة السياسية:

تعبر الثقافة السياسية عن المكون الفكري والقيمي للنظام السياسي، ويمكن تعريفها بأنا البناء أو الإطار الفكري الشامل للقيم والاتجاهات والمواقف التي تحدد سلوك النظام السياسي. (1)

كما تعني مجموعة المعارف والرؤى والقيم والمعتقدات والاتجاهات والمشاعر السائدة لدى أفراد مجتمع معين، أو جماعة معينة اتجاه شؤون الحكم والسياسة.

هذا وتعبر الثقافة السياسية عن مجموع القيم والمعتقدات والاتجاهات السياسية، أي أنا عبارة عن مجموعة القيم والمعتقدات المتعلقة بالسلطة. (2)

بلاظافة الي إنا تشير إلى تلك القيم والمعايير والرموز والقواعد المقبولة في العمل السياسي، بشكل واعي أو غير واعي، والتي تستخدم لتبرير الأهداف ولتحديد الوسائل السياسية في بلد معين. (3)

بذا فإن الثقافة السياسية للمجتمع هي التي تعكس مجموعة المعارف والرؤى والقيم والاتجاهات السائدة لدى الأفراد، ومن ذلك درجة اتجاههم نحو شؤون الحكم والسلطة، أي أنا تنطوي على مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السياسية المسيطرة في أمة وفي وطن معين، وحيث إن

---

(1) Samuel Huntington : the change to change, modernization development and politics in comparative politics, vol3 N°3 April 1972,p45.

(2) أحمد وهبات :التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية: الدار الجامعية 2003،ص130.

(3) ليث زيدان: مفهوم المشاركة في النظام الديمقراطي: www./muewatin.org/publications.2007/03/08

التصورات تنبعث منها، كما أنا تتحكم في الاتجاهات وتنظم صنع إلتزام الأفراد، فهي إذا عنصر كبير في العمل السياسي، إذ تنظم التبادل السياسي، وتيمن علāƖƴاذج المساهمة والاتصال في الحياة العامة كما تعني أيضا واجبات الأشخاص الذين يمثلون الدولة وتضمن الثقافة السياسية المقومات التالية:

-التوجهات نحو النظام السياسي، أي كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النظام السياسي وقواعده، وقيمه، وكذلك كيفية تفاعله مع كل ذلك سلبا أو إيجابا، كما أنا تتعلق أيضا نظرة الفرد إلى أسلوب الحكم في النظام السياسي و في سير عمله، وفي القرارات التي يتخذها.

-التوجه نحو الآخرين في النظام السياسي، أي نظرة الفرد إلى اختلاف الآراء السياسية، وفي الصراع أو التنافس، وفي الأحزاب وفي القوى التي تحرك الحياة السياسية وغير ذلك.

-التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته، وينطوي ذلك على نظرته في السياسة ذاتا، وفي إسهامه فيها، وفي الربط بين وضعه الاجتماعي والاقتصادي وآرائه ومواقفه السياسية. (1)

إن نشر الثقافة السياسية الداعمة لقيم التغيير السلمي للسلطة والمشاركة في العملية السياسية واơاذ القرار والاشتراك في إحداث التغير السلمي والتنمية الشاملة يرتكز على Ʋوذج التنشئة السياسية الملائم لتطوير اƖتمع، فالتنشئة السياسية هي المسؤولة عن درجة المشاركة السياسية داخل اƖتمع، لأنا هي العملية التي يكتسب من خلالها الفرد ثقافة ومعايير جماعة الاجتماع، وهي عملية لا تحدث لفترة معينة ثم تتوقف لكنها مستمرة، وممتدة و يلاحȘ أن التنشئة هي عملية تشكيل السلوك الإنساني من خلل ممارسة مواقف معينة يدرك من خلالها الأفراد توقعات الآخرين لسلوكهم.

(1) أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص225.

و تعرف التنشئة بأنا التلقين الرسمي وغر الرسمي، المخطط وغر المخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية عن طرق المؤسسات المختلفة في التمع وفي كل مرحلة من مراحل الحياة. [1]

من هنا نفهم أن التنشئة هي المسؤولة عن تحديد قيم وسلوك الأفراد وتوجهاتم المختلفة في التمع، بمعنى أنا المسؤولة عن تكوين ثقافتهم وهذا عن طريق مؤسسات معينة، كالأسرة، المدرسة والإعلام ومؤسسات التمع المدني والأحزاب السياسية...لهذا فإن تكريس الثقافة المشاركاتية لبناء النظام السياسي يتوقف على دور هذه المؤسسات خاصة منها منظمات التمع المدني.

-التمع المدني وتكريÈ قيم الۢقافة السياسية:

إن الديمقراطية كبنية وآلية وممارسة، ترتكز على مفهوم المشاركة السياسية، إذ لا يمكن أن تبنى الديمقراطية في أي بيئة اجتماعية، بدون مشاركة سياسية مجتمعية فاعلة ، لان مستوى المشاركة هو الذي يحدد مستوى الديمقراطية، كما أن توسع دائرة المشاركة السياسية في الفضاء الاجتماعي يمثل أحد التغيرات المهمة في الوعي الديمقراطي في التمع، لذا فإن الوعي الديمقراطي بحاجة إلى ثقافة سياسية تدفع التمع وتحفزه بكل فئاته وشرائحه وأجياله إلى المشاركة السياسية وشؤون إدارة الشأن العام، من هنا فإن إنٓاز ديمقراطية في البناء الاجتماعي السياسي يحتاج إلى ثقافة سياسية تحفز الناس للمشاركة في هذا المضمار وتدفعهم بشكل ذاتي-دينامي إلى تحمل المسؤولية العامة والمشاركة بحيوية وفعالية في الشأن السياسي.

و تعتبر الثقافة السياسية هي الوسيلة الحضارية التي تحمل النٓاعة النسبية في وعي السياسة والال السياسي محل النٓاعة الشمولية ، وتحمل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل، محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء، فتفتح الال السياسي، بذلك أمام المشاركة الطبيعية للمجتمع، وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها، فهذا يعني أن في مضمونا النظري مفهوما مركزيا

---

[1] طارق محمد عبد الوهاب: سيكولوجية المشاركة السياسية ،دون ط، القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر1999، ص101.

تأسيسيا للسياسة والسلطة تجعل منها ملكية عمومية للمجتمع برمته يلتقي معها أي سلم معياري توزع بموجبه أقساط ومستحقات السياسة والسلطة على قواعد الامتياز أو الأفضلية. (1)

لهذا فإنه من غير الممكن تصور وجود حكم راشد إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والمنظمات السياسية المختلفة، كما لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز محاور الحكم الراشد أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم ومبادئ السياسة الرشيدة.

تشير أحد تقارير الأمم المتحدة إلى أن الشاركة الشعبية، تتوقف على توافر عناصر أو عوامل ثلاثة هي التعاون بين الناس، والموافقة والمساهمة، ولتحقيق ذلك يجب أن تتوافر لدى الناس الإدراك بأهداف المشاركة في برامج التنمية ، بحيث ترتبط مصالحهم مع ضرورة الاهتمام بالظروف العامة في المجتمع، وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراده كما يجب أن تتعايش الناس مع هذه الظروف وممارسة هذه العلاقات للاقتناع بالمشاركة الفعلية لتحقيق الأهداف. (2)

فإشراك النسق الاجتماعي في تحقيق الترشيد السياسي يتطلب توافر منظومة قيم ومعتقدات ترتكز في الأساس على الاعتقاد الجازم بأهمية المشاركة في تكريس أسس العمل الديمقراطي بمبادئه ومضامينه، فالحكم الراشد قبل أن يكون ممارسة فهو ثقافة وقيمة تحتاج إلى الرسوخ في توجهات المواطنين ، لهذا يعد التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية أمر جوهري لاستمرار النظام، ودلالة على التكامل بين المجتمع الفكري والسياسة، فلكل نمط من الثقافة السياسية ما يقابله من البنى السياسية ينمو ويتطور في ظله ولن يكون بالإمكان إرساء قواعد ممارسة ديمقراطية سلمية وتكريسها في بنية سياسية ملائمة، إلا إذا ارتقت بنية الثقافة السياسية لهذه المجتمعات على مستوى

(1) محمد محفوظ: الحرية والإصلاح في العالم العربي، ط1،بيروت:مكتبة مدبولي2005، ص130.

(2) أبو النجا محمد العمري، مرجع سبق ذكره، ص148.

قواعد وأسس العمل الديمقراطي بمبادئه ومضامينه[1]، فتعد مؤسسات المجتمع المدني إحدى قواعد العمل الديمقراطي والتي تتولى مهمة نشر قيم المشاركة والانتقاء للمجتمع، وتؤسس لنمط جديد من العلاقة والتواصل بين مكونات المجتمع وقواه قوامها التسامح والحرية وسيادة القانون وقيم حقوق الإنسان وترسيخ دعائم المواطنة.

وعلى أساس الدور الذي تلعبه المؤسسات الوسيطة في تكريس قيم الثقافة السياسية التي تقوي روابط الاتصال بين المواطنين والعملية السياسية يتضح مدى أهمية هذه المؤسسات وتتضح الحاجة إليها لدعم ثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان خاصة داخل الأنظمة العربية، أين استأثرت السلطة بكافة الوظائف الاجتماعية، وأضعفت مؤسسات المجتمع المدني ، ونشر قيم التبعية والتسلط. الأمر الذي أدى على القضاء على المبادرات الفردية وتحويل كل الوظائف الاجتماعية إلى أجهزة ديوانية (بيروقراطية) بطيئة الحركة عديمة المبادرة. [2]

لكن في ظل الرشادة السياسية التي تقوم على المشاركة السياسية وتشجيع المبادرات الفردية فإن هذه المجتمعات تحتاج إلى ثقافة سياسة داعمة، تدعم قيم الديمقراطية وتشجع المشاركة الشعبية الواسعة في العملية السياسية عن طريق قنوات المجتمع المدني.

وعليه فإن الترشيد السياسي بقدر ما يحتاج إلى مؤسسات مدنية بقدر ما يحتاج إلى ثقافة سياسية تنسجم ومتطلبات الديمقراطية، وتحقيق الشفافية والمسؤولية والتعددية الفكرية والسياسية، وقيم الحوار وحقوق الإنسان، لأنه كلما ترسخت هذه القيم في المجتمع كلما ارتفعت نسبة المردودية الديمقراطية.

---

[1] حسن علوان البيدج: الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، ندوة المسألة الديمقراطية في الوطن العبي، ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية2000،ص164.

[2] أحمد موصللي ولؤي صافي: جذور أزمة المثقف في الوطن العربي،ط1،بيروت:دار الفكر المعاصر 2002، ص170.

المبحث الثالث: وسائل تدعيم المجتمع المدني

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تمارس ضوابط على سلطة الحكومة، ويمكنها أن تسهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي، كما تمليها المشاركة في صياغة السياسات العامة وحماية الحقوق ، والتوفيق بين المصالح وإيصال الخدمات الاجتماعية التي تمكنها من تعزيز الفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون، إذا توافرت لها وسائل وشروط تمكنها من أداء وظائف، ولا شك أن هذه الوسائل تتجسد في:

أولا: الإطار القانوني - السياسي:

ونقصد به الدولة بجميع أطرها القانونية التي توفر الحماية والحرية لمؤسسات المجتمع المدني وتسمح لمختلف القوى الاجتماعية بالتعبير عن آرائها واتجاهاتا المختلفة بطريقة سلمية ومنظمة.

يتحدد المجتمع المدني بغض النظر عن المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بمتغيرين أساسيين هما الحرية والقانون، الحرية بوصفها وعي الضرورة وموضوعية الإرادة، وإمكانية الاختيار والقانون بوصفه تسوية تاريخية، بين قوى ومصالح متعارضة، ومن ثم فإن المجتمع المدني هو مملكة الحرية ، والدولة هي مملكة القانون، ومن البديهي أن تكون الحرية مشروطة بالقانون، فلا حرية من دون قانون، وبمقتضى العلاقة الجدلية بين الحرية والقانون يغدو القانون ضامنا رئيسيا للحرية، وتغدو مضمون القانون، وتغدو الدولة من ثم مملكة الحرية بقدر ما يتعزز فيها حضور المجتمع المدني، لذلك فإن المجتمع المدني في ضوء ذلك يحتاج إلى إطار قانوني ينظم ويضمن حريته، ويمكنه من ممارسة نشاطه بمعزل عن تدخل الدولة. (1)

إن تمتع منظمات المجتمع المدني بنظام قانون يمكنها من أداء مهامها من جهة كما بإمكانه ترقيتها إلى درجة تجعلها تحقق الغاية من وجودها. (2)

---

(1) جاد الكريم الجباعي: المجتمع المدني والدولة الديمقراطية

www.//bredband--net.2007/03/09.

(2) عبد القادر بن صالح: البرلمان والمجتمع المدني:الجزائر، مجلة مجلس الأمة، ،العدد2006/12/28،ص41.

فمنظمات ا لتمع المدني كبنية وآلية وممارسة تحتاج إلى نظام ديمقراطي يرتكز على التعددية السياسية والمدنية، ويستند على نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات، وعلى نظام قانوني يضم حرية الأفراد وحقوقهم، ففي ظل هذا النظام يمكن أن تقوم مؤسسات ا لتمع المدني بتجسيد ميزات الحكم الراشد وبالتالي التمكن من ترقيته،كما تحتاج منظمات ا لتمع المدني لأداء مهامها إلى قنوات تمولها وإلى سياسات تحمي وتضمن تمويلها. (1)

و عليه فإن الحد من تغلغل الدولة وسيطرتا على كيانات ا لتمع المدني يتطلب وجوب احترام القواعد القانونية التي تحكم الإطار العام لهذه المؤسسات وتنفذها، وتدعيم آليات الديمقراطية التي تضمن للمجتمع المدني المشاركة الفعلية في الحياة السياسة سواء عن طريق الانتخابات أو داخل البرلمانات، أو عن طريق إشراكه في القضايا الهامة التي تحدد مصير الأمة، كما تتطلب احترام حقوق هذه الجمعيات وإدخالها وإشراكها في التنمية الشاملة، ومن ثم فإنه يتحقق معنى المشاركة الشعبية التي تسهل للمواطنين باختيار الأهداف العامة للمجتمع والدعم الفعلي لتحقيق هذه الأهداف، الأمر الذي يؤدي إلى خلق قوة خارج البناء السياسي الرسمي للمجتمع (2)، تكون مؤشرة في صياغة قرارات ا لتمع ومشاركة فيها، توازيا مع القطاع الحكومي.

وعليه، فإن توافر هذه المبادئ والقواعد القانونية والسياسية سيؤدي إلى تحقيق النظام الديمقراطي، وترسيخ القيم الديمقراطية، ومن ثم تحقيق دولة الحق والقانون التي تمكن مؤسسات ا لتمع المدني من ترقية الحكم الراشد.

---

(1) انظر :المجتمع المدني: www/undp.pogar.org.arabic/governance/civil.asp.2007/04/03

(2) أبو النجا محمد العمري: تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية، الإسكندرية:مكتبة الجامعة أزاريطة 2000،ص162.

ثانيا: الإطار الاقتصادي-الاجتماعي:

إن استقلالية وفاعلية ا لتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع، وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد وكذا على توافر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من جهة، وتقليص التبعية المفروضة على ا لتمع والدولة من جهة ثانية، فهو مجتمع مدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولاشك أن فكرة ومفهوم ا لتمع المدني حتى الآن تنسب إلى البلدان الرأسمالية الغربية المصنعة ذات المستوى الاقتصادي العالي، والتي استطاعت أن تحقق تقدما صناعيا ساهم في بلورة النظم الديمقراطية[1]، على عكس الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية، كالدول العربية التي أخفقت في تحقيق تقدم اقتصادي، وخلق قطاع خاص يساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، وبالتالي يمكنهم من الاهتمام بالمشاركة في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تم بلدهم، لكن لسوء الحظ فإن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول أتاح الاستئثار بالثروة للقلة وضيع الكثرة في الفقر والبطالة[2]. ونشر الفساد الذي أدى إلى تقليص النمو والتقليل من نوعية ومستوى الخدمات. الأمر الذي أدى بدوره على استفحال ظاهرة البيروقراطية، التي تعمل على ترسيخ ثقافة الفراغ* وفقدان الثقة في النفس،إن هذه المعوقات البنيوية تحول دون بلورة عملية وفعلية لفكرة ا لتمع المدني. [3]

وفقا لهذا التحليل فإن تفعيل دور ا لتمع المدني العربي يحتاج على درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية أو الجماعية الرامية إلى تحقيق الجودة الاقتصادية والإدارية، أي يسمح للأفراد

---

(1) أحمد شكر الصبحي، مرجع سبق ذكره،ص229.

(2) أسامة عبد الرحمن:المأزق العربي الراهن، هل على خلاص من سبيل؟،ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص81.

*الفراغ:لا يقصد به الخواء او اللاشئ و انما يقصد به الابكسار و عدم القدرة على الفعل.عدم التجانس و عدم القدرة على الفعل.

(3) عزالدين العواج: مرجع سبق ذكره،ص87.

بإشباع جزء من احتياجاتم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة، والتي يقتصر دورها على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة، والقيام ببعض المشروعات والصياغات، وإدارة المرافق التي قد يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن القيام با، وفقا لاستراتيجية سياسية واقتصادية وتنموية في إطار تحقيق الحكم الراشد ، تأخذ بالاعتبار مصالح ا لتمع المدني ودوره، بحيث توفر له مساحة للحركة المناسبة. (1)

نفهم من هذا أن اتجاه الدولة صوب القطاع الخاص وتحقيق التنمية الاقتصادية ينعكس إيجابا على الظروف الاجتماعية، وبالتالي إشباع رغبات الأفراد وحاجتهم الأساسية ورفع مستوى الدخل الفردي بجعله يساهم ويهتم بالمشاركة الشعبية وتنمية المنظمات الاجتماعية التي تشكل له قنوات للمشاركة في صياغة القرارات وصنع السياسات العامة للبلاد.

وعليه فإن تفعيل ا لتمع المدني يتوقف على توافر درجة معينة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، فكلما زاد المستوى الاقتصادي والاجتماعي كلما زاد نشاط منظمات ا لتمع المدني والعكس صحيح.

(1) ثناء فؤاد عبد الله: مرجع سبق ذكره،ص296.

ثالثا: الإثار الثقافي

مما لا شك فيه بأن التمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتا ما لم تعزز بل تسبقها ثقافة مدنية. [1] مبنية على منظومة قيمية سائدة في التمع، لان التمع المدني قبل كل شيء هو مجمع ثقافة، وقيم وأفكار ترسخت في ذهنية الأفراد، وتبلورت فيما بعد في شكل توجهات فكرية تطلبت تنظيمها وتوجيهها و لهذا فإن تفعيل التمع المدني في الدول العربية يحتاج مسبقا إلى تأصيل المفاهيم والمبادئ المدنية في حياة الناس، ليس في الفكر وحده، بل أيضا في التنشئة والممارسة، وهذا يستدعي إحداث تغير عملي في العادات العقلية والروحية، حيث يخرج الناس من الأطر الطائفية والإثنية إلى منازل التمع، حيث اال مفتوح على التفاعل والتكامل هما الشرطين الضروريين لتوليد الإحساس العملي بقيمة الآخر، عندها تصبح القناعة حقا بضرورة العمل الجماعي و التوجه نحو الممارسة المدنية. [2]

إن تكوين التمع المدني يرتبط بنظام القيم، ولاسيما قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية، وأنماط العلاقات الإنسانية، التي تقوم في الأساس على ثقافة التسامح التي تتطلب احترام الآخر المختلف معه، وعدم التعصب والتحيز لجماعة اجتماعية معينة[3]، كما تعمل على دمج أفراد التمع للمزيد من الانصهار الاجتماعي والوطني وتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية، حيث يكون المساواة في الحقوق والواجبات نصا وعملا هي البارزة في الحياة اليومية. [4]

يتطلب وجود تفاعل طبيعي بين أفراد وجماعات التمع الحوار وترسيخ قيمه الكفيلة بتوليد العقلية الديمقراطية التي تسمح بتحقيق إمكانية التدرج نحو حياة سياسية اجتماعية، وهذا يستدعي

---

(1) أبو النجا محمد العمري: مرجع سبق ذكره، ص162.

(2) علي عمران: في أزمة الحاك المدني الديمقراطي، مجلة تحولات،سوريا،العدد10،شتاء2006، ص5.

(3) عزالدن اللواج: تساؤلات حول المجتمع المدني، مجلة السياسة الدولية،العدد166 أكتوبر2006، ص86.

(4) بشير نافع وآخرون:المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية،ط2،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية2004، ص75.

الابتعاد عن ثقافة العنف والتهميˋ والإقصاء والاتجاه صوب الاعتماد على الإرادة الجماعية الفاعلة والواعية Ø واستثمار القيم الاجتماعية ذات البعد الحضاري والتي تصب في قالب المسؤولية الجماعية والإحساس المشترك بأهمية العمل الجماعي، وضرورته من أجل المشاركة في بناء النسق الاجتماعي والسياسي للدولة.

وبالضرورة فإن فاعلية منظمات ا لتمع المدني تحتاج إلى قيم وثقافة سياسية داعمة للعمل الجماعي الذي يدعم بدوره المشاركة في العمل السياسي وتفعيل نسق الحكم.

انطلاقا مما تقدم يمكن القول بأن تبلور هذه الوسائل وتوافرها يمكن ا لتمع المدني من تحقيق دوره كشريك في تحقيق وترقية الحكم الراشد في المنطقة العربية.

خلاصة واستنتاجات:

لقد بينت الدراسة بأن التمع المدني العربي يمتاز بالضعف وعدم النضوج وهذا طبعا راجع إلى طبيعة النظام السياسي العربي، الذي كبل هذه المنظمات وسيطر عليها، وعمل على توجيهها وفقا لتوجهاته وإيديولوجيته السياسية.

انطلاقا من هذا فقد طرحت مساهمة التمع المدني في ترقية الحكم الراشد الحكم الراشد وذلك عبر المبادرات الخارجية التي تنوعت من مبادرة الشرق الأوسط الكبير إلى مبادرة الدولة الثمانية وصولا إلى مبادرة فرنسا وألمانيا، فكل هذه المبادرات وبغض النظر عن أهدافها وخلفياتا الإيديولوجية طالبت بضرورة الإصلاح وبضرورة تفعيل منظمات التمع المدني حتى تشارك إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تكريس الحكم الراشد.

إن هذه المبادرات الخارجية اعتبرت كدافع لتحريك النظم العربية ودفعها صوب الإصلاح السياسي وتفعيل منظمات التمع المدني، وهذا ما تجسد في المبادرات الداخلية التي جاءت كتعبير عن رغبة القادة والشعوب العربية في الانتقال من أوضاع الاستبداد إلى الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة والتعددية السياسية وتحرير منظمات التمع المدني ، وإشراكها في العملية السياسية ، وهذا ما هو مبين في مبادرة الإسكندرية ومبادرة تونس اللتين أقرتا بأهمية الإصلاح وبدور منظمات التمع المدني في ذلك ولقد بين أن:

-كلا المبادرتين الخارجية والداخلية طالبت بتفعيل مؤسسات التمع المدني نظرا لأهميته في دعم وترقية الحكم الراشد في المنطقة العربية.

-اهتمام هذه المبادرات ومطالبتها بتفعيل دور التمع دلالة على ضعف هذا الأخير وهشاشته.

-إن قيام مجتمع مدني وحكم راشد في المنطقة العربية يحتاج إلى نظام ديمقراطي يكرس هذه الممارسات.

- دور التمع المدني في تحقيق الرشادة الساسة يتجلى من خلال تفعيل المشاركة السياسية وتكرس الثقافة السياسية الداعمة في التمع.

- توافر الأطر القانونية للمجتمع المدني وارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي كفيل بتدعيم التمع المدني العربي.

- تحقيق الرشادة السياسية يستلزم بالضرورة تفعيل منظمات التمع المدني و تمكينها من الآليات التي تتوافق مع قدرتا و محيطها.

الخـــاتمة

يعد ا لتمع المدني من أهم دعائم الحكم الراشد إلي جانب القطاع الحكومي و الخاص، كونØه يشكل حلقة وصل بين ا لتمع و الدولة، وأدت لتفعيل المشاركة السياسية و الاجتماعية.

في هذا السياق و من خلال دراسة الإطار العام الذي يحكم ا لتمع المدني، و دراسة تاريخ الدولة العربية يتضح أنا تميزت Nإاصية الاستبداد من بداية النشأة و التشييد إلى الوقت الحاضر، وهذا ما يتخلى وبشكل واضح من خلال علاقتها با لتمع المدني.

لقد عملت الدولة العربية في القضاء على الأسس المادية لمؤسسات ا لتمع المØدني و احتوائهØا لأجل خدمة مصالح الدولة من خلال أساليب و سائل قانونية تسمح لها بتحديد مجØال حريتØها ومراقبتها، الأمر الذي أدى إلي إضعاف دور و فاعلية هذه المنظمات.

إن توسع دور الدولة و بشكل كبير في جميع ا الالات ساهم في عدم تمكن ا لتمع المدني من أداء وظيفته التلحيمية بين ا لتمع و الدولة الآمر الذي أدى فيما بعد إلي الاستئثار بثØروات الدولØة، وضعف قنوات المشاركة والشفافية والمساءلة، وانتشار الفساد، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبذا فقد تأكد ضعف النظم السياسية في معظم هذه الدول، فأصبحت لا تسØتطيع ترجمة المطالب والضغوطات الموجهة لها، إلى سياسات عامة ناجعة، ولا إلى قرارات نافذة ، وذلك إما لكونا فاقدة شرعيتها، أو لغياب فعالية أدائها، فأصبح الاتصال بين الجماعة السياسية وا لتمع المدني شبه منعدم ،لأن هذا الأخير سحب ثقته من المسؤولين السياسيين .

إن هذه الأوضاع التي آلت إليها النظم والمنظمات المدنية العربية أدى إلى تصØاعد تØداعيات داخلية وخارجية، شكلت فيما بعد ضغوط على النظام السياسي وأجبرته على الاتجØاه صØوب الإصلاح السياسي، وفتح ا ال أمام منظمات ا لتمع المدني وإشراكها في تسيير الشؤون العامØة،

خاصة من طرف المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، التي رفعت شعار الحكم الراشد، واتخذته كمقياس لتقديم المنح والمساعدات والقروض لهذه الدول.

ومنه فقد أصبحت هذه الدول مجبرة على السير نحو تحقيق الممارسات الديمقراطية، والمشاركة السياسية والحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية، وترسيخ القيم الديمقراطية، وإشراك منظمات المجتمع المدني في التسيير الفعال.

بهذا يكون المجتمع المدني كآلية مهمة لتحقيق الحكم الراشد في المنطقة، لهذا بات تفعيله أمر ضروري، وهذا ما تأكد من خلال المبادرات الخارجية التي طالبت بضرورة تطبيق النظام الديمقراطي، وتحقيق الإصلاح السياسي، و تفعيل منظمات المجتمع المدني، حتى تشارك إلى جانب القطاع الخاص والحكومي في تحقيق الحكم الراشد.

فتنوعت وتعددت هذه المبادرات من مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى مبادرة الثمانية وصولا إلى المبادرة الألمانية الفرنسية، وكلها طالبت بضرورة تفعيل المجتمع المدني، كما أكدت على ضرورة تحقيق الحكم الراشد وتجسيد الممارسات الديمقراطية والمشاركة السياسية، واحترام الإنسان، وخاصة تمكين المرأة، وحرية الأفراد.

في المقابل، فقد كان هناك رد فعل داخلي على المبادرات الخارجية، تمثل في المبادرات الداخلية والتي اعتبرت أن الإصلاح يجب أن ينبع من الداخل ولا يفرض من الخارج، لهذا فإن تفعيل المجتمع المدني هو من مهام الأنظمة العربية نفسها ومنظمات المجتمع المدني العربي، فسارعت ب إلى عقد مبادرات تدعو إلى الإصلاح السياسي وتفعيل و تنمية منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإشراكهم في تحقيق الممارسات الديمقراطية و الحكم الراشد.

وعليه فإنه رغم كل هذا فإن الدور الذي قامت وتقوم به منظمات المجتمع المدني العربي مازال شكلي لا يمس جوهر الإصلاح والترشيد، ويبقى عبارة عن دور شكلي ينقصه الفاعلية والفعالية،

ومنه فقد خلصنا الي إن ترقية الحكم الراشد في المنطقة العربية يعتمد بالدرجة الأولى على تفعيل مؤسسات الدولة وإصلاحها، من خلال إحياء العمل السياسي الذي يبدأ من خطوة التجديد الجذري لمفهوم السلطة السياسية، والإصلاح العميق والحقيقي للدولة، لأن استمرار الأوضاع الراهنة ليست في صالح النخب الحاكمة ولا في صالح الشعوب العربية، ومنه فالتصدي لانحراف السلطة يقع على مسؤولية المجتمع المدني الذي يجب أن يكون مستعدا لهذه المهمة، وهذا انطلاقا من توافر عدة وسائل ودعائم تكرس فاعليته في المنطقة العربية منها.

العوامل القانونية، والتي تتعلق بحقوق المواطنين منها الحق في إنشاء الجمعيات واستقلالية هذه الجمعيات من سلطة الدولة.

-الانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني طبقا لمعايير الإنجاز كالتعليم، والصحة وليس وفقا للمعايير الوراثية كالانتماء إلى العائلة أو القبيلة أو الطائفة.

- يرتبط إنتاج المجتمع المدني بنظام قيم تركز وتؤكد على الفردية والحرية الشخصية.

- وتكون بإخراج مؤسسات المجتمع المدني من واقعها الضيق إلى رحاب العمل الموسع، وهذا يمكن الأفراد والشخصيات الغنية من المساهمة في دعم المؤسسات، والتوعية بأهميتها في دعم الحكم الراشد، وتشجيع هذه المؤسسات على انتهاج التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاج دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا.

-فسح المجال أمام مبادرات القطاع الخاص لرفع مستوى الدخل الفردي، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، ومن ثم يمكن رفع المستوى الاقتصادي الذي يساعد على فاعلية المنظمات.

-إن تفعيل المجتمع المدني وتحديثه في المنطقة العربية لا يعني القضاء على المكونات أو الرموز التقليدية في المجتمع نظرا لأهميتها، وإنما المطلوب هو إدماجها وفق ولاء رئيسي واحد للدولة.

-إن ترقية الحكم الراشد في المنطقة يعتمد بالدرجة الأولى على الإرادة الذاتية، والجماعية لهØذا يجب تعبئة الجماهير، وتوعيتهم بأهمية التحديث والتنمية والتطوير.

- قائمة المراجع:

1- **القرآن الكريم:**

2- قائمة الكتب.

أ- باللغة العربية:

1- السيد يس: الإصلاح العربي، الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي، ط1، القاهرة، دار بيروت. 2005

2- أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، بيروت: دار الكتاب. 1967

3- ابن سالم عبد الحميد: مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على المنطقة العربية، الجزائر، دار الخلدونية. 2005

4- إبراهيم حسن توفيق: النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2005

5- الصبحي شكر أحمد: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي. 2005

6- الفالح متروك: المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية . 2002

7- أسامة عبد الرحمن وآخرون: الخليج العربي والديمقراطية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2002

8- اسماعيل عبد الفتاح سيف الدين: المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، ط1، دمشق، دار الفكر .2003

9- إبراهيم سعد الدين: دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي، ورقة مقدمة في الشراكة الأوروبية العربية منظور عن المنظمات غير الحكومية العربية، عمان: منتدى الفكر العربي. 2000

10- العياشي عنصر: ترجمة المجتمع المدني العربي، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية 1996.

11- إبراهيم سعد الدين: المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. 1988

12-أكرمان سوزان روز: الفساد والحكم ، الأساليب، العواقب،الإصلاح،ط1،القاهرة 2002.

13-أسامة شهوان : إدارة الدولة المفاهيم والتطور، ط1، الادرن:دار الشروق للنشر والتوزيع.2001

14-المليجي إبراهيم عبد الهادي: تنظيم المجتمع نظرة تكاملية معاصرة،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية .2004

15-أسامة عبد الرحمن: المأزق العربي الراهن هل إلى خلاص من سبيل؟،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

16-العزازي محمد وأحمد إدريس: العلاقات العامة المعاصرة وفعالية الإدارة ،مصر:المكتبة العلمية الزقازيق .2004

17-البيج حسن علوان: الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة،ورقة مقدمة في ندوة المساءلة الديمقراطية في الوطن العربي،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.2000

18-الخلفي عدنان: تأسيس المجتمع المدني،ط1،دمشق: دار البراق.1997

19-السيد محمد أحمد: المشرق أوسطية الأبعاد الأساسية والثقافية، مشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية،القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية.1997

20-أبو النجا محمد العمري: تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية،الإسكندرية:المكتبة الجامعية أزريطة.2000

21-إدوارد سي بانفيلد: السلوك الحضاري والمواطنة،ت سمير عزت نصارة،عمان: دار السر للنشر والتوزيع.1994

22-أبو النصر مدحت: إدارة الجمعيات الأهلية، ط1، القاهرة:مجموعة النيل العربية .2004

23-الشعراوي سلوى وآخرون:إدارة شؤون الدولة والمجتمع،القاهرة:مركز دراسات الإدارة العامة2001.

24-المدني توفيق: المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي،بيروت:منشورات اتحاد الكتاب العرب 1997.

25-اللوزي موسى:التنمية الإدارية،المفاهيم والأسØس والتطبيقØات ،ط1،الأردن:دار وائØل للطباعة والنشر.2000
26-أبشير الطيب حسن: الدولة العصرية دولة مؤسسات،القاهرة:الدار الثقافية للنشر.2000
27-اليحياوي يحي: العولمة أية عولمة؟،لبنان:إفريقيا الشرق 1999.
28-بدون مؤلف: تحديات العالم العربي في ظل التغيرات الدولية، أعمال المؤتمر الدولي الØذي نظمته مركز الدراسات الأوروبي، القاهرة:جانفي.1994
29-الجابري محمد عابد : قضايا في الفكر العربي المعاصر، بيروت:مركز دراسØات الوحØدة العربية .1997
30-البني حازم وكميل حبيب: من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، لبنان: المؤسسة الحديثØة للكتاب 2000.
31-أمين سمير وآخرون: المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.2004
32-أمين جلال: العولمة والتنمية العربية،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية2004.
33-الطعامة محمد محمود وسمير محمد عبد الوهاب: الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهØات التطوير،القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية .2005
34-البلاوي حازم:دور الدولة في الاقتضاء،ط1،القاهرة:دار الشروق.1998
35-الجابري محمد عابد:العقل العربي محدداته وتجلياته،ط1،بيروت: مركز دراسات الوحØدة العربية1990.
36-العلي سليمان بن علي: التنمية البشرية والمالية والمنظمات الخيرية،ط1،مصر:مؤسسة أمان.
37-الأنصاري محمد جابر:تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية،ط1،بيروت:كمركز دراسات الوحدة العربية2004.
38-النقيب الخلدون:المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية،ط1،بيروت:مركز دراسØات الوحدة العربية2004.
39-الترابي حسن وآخرون: الإسلاميون والمسألة السياسية،ط2،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية .2004

40-الحروب خالد وآخرون:المواطنة والديمقراطية في البلدان العربيØة،ط1،بØيروت:مركØز دراسات الوحدة العربية2001.

41-التقشØØيدي بارعØØة: المشØØاركة السياسØØية للمØØرأة في الأردن وبعØØض الØØدول العربية،ط1،بيروت:المؤسسة العربية للدراسات .2001

42-الابن تشارز وولن: الأسواق أم الحكومات الاختيار بين بدائل مثاليØة، ترجمØة حسØن حجاج،عمان:دار النشر.1993

43-أمان هند فتال ورفيق السكري: تاريخ ا لتمع العربي الحديث،ط1،لبنان: جروس بØرس 1988.

44-لوك جون:في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري،بيروت:اللجنة الدولية للمعرفة 1959.

45- العلوي سعيد بن سعيد وآخرون: ا لتمع المدني في الØوطن العØربي ودوره في تحقيØق الديمقراطية،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية1992.

46- الكايد زهير: الحكمانية ،قضايا وتطبيقات، عمان:المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003.

47- بدون مؤلف:تحديات العالم العربي في ظل التغيرات الدولية، أعمال المؤتمر الدولي الØذي نظمته مركز الدراسات الأوروبي، القاهرة.1994

48-بن عنتر عبد النور وآخرون: الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي،ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي2004.

49-بوزيد محمد علي: ا لتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصØومال،القاهرة:دار الأمØين 1995.

50-بناء خربوê محمد: ا لتمع المدني العربي، المؤشرات الكمية والكيفية،ورقة مقدمة في ندوة ا لتمع المدني العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.1992

51-بوالشعير سعيد: النظام السياسي الجزائري،ط2،الجزائر:دار الهدى للطباعة والنشر1993.

52-بوشلاكة رفيق عبد السلام: الجذور الحداثية الاستبدادية،ورقة مقدمة في دراسة الاستبداد في النظم العربية المعاصرة،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة الرعبية.2005

53-بدران ودودة وآخرون:المدخل إلى العلØوم السياسØية والاقتصØادية والاسØتراتيجية، بيروت:المكتب العالمي للمعارض.

54-بشير نافع وآخرون:المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية،ط2،بيروت:مركز دراسØات الوحدة العربية.2004.

55-بدون مؤلف:الديمقراطية المفهوم والممارسة، ندوة الفكر السياسي العØربي،ط1،المغØرب 1996.

56-بيار كلام:تفتت الديمقراطية من أجل ثØورة الحاكميØة،ط1،ت الØدويهي،بيروت:دار الفارابي.2004.

57-باتر محمد علي وردم: العالم ليس للبيع، ط1، الأردن:الأهلية للنشر والتوزيع 2003.

58-ثابت أϸد: التعددية السياسية، مصر:الهيئة المصرية العامة 1990.

59-ثابت أϸد: الـتمع المدني في مصر،ورقة مقدمة للتقرير السنوي لسنة 1999 حول الـتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مصر:مركز ابن خلدون 1999.

60-ثابت اϸد: العولمة وتداعياتا على الوطن العربي،ط1، بيروت:مركز دراسØات الوحØدة العربية.2003.

61-جاب ا! عبد ا! : استراتيجية الإصلاح والبناء في الجزائر، الجزائر:دار المعرفة 1997.

62-جمور محمد: المنظمات المهنية غير العمالية والعدالة الاجتماعية،ورقة مقدمة في ندوة الـتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.2004.

63-جوزيف س، ناي وجود.د، وناهيو:الحكم في عالم يتجه نحو العولمØة، ترجمØة شØريف الطرح، المملكة العربية السعودية:العبيكان.2002.

64-حسن خليفة فريال: الـتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك،بيروت:مكتبة مØدبولي 2005.

65-حسن سØعيد وآخØرون:الـتمØع المØدني والتحØدي الØديمقراطي،بيروت:مؤسسØة فرديتÌ 2000.

66-حجاج قاسم: العالمية والعولمة كنحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية،ط1،الجزائØر:جمعيØة التراث2003.

67-ÌR خيري مجد الدين: أزمة التنمية العربية،ط1،عمان:مجدلاوي للنشر والتوزيع 1996.

68-خØدام عبØد الحاØيم: النظØام العØربي المعاصØر، قØراءة الواقØع واستشØفاف المستقبل،ط1،لبنان:المركز الثقافي العالمي 2003.

69-دوتوكفيل: الديمقراطية في أمريكا،ط3، ترجمة أمين مرسي قنديل، القاهرة:عالم الكتØب 1991.

70-عبدا ! فؤاد ثناء: آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العØربي ، ورقØة مقدمØة في موضوع الاستبداد في النظم العربية المعاصرة،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية 2005.

71-عبد الحميد عبد المطلب: النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه المستقبلية،ط1،القاهرة:مجموعة النشر العربية .2003

72-عبد ا! فؤاد ثناء: الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العØربي، ط1،بØيروت:مركØز دراسات الوحدة العربية2001.

73-عبد الرحيم إكرام: السوق الشرق أوسطية من هرتز إلى ما بعد باراك، ط1،القاهرة:مركز الحضارة العربية.2000

74-عبد المنعم سعيد: العرب ومستقبل لنظام العالمي، ط1،بيروت،مركز دراسØات الوحØدة العربية .1987

75-عبد ا! حسن: التمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة،ط1،سوريا:دار المØدى للثقافة والنشر.2002

76-علي الدين هلال ونفين مسعد: النظم السياسية العربية قضايا الاسØتمرار والØتغير،ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.2000

77-عبد المنعم نفين مسعد: الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، ط1،مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية .1988

78-عبد اللطيف كمال: إشكالية النهضة العربية،التاريخ الحداثة، ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية .2003

79-عبد المعطي غالب: آفاق وتطلعات نحØو الديمقراطيØة وحقØوق الإنسØان في الØوطن العربي،ط1،سوريا:بنيوي للدراسات والنشر.2002

80-علي الدين هلال وآخرون: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي،ط1،بØيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1983.

81-عبد ربه صابر: الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي،ط1،الإسكندرية:دار الوفاء للطباعة والنشر .2003

82-عبد الوهاب طارق محمد: سيكولوجية المشاركة السياسية،القاهرة:دار غريøب للطباعøة والنشر.1999

83-غليون برهان وآخرون: حول الخيار الديمقراطي،دراسة نقدية،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.1994

84-قيرة اسماعيل وعلي غربي: العرب وأمريكا بين التطوير والتطويع،الجزائر:مؤسسøة الزهøر للفنون المطبعية.2004

85-قيرة اسماعيل: مستقبل الديمقراطية في الجزائر،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربيøة 2002.

86-قرنفل حسن: ا لتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟ بيروت: دار إفريقيا الشرق 2000.

87-قدي عبد ا ليد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ،دراسة تحليلية تقييمية،ط2،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2006.

88-محسن محمد:ا لتمع والدولة،ط1،القاهرة:مكتبة مدبولي.2004

89-محفوû محمد: الحرية والإصلاح في العالم العربي،ط1،بيروت:مكتبة مدبولي .2005

90-محمود ربيع: الفكر السياسي الغربي،الكويت،مطبوعات جامعة الكويت ى.1994

91-وهبان أþد: التخلف وغايات التنمية السياسية،الإسكندرية: الدار الجامعية .2003

92-وهبة محمود: إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية .1994

93-والي Ì R حزام: إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية 2003.

94-وناس يحي: ا لتمع المدني وþاية البيئة،الجزائر:دار الغرب للنشروالتوزيع2003.

B/Les ouvrages en français:

95-Guy Brairant: l'état de droit, paris: Dallez 1996.

96-George Burdeau: la démocratie , Paris: édition de seuil1975.

97-Guy Hernet: Dictionnaire de la science politique ,Paris,Armand 1994.

98-Moustafa Kharoufi: Gouvernance et sociétés civiles , Maroc: Afrique orvent 2000.

99-Sophian Mappa: Developper par la democratic, Paris :edition Karthala boulevard Argo 1995.

100-Paco service: les non-dits de la bonne gouvernance, France: nouvelle impraimail la ballery 2001.

101-Touraine Alain: Production de la société, Paris: édition seuil 1973.

C/Book In English:

102-Alfred Stephan: the state and the society , prinction university press1973.

2/المقالات:

أ- باللغة العربية:

103-أوفه كلاوس: المجتمع المدني والنظام الاجتماعي،ت أحمد محمود، مجلة الثقافة العالمية، القاهرة:العدد107يوليو.2001

104-الكيالي ماجد: النظام العربي،مجلة العالم العربي،القاهرة:خريف.2004

105-الشطي اسماعيل:الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، المستقبل العربي،بيروت:العدد 310-.2004

106-العامري عصام فاهم: أزمة الفراغ الثقافي وظاهرة الاغتصاب المعنوي الأمريكي للإنسان العربي،مجلة الدراسات العليا، طرابلس،العدد 1شتاء1997.

107-اللØØواج عزالØØدين: تسØØاؤلات حØØول التمØØع المدني،مجلØØة السياسØØة الدولية،القاهرة:العدد166أكتوبر.2006

108-المكاوي نى: التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي، السياسية الدوليØة، القاهرة،العدد132 أفريل .1998

109-------: جدليات الثورة والديمقراطية،السياسة الدولية،القاهرة،العدد256-.2001

110-بØن عنتØر عبØد النØور: الدولØة وظهØور مجتمØع مØدني عالمي،مجلØة شØؤون الأوسط،القاهرة:العدد107-.2000

111-بØن صØالح عبØد القØادر: البرلمØان والتمØع المدني،مجلØة مجلØس الأمØة،الجزائر: العدد2006./12/28

112-تامر كامل محمد: إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي،بيروت،العدد251-جانفي.2000

113-حسن كريم: مفهوم الحكم الصالح،المستقبل العربي، بيروت:العدد509 نوفمبر.2004

114-زيادة رضوان: النظام السياسي العربي وأزمة التغير، مجلة شØؤون الأوسØط ، القØاهرة: العدد120 خريف.2005

115-شكر عبد الغفار ومحمد مورو:التمع الأهلي وردوده في بناء الديمقراطية ، مجلØة حصØاد الفكر، الجزائر،147يوليو.2004

116-عبد الرزاق جلال:الحركة الجمعوية في الجزائØر بØين هيمنØة الدولØة والاسØتقطاب الحزبي،المستقبل العربي، بيروت:العدد314مارس.2005

117-عمران علي: في ازمØة الحØراك المØدني الديمقراطي،مجلØة تحولات،سØوريا:العØدد10 نيسان2006.

118- عبد العظيم أحمد فاروق : النموذج الأمريكي للديمقراطية، السياسة الدولية، القاهرة: العدد 153 يوليو 2003.

119- غليون برهان: بناء مجتمع مدني في الوطن العربي العوامل الداخلية والخارجية، مجلة النقد، الجزائر، العدد 7- 2004.

120- فرجاني نادر: الحكم الصالح رفعة العرب في صلاح الحكم في البلاد العربي، المستقبل العربي، بيروت، العدد 256 جوان 2000.

121- فرجاني عمر: صلاحيات السلطة التشريعية في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد 10 جوان 2004.

122- قادري حين: التعددية السياسية في ظل الإصلاحات الجزئية في دول مجلس التعاون العربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد 9/1/ 2004.

123- كوثراني وجيه: المجتمع المدني ، شؤون الأوسط، القاهرة: العدد 104 خريف 2001.

124- مايكل وفولي وإدوارد: مفارقات المجتمع المدني، ت أحمد فؤاد بلبع، مجلة الثقافة العالمية، القاهرة، العدد 86 يوليو 1996.

125- مقري عبد الرزاق: الحكم العالمي وآليات مكافحة الفساد، مجلة البصير، الجزائر العدد 10 جويلية 2005.

B/ Articles en Français:

126- Pierre senarclens :gouvernance et crise des mécanismes de régulation internationales, Revue internationales des sciences sociales, Paris,vol N° 155, Mars 1998.

C/ In English:

127-Samuel Huntington: the change to change modernization development and politics, comparative politics ,vol N° 3 April 1972.

3- الوثائق الحكومية:

128- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.

129- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

4- التقارير:

130- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العربي 2005/2004، القاهرة: مؤسسة الأهرام 2005.

131- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية 2004 نحو الحرية في الوطن العربي، عمان: المطبعة الوطنية 2005.

B-en français:

132-united nations: developpment programme (le bonne gouvernance) la developpment humain durable, new york 1994.

5- الرسائل الجامعية:

133- أحمد حوحو صابر: مصادر المشروعية وإشكالية الديمقراطية في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2001.

134- بوجيت مليكة: ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 1997.

135- بوبكاري مايغا: إشكالية الحكم الراشد في المسار الديمقراطي لبوركينا فاسو (90-2002)، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2003.

136-رشادي رياض: الممارسة السياسية عند الجمعيات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر

كلية العلوم الاجتماعية.1999

6- الجرائد:

137-الشرق الأوسط : لندن ، العدد الصادر بتاريخ 2004/6/3.

138-النهار: لندن ، العدد الصادر بتاريخ 2004./12/11

139-الفجر: الجزائر،العدد الصادر بتاريخ 2005./11/6

7- المواقع الإلكترونية:

أ- باللغة العربية:

140-الأخضر عزي: قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، إسقاط على التجربة الجزائرية .

www//uluùin sonia.com/pdf.

141-الأخضر وغاط خلفي: التنمية البشرية للحكم الراشد

www//Muntada libya a human and beldical development.

142-ليث زيدان: مفهوم المشاركة في النظام الديمقراطي.

www//mvenation.org.publication.2007.

143-الجباعي عبد الكريم: المجتمع المدني والدولة الوطنية www//bred. band.net.

144-الراشد عبد الله: الثقافة السياسية. www//hic.mena.com.

145-حافظ حسن: تطور مفهوم الديمقراطية www.//alsabaah.com

146-غليون برهان: العالم العربي ومشروع الشرق الأوسط الكبير.

www//critique siociale.blogspot.com.

147-دور مؤسسات ا لتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة.

www// the Egyptian centre for women's rights/PDF.

148-ا لتمع المدني www//index.osp?/content-statement

149- ا لتمع المدني في مصر: www//pogar.org/arabic/countries/civil.

150-ا لتمع المدني: www//und,pogar.org. arabic/gouvernance.

151-القمة العربية ورؤية ا لتمع المدني العربي لRصلاح.

www//arabic.cnn.com/2004.

152-تقرير إدارة الحكم في الدول العربية،برنامج الأمم المتحدة.

www//undp.org.2006.

153-برنامج الأمم المتحدة الإyائي: الصندوق العربي لRyاء الاقتصادي والاجتماعي،تقرير التنمية الإنسانية.

www//undp.org/abas/abychapter.2002.

154-منتدى مجلس نواب البحرين: دور مؤسسات ا لتمع المدني:

www//libya.form.org.

B -En Français:

155-Bonne campbell,gouvernance: www//cedin.uqam.ca/couver.redifinition.

156-Mohamed salih: gouvernance,information et Domaine bublic Addisababa commission économique pour Afrique,Mais2003.

www/asc/lieden/library,obstracts, asa.online/pdf2005.

157-institut sur le gouvernance, comprendre la gouvernance,Otawa,institut en gouvernance(atelier sur la gouvernance pour le projet metropolis)10et11décembre 2001.
http://www/iog.ca/publications/goodgov.F.pdf.

C- In English:

158-Lan langlands and other: good governance standard ,London, the independent commission on good governance inbublic service, january2005.
http://www.iog.ca/publications/policy braf 4.pdf

فهرس المحتويـــات

فهرس المحتويات:

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال والجداول